

KHALEEJI 

تنظيم تفاعل
العملاء

الرؤية والرسالة	٠٥
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٠٦
أعضاء مجلس الإدارة	١٢
تقرير الإدارة التنفيذية	١٤
الفريق الإداري	١٦
الخطط العام للحوكمة	١٨
إدارة المخاطر	٢٠
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٢٢
تقرير مدققي الحسابات	٢٣
البيانات المالية الموحدة	٢٩
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣٨
إفصاحات عامة	١٢٣

الفهرس



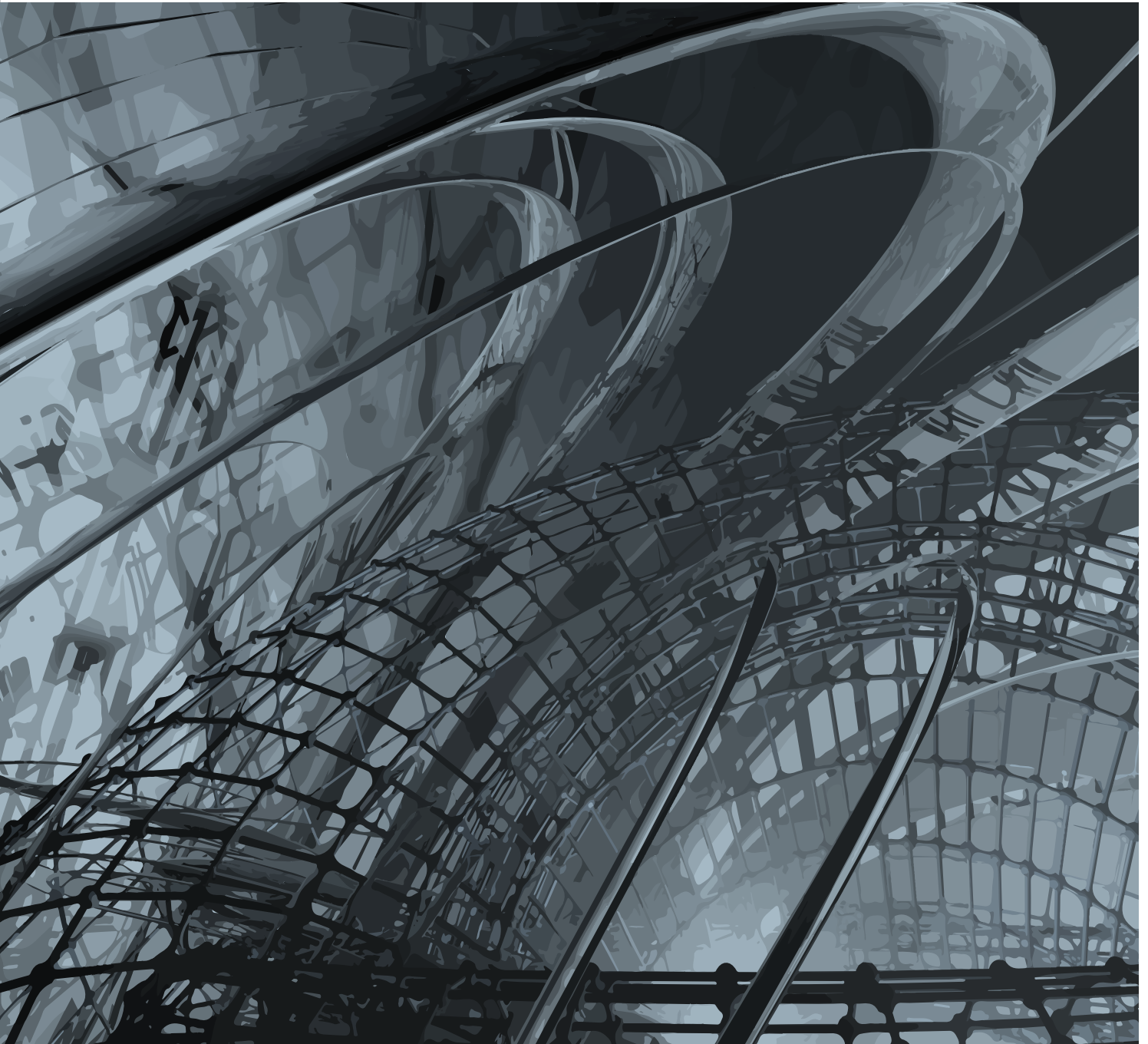
صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

خلال العام الماضي، شرع خليجي في تنفيذ برنامج يهدف إلى تقريب الخدمات المصرفية وخدماتنا من عملائنا. وقد شهد هذا البرنامج تطوير منصات وأكشاك مصرفية في المجمعات والمراكز التجارية، مما أدى إلى تحقيق تفاعل كبير من قبل العملاء.

تنظيم تفاعل العملاء



رؤيتنا

نسعى لتمكين أصحاب الطموح من تحقيق أحلامهم.

رسالتنا

أن نصبح البنك الإسلامي الأكثر ثقة في البحرين ونجمًا إقليميًا بارزًا في قطاعنا.

هدفنا -

أن يصبح البنك معروفًا باسم "الشريك الأول للتموحيين". سوف نقوم بإنشاء مكانة خاصة بنا وتحويل مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية من "شارة الالتزام" إلى نظام حقيقي لتحقيق الرخاء والازدهار.





يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

وارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين
بنسبة ٢,٩٦٪ مقارنة بالعام السابق، فيما حقق إجمالي
الإيرادات نمواً بنسبة ٢٧,٩١٪، بما يعكس فعالية المبادرات
التشغيلية وجودة الخدمات المقدمة

تقرير مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أستعرض معكم تقرير مجلس الإدارة عن أداء خليجي بنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي جاءت في ظل ظروف اقتصادية ومالية متغيرة، وشكلت محطة مهمة ومتميزة في مسيرة البنك نحو ترسيخ نموذج مصرفي إسلامي أكثر مرونة وابتكاراً واستدامة.

فقد أولى مجلس الإدارة خلال العام الماضي اهتماماً خاصاً بتعزيز الإشراف الاستراتيجي والتخطيط بعيد المدى وترسيخ نهج متوازن يجمع بين تحقيق النمو وتعزيز الاستقرار المالي والاندماج المؤسسي، بما يضمن استدامة أعمال البنك وقدرته على التكيف.

لقد واصل خليجي بنك خلال عام ٢٠٢٥ تحقيق أداء إيجابي مدعوم باستراتيجية واضحة تركز على النمو المتوازن والاندماج المالي والتوسع المدروس في الأنشطة التمويلية، إلى جانب الاستثمار المستمر في التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء. وقد انعكس ذلك في تحقيق نتائج مالية مستقرة، حيث سجل البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نمواً في صافي الأرباح العائدة على المساهمين بنسبة ٢٧،١٠٪ مقارنة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مدفوعاً بارتفاع إيرادات عقود التمويل وتحسن الكفاءة التشغيلية، بما يعكس متانة نموذج أعمال البنك وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

كما حقق خليجي بنك العديد من الإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز حضوره في السوق المصرفي وتوسيع قاعدة عملائه، حيث سجل البنك نمواً ملحوظاً في عدد العملاء بنسبة ١٦٪، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي العام. وارتفع إجمالي الدخل

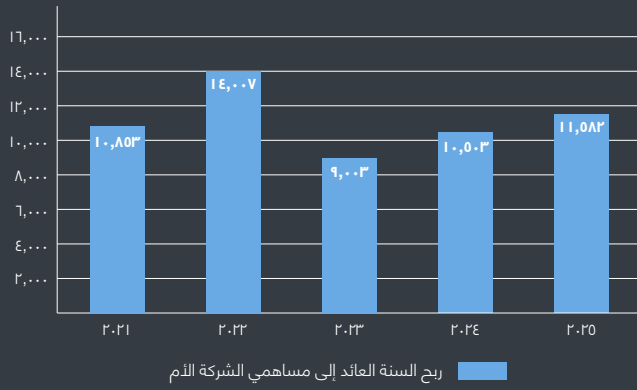
الشامل العائد إلى المساهمين بنسبة ٩٦،٢٪ مقارنة بالعام السابق، فيما حقق إجمالي الإيرادات نمواً بنسبة ٩١،٢٧٪، بما يعكس فعالية المبادرات التشغيلية وجودة الخدمات المقدمة.

وشهد عام ٢٠٢٥ استمرار البنك في تنفيذ توجهاته الاستراتيجية المعتمدة، بما يدعم تعزيز محفظته التمويلية وتنوع مصادر الدخل، إلى جانب تحسين جودة الأصول وتطبيق أطر متقدمة لإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات والمعايير الرقابية المعتمدة. كما شكل العام الماضي محطة مهمة في مسار التخطيط الاستراتيجي للبنك، حيث ركز مجلس الإدارة على مراجعة الأولويات وتعزيز مرونة النموذج التشغيلي ومواءمة خطط البنك المستقبلية مع المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية، بما يدعم تحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل.

وفي إطار توجهه الاستراتيجي، واصل البنك تعزيز استثماراته في تطوير بنيته المؤسسية والتقنية، بما يدعم رفع كفاءة العمليات وتعزيز الجاهزية التشغيلية وضمان استمرارية الأعمال، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والأمن السيبراني والامتثال الرقابي. وضمن جهوده المبذولة لدعم الاستقرار المؤسسي وتعزيز دوره ضمن المنظومة المالية، حرص خليجي بنك على ترسيخ علاقاته مع الجهات الرقابية والشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات ذات العلاقة، بما يسهم في دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة بالمنظومة المصرفية والمساهمة في تحقيق الأولويات الاقتصادية والتنموية على المستوى الوطني، بما ينسجم مع التوجهات العامة ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

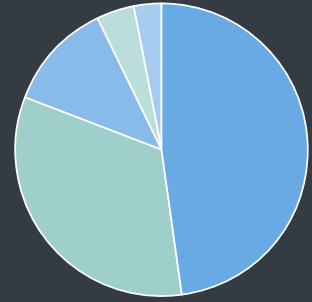
وفيما يتعلق بدعم وتأهيل الكوادر الوطنية، ركز البنك على الاستثمار في رأس المال البشري عبر برامج تدريبية نوعية، من أبرزها تنظيم زيارات ميدانية للطلبة وبرامج أقيمت بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، بما يعزز جاهزيتهم المهنية ويفتح أمامهم آفاقاً أوسع لفهم المنظومة المالية. كما واصل البنك تعزيز ثقافة التميز الوظيفي من خلال برنامج تكريم الموظفين المتميزين تقديراً

في ديسمبر ٢٠٢٥م، واصل خليجي بنك تفاعله النشط مع العملاء من خلال منصة ترويجية مخصصة لحساب "الوافر" في مراسي جاليريا بديار المحرق. وقد تميز شهر ديسمبر بتقديم أكبر جوائز نسخة ٢٠٢٥م من حساب "الوافر"، بما يعكس التزام البنك بالجمع بين التواصل المباشر مع العملاء وتوفير فرص ادخار متميزة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.



الموجودات

- عقود التمويل، ٤٨%
- استثمارات في صكوك، ٣٤%
- نقد وأرصدة لدى البنوك، ١٢%
- استثمارات، ٤%
- موجودات أخرى، ٣%



التواصل مع عملائنا



تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

وانطلاقاً من التزام البنك بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، وإعمالاً لأحكام المادة رقم (١٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢، وحرصاً على ترسيخ مبدأ الشفافية مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.



منصة خليجي بنك الترويجية في مجمع الليوان - الرفاع ومراسي جاليريا - المحرق (في الصفحة السابقة)

لعتائهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك. أما على صعيد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، واصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن سياساته وقراراته، بما يعكس دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة تسهم في دعم المجتمع والاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

وختاماً، نتطلع بثقة وتفاؤل إلى المرحلة المقبلة، مستندين إلى قاعدة مالية متينة واستراتيجية واضحة وشراكات فاعلة وفريق عمل على قدر عالٍ من الكفاءة. وسنواصل العمل على تعزيز نموذج أعمالنا ودعم الابتكار المؤسسي وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا، بما يرسخ مكانة خليجي بنك كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة في مملكة البحرين والمنطقة.

وبهذه المناسبة، أتقدم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي خليجي بنك، بأسمى آيات الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على الدعم المتواصل للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما نعرب عن تقديرنا لمصرف البحرين المركزي وكافة الجهات الرسمية على تعاونهم الدائم، والشكر موصول لمساهميننا وعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر وولائهم الدائم.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى فريق عمل خليجي بنك، الذين كان لإخلاصهم وكفاءتهم المهنية وروحهم الإيجابية الدور المحوري في تحقيق ما أنجز خلال العام، وترسيخ ثقافة الأداء المتميز والالتزام بتقديم تجربة مصرفية عالية الجودة تلي تطلعات العملاء وتعزز ثقتهم بالبنك.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحوّص عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاصوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٥ مبلغ ٢,١١٤,٨٣٤ دينار بحريني.

• تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٥م	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	١,١٥٦,٢٥١	٨١٨,١٢٤	١٤٠,٤٥٩	٢,١١٤,٨٣٤

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

مجموع المكافآت:

*أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing) ...الخ). هذا يشمل الرؤساء التنفيذيين السابقين والقادمين.

**أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO)، المدير المالي، ...الخ).

ملاحظة ١ - المكافآت تشمل مكافآت نقدية وأسهم. يخضع جزء كبير من مكافآت الإدارة التنفيذية للتأجيل على مدى فترة لا تقل عن ٣ سنوات وفقاً للوائح مصرف البحرين المركزي.

ملاحظة ٢ - يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُـل على جِدَة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصرفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الدسم	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى *	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى **			
اولاً: الأعضاء المستقلين:										
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٢,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	-	٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	٥٠,٠٠٠	-
٢- رياض عبد اليعقوب	٣٦,٠٠٠	٢٧,٥٠٠	-	٦٣,٥٠٠	-	-	-	-	٦٣,٥٠٠	-
٣- الشيخ عيسى بن خالد	٣٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٥١,٠٠٠	-	-	-	-	٥١,٠٠٠	-
٤- داوود محمد الغول	٢٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٨,٠٠٠	-	-	-	-	٣٨,٠٠٠	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:										
١- علي مراد علي مراد	٢٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٨,٠٠٠	-	-	-	-	٣٨,٠٠٠	-
٢- مازن ابراهيم عبدالكريم	٢٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٩,٠٠٠	-	-	-	-	٣٩,٠٠٠	-
٣- يوسف عبدالله تقي	٢٥,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	٢٥,٥٠٠	٧٨,٥٠٠	-	-	-	-	٧٨,٥٠٠	-
٤- سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد	٢٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٩,٠٠٠	-	-	-	-	٣٩,٠٠٠	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:										
١- هشام أحمد الرئيس	٥,٠٠٠	١١,٥٠٠	-	١٦,٥٠٠	-	-	-	-	١٦,٥٠٠	-
٢- صلاح عبدالله شريف	٣٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٤٨,٠٠٠	-	-	-	-	٤٨,٠٠٠	-
٣- رازي المرابطي	١١,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	٢١,٠٠٠	-	-	-	-	٢١,٠٠٠	-
المجموع	٢٦٣,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠	٢٥,٥٠٠	٤٨٢,٥٠٠	-	-	-	-	٤٨٢,٥٠٠	-

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة للعام ٢٠٢٥م و التي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية و التي ستعقد بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٦م.



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة



رياض عيد اليقوب
عضو مجلس الإدارة



مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة



علي مراد
عضو مجلس الإدارة



صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة



الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد
عضو مجلس الإدارة



رازي المرابطي
عضو مجلس الإدارة



داوود محمد الفول
عضو مجلس الإدارة



سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

خليجي بنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن عملياته، إلى جانب دعم المبادرات المجتمعية التي تسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام، بما يعكس التزامنا بدورنا كمؤسسة مصرفية مسؤولة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

تقرير الإدارة التنفيذية

أما على صعيد الاستدامة والمسؤولية المؤسسية، فقد واصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن عملياته، إلى جانب دعم المبادرات المجتمعية التي تسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام، بما يعكس التزامنا بدورنا كمؤسسة مصرفية مسؤولة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، سنواصل البناء على ما تحقق من إنجازات من خلال التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية وتنوع المنتجات، بما يدعم نمو الإيرادات وتحسين جودة العوائد. كما سنواصل العمل على تطوير نموذج أعمال أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وتعزيز مكانة خليجي بنك في السوق المصرفي.

وبهذه المناسبة، نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في المملكة. كما نعرب عن بالغ تقديرنا لحكومة مملكة البحرين ومصرف البحرين المركزي على دورهم الحيوي في ترسيخ الاستقرار المالي وتطوير البيئة التنظيمية. ولد يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى مساهمينا الكرام وعملائنا الأوفياء على ثقتهم المستمرة، وإلى فريق عمل خليجي بنك على تفانيهم وجهودهم التي تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق إنجازاتنا ومواصلة مسيرة النجاح.



سغام سليمان القصيبي

الرئيس التنفيذي
خليجي بنك

لقد شكّل عام ٢٠٢٥ محطة مهمة في مسيرة خليجي بنك، حيث واصلنا العمل ضمن إطار استراتيجي واضح يركز على تعزيز الكفاءة التشغيلية وترسيخ نموذج أعمال أكثر مرونة واستدامة. وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة الاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فقد نجح البنك في الحفاظ على زخم أدائه وتحقيق نتائج إيجابية تعكس قوة الأسس التي يستند إليها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اتسم العام بتقلبات في الأسواق المالية العالمية، واستمرار الضغوط التضخمية، إلى جانب تشديد السياسات النقدية في عدد من الاقتصادات الرئيسية، وهو ما انعكس على مستويات السيولة وتكلفة التمويل. إقليمياً، استمرت التحديات الجيوسياسية في التأثير على بيئة الأعمال، فيما واصلت اقتصادات دول مجلس التعاون إظهار قدر من المرونة مدعومة بالإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، حرص البنك على تبني نهج متحفّظ ومدروس في إدارة المخاطر والسيولة، بما يعزز قدرته على التكيف مع هذه المتغيرات.

وعلى المستوى الداخلي، ركزنا خلال العام على تحسين جودة الأصول وتعزيز كفاءة الميزانية العمومية وتنويع مصادر الدخل، وهو ما انعكس في تحقيق نمو في صافي الأرباح العائدة على المساهمين بنسبة ١٠,٢٧٪ لتصل إلى ١١,٥٨٢ مليون دينار بحريني، إلى جانب نمو ملحوظ في إجمالي الإيرادات بنسبة ٢٧,٩١٪. كما شهد البنك توسعاً في قاعدة العملاء وزيادة في حجم الودائع، بما يعكس ثقة العملاء في الخدمات والمنتجات التي نقدمها.

كما واصلنا تنفيذ مبادراتنا الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير البنية التشغيلية والتقنية للبنك، حيث ركزنا على رفع مستويات الأتمتة وتحسين كفاءة العمليات وتعزيز التكامل بين القنوات المصرفية المختلفة، بما يسهم في تقديم تجربة مصرفية أكثر سلاسة للعملاء. وفي الوقت ذاته، أولينا أهمية خاصة لتنمية رأس المال البشري وتعزيز ثقافة الأداء المؤسسي، بما يدعم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية على المدى الطويل.

فريق الإدارة



الدكتور عبدالناصر عمر آل محمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ
الشرعي



عبدالكريم محمد الزكري
رئيس الشؤون المالية



محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون
القانونية والتنظيمية والمؤسسية



سطاتم سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي



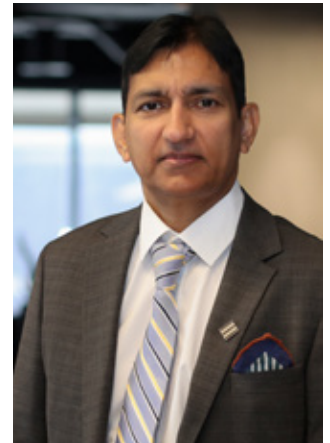
فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية



محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات



منى غلوم البستكي
مدير إدارة الائتمان



أميت ياشبال
رئيس شؤون المخاطر



محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي



أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للأفراد



أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات



أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات والإستثمار وأسواق
رأس المال المدين



رومي صديقي
مدير إدارة الخزانة



نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي
الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة
الشرعية

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان دائمة ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

• لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية:

تتولى لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للبنك والإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتماع مجلس الإدارة ستة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٧ مارس ٢٠٢٥. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان سبعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تسعة مرات (على الأقل مرتين في السنة).

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية الرئيسية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات البنكية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية
لجنة المخصصات	مراجعة مستويات المخصصات للتسهيلات المتعثرة، وتقييم تصنيف الحسابات واعتماد ترقيتها بعد انتهاء فترة التهذئة، واعتماد خطط العمل وتوصيات المخصصات المقدمة من لجنة إدارة المعالجات.
لجنة إدارة المعالجات	تقييم وإدارة حالات التعثر، وتوجيه الإجراءات العلاجية، ومتابعة التقدم والقضايا القانونية، ومراجعة تقارير جودة الأصول، والتوصية بإجراءات إعادة الهيكلة والمخصصات اللازمة.
لجنة تقنية المعلومات	مراجعة ومراقبة وتحديد أولويات المشاريع الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات. و تحديد الاتجاه الاستراتيجي لاستخدام البنك لتقنية المعلومات. كما تعتمد اللجنة الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات وغيرها من السياسات ذات الصلة بتقنية المعلومات.

إدارة المخاطر

أبرز التطورات - ٢٠٢٥

في عام ٢٠٢٥، واصل البنك تعزيز قدراته في إدارة المخاطر لمواكبة بيئة تشغيلية تزداد تعقيداً ورقمنة وتقلباً، مع البناء على الأسس المتينة التي تم ترسيخها في السنوات السابقة:

- تعزيز تحليلات المحافظ، وأنظمة الإنذار المبكر، ومتابعة القطاعات لإدارة المخاطر الناشئة بشكل استباقي. كما تم الاستمرار في المراقبة الدقيقة لمحافظ التمويل، بما في ذلك القطاعات التي تأثرت سابقاً بالتباطؤ الاقتصادي، مع تحسين جودة الأصول من خلال معايير اكتتاب حصيفة وممارسات مخاطر منضبطة.

- مواصلة تطوير نماذج المخاطر الرئيسية، بما في ذلك نماذج تصنيف مخاطر الائتمان، وأطر اختبارات الضغط، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، إلى جانب مقاييس الأداء المعدلة حسب المخاطر مثل العائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال وتسعير تحويل الأموال.

- قام البنك في عام ٢٠٢٥ بتطبيق نظام متكامل بالكامل لإدارة مخاطر الاحتيال، يتيح المراقبة الآلية وتتبع الحالات وإعداد التقارير المتعلقة بحوادث الاحتيال، بما يعزز قدرات الكشف وكفاءة الاستجابة والإشراف الرقابي. كما واصل تنفيذ برامج التوعية ولوحات معلومات قائمة على الأنظمة تغطي أبرز مجالات المخاطر، إلى جانب دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن تقييمات المخاطر، والعمل على مواءمتها مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ والمعايير الدولية للاستدامة.

- مواصلة تعزيز أطر إدارة التزامات وخطط التعافي واستمرارية الأعمال، استناداً إلى نظام إدارة استمرارية الأعمال المعتمد وفق معيار ISO ٢٢٣٠١.

- تقديم برامج تدريبية متخصصة في مجال المخاطر عبر مختلف الإدارات، بما في ذلك تحليلات المخاطر وأمن المعلومات ومخاطر الائتمان.

ويواصل خليجي بنك تركيزه على تحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة من خلال اتباع نهج منضبط لإدارة المخاطر والتطوير المستمر لأطر العمل ذات الصلة والالتزام بالمبادئ الأخلاقية وأحكام الشريعة الإسلامية.

شكلت إدارة المخاطر ركيزة أساسية في استراتيجية خليجي بنك خلال عام ٢٠٢٥، وواصلنا ترسيخ ثقافة قوية لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، مع التركيز على المساءلة والشفافية والوعي الاستباقي بالمخاطر. ورغم أن جميع الموظفين يتحملون مسؤولية إدارة المخاطر، إلا أن الإشراف النهائي يقع على عاتق مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة للمجلس. في حين يضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية اتباع نهج متكامل لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها ومراقبتها عبر مختلف عمليات البنك. ويتمشى هذا الإطار بشكل وثيق مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد، ويدعمه التخطيط لرأس المال والسيولة، إلى جانب اختبارات الضغط الاستشرافية.

وبحكم طبيعة الأعمال وتعقد المعاملات، يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر الجوهرية، تشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن السيبراني. كما ساهمت وتيرة التحول الرقمي المتسارعة واعتماد التقنيات المتقدمة في توسيع نطاق المخاطر ليشمل المخاطر الناشئة المرتبطة بالتكنولوجيا والتقنيات المالية. وتسترشد القرارات التجارية بتحليل دقيق للمخاطر والعوائد المحتملة، بما يضمن الاستدامة والمرونة ضمن إطار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويرتكز إطار إدارة المخاطر المؤسسية على عملية ديناميكية لتحديد المخاطر وتقييمها، تستند إلى مدخلات من البيئتين الداخلية والخارجية، بما في ذلك التطورات الاقتصادية الكلية والظروف الجيوسياسية والتغيرات في سلوك العملاء وديناميكيات السوق. ويسهم ذلك في تعزيز إدارة المحافظ بشكل استباقي والاستجابة في الوقت المناسب للمخاطر الناشئة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية عن حوكمة المخاطر، ويؤدي مهامه من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. كما تتولى إدارة المخاطر والائتمان الإشراف على إدارة المخاطر اليومية، برئاسة رئيس إدارة المخاطر، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى اللجنة، حيث تضطلع الإدارة بمسؤولية تحديد وتقييم والسيطرة على جميع المخاطر الجوهرية التي تواجه البنك.

وترتكز ممارسات إدارة المخاطر على مجموعة من المبادئ الأساسية، تشمل:

- مواءمة استراتيجية الأعمال مع معدل تقبل المخاطر
- تحديد المخاطر وقياسها
- تحديد أولويات المخاطر
- المراقبة المستمرة
- التخفيف من المخاطر والسيطرة عليها



وبحكم طبيعة الأعمال وتعقيد المعاملات، يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر الجوهرية، تشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن السيبراني. كما ساهمت وتيرة التحول الرقمي المتسارعة واعتماد التقنيات المتقدمة في توسيع نطاق المخاطر ليشمل المخاطر الناشئة المرتبطة بالتكنولوجيا والتقنيات المالية. وتسترشد القرارات التجارية بتحليل دقيق للمخاطر والعوائد المحتملة، بما يضمن الاستدامة والمرونة ضمن إطار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

عن أنشطة خليجي بنك ش.م.ب

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٠٢ فبراير ٢٠٢٦ م

١٤ شعبان ١٤٤٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للبنك؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة خليجي بنك والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصص في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراجعته لعمليات البنك وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاماً بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات اللجنة التنفيذية، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد - ما أمكن - من التزام البنك وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها البنك واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة - إن وجدت - على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن البنك وفق ما عرض علينا التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد يوسف عبدالسلام
عضو الهيئة التنفيذي

فضيلة الشيخ د. نظام محمد
يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد
هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب
المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين خليجي بنك ش.م.ب
ص.ب ٦٠٠٢، المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة خليجي بنك ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ونتائج أعمالها الموحدة والدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما حددتها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

أمر التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على عقود التمويل	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ط)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٣٠)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٤٠) من البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية عقود التمويل التي تمثل ٤٨٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود التمويل يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة هي كالتالي • استخدام نماذج معقدة بطبيعتها تتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة. • السيناريوهات الاقتصادية <ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها • تعديلات الإدارة <ul style="list-style-type: none"> تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ 	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا للأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود تمويل الشركات المنتظمة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعمليات المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة وعمليات الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها <p>الاختبارات التفصيلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف والائتمان ووضعه في المرحلة الصحيحة؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة. • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإجارة	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ط)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٢٨)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٣٨).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	<p>أمر التدقيق الرئيسي كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق</p> <ul style="list-style-type: none"> اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. تقييم كفاية المخصصات لعقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. <p>الاستعانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي</p> <ul style="list-style-type: none"> لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. قد قمنا بإشراك اخصائينا في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في: تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. <p>الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة و الذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي و من المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (يتبع)

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسئولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.
- إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (وتعديلاته)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

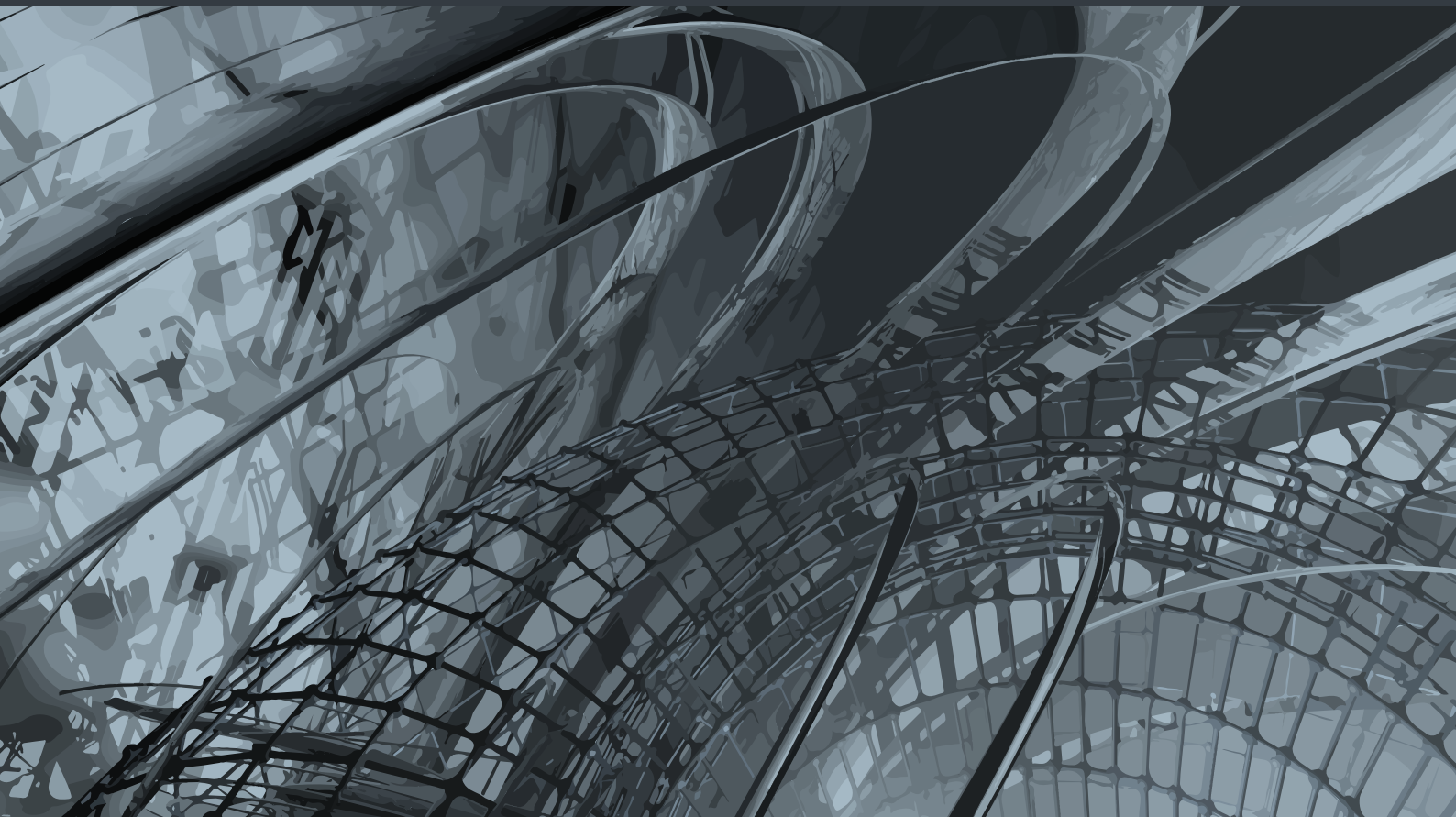
(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق. الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

ك.بي.ام.جي

ك.بي.ام.جي فخر
رقم قيد الشريك ١٣٧
١٠ فبراير ٢٠٢٦

KHALEEJI 

البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥



بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح
الموجودات		
١٠٥,٤٤٦	٥١,٤٨٤	٦
٧١,٠١٧	١٥٣,٠٣٨	٧
٥٠٢,١٣٩	٥٦٨,٥٩٩	٨
٧٣١,١٦٧	٨٣٠,٢٠٦	٩
٢٠,٨٩٥	١٧,٤٥٣	١٠
٣٩,٨٣٨	٤٥,٩٣٣	١١
٦,٥١٦	٦,٩٤٨	١٢
٢٥,٥٤٩	٢٣,٢٤٣	١٣
٣,٥٦٣	٢٨,٢٢٠	١٤
١,٤٩٦,١٢٩	١,٧٢٥,١٢٤	
إجمالي الموجودات		
المطلوبات		
١٣٤,٩٧١	١٩٦,٨٩٩	
٣٣٩,٨١٥	٣٤٣,٩٨٣	١٥
٢٤٥,٥٢٦	٢٢٢,٠٠٥	١٦
١١٧,٣٧٢	٩٥,٨٤٢	
٢٠,٦٠٢	٢٨,٦٧٤	١٧
٨٤٨,٢٨٦	٨٨٧,٤٠٣	
إجمالي المطلوبات		
شبه حقوق الملكية		
١٠,٦٦٢	١٤٢,٤٥٨	
٥٠٨,٥٣٤	٥٥٣,٣٩٣	
٥١٩,١٩٦	٦٩٥,٨٥١	١٨
إجمالي شبه حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤	١٩
١٣,٤٦٠	١٤,٦١٨	
(٦,٢٥٤)	(٥,٩٠٧)	
(٥,٨١٦)	(٥,١٩٥)	
١٣,٦٢٦	١٧,٧١٠	
١٢٨,٠٦٠	١٣٤,٢٧٠	
٥٨٧	٧,٦٠٠	
١٢٨,٦٤٧	١٤١,٨٧٠	
إجمالي حقوق الملكية		
١,٤٩٦,١٢٩	١,٧٢٥,١٢٤	
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية		

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٠ فبراير ٢٠٢٦، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
٤٧,٨٣٤	٥٤,٨٩٢	٢١ إيراد من عقود التمويل
٧,٧٣٣	٤,٤٨٢	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٤,٩٩٣	٢٨,٩٤٨	٢٢ إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
(٣٩,٩٠٤)	(٢٠,٠٢٢)	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
(١٥,٤٤٨)	(١٥,٠٩٥)	مصروفات التمويل على التمويل لأجل من مؤسسات مالية
٣٥,٢٠٨	٥٣,٢٠٥	صافي دخل التمويل
٦,١٥٨	٢,١٢٦	٢٣ إيراد من استثمارات في أوراق مالية
١,٨٠٨	٥,٠٣٦	٢٤ إيراد من استثمارات في عقارات، صافي
(٥٠٤)	٤٣٢	١٢ الحصة من نتائج استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية، صافي
٧,٢٩٠	٣,١٠٤	٢٥ رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٤٩,٩٦٠	٦٣,٩٠٣	إجمالي الدخل
٧,١٢٧	٩,٤٧٩	٢٦ تكلفة الموظفين
٩,٣٨٧	١١,١٢٢	٢٧ مصروفات تشغيلية أخرى
١٦,٥١٤	٢٠,٦٠١	إجمالي المصروفات
٣٣,٤٤٦	٤٣,٣٠٢	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية
(١,٩٢٤)	(٦,٠٢٣)	٢٨ مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي
٣١,٥٢٢	٣٧,٢٧٩	الربح قبل العائد إلى شبه حقوق الملكية
(٣١,٠١٩)	(٢٥,٦٩٨)	١٨ مطروحاً: صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية
١٠,٥٠٣	١١,٥٨١	ربح السنة
		العائد إلى:
١٠,٥٠٣	١١,٥٨٢	مساهمي البنك
-	(١)	حصة غير مسيطرة
١٠,٥٠٣	١١,٥٨١	
		العائد لكل سهم
١٠,٣٣	١٠,٦٧	٣٣ العائد الأساسي والمخفض لكل سهم (فلس)

سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١٠,٥٠٣	١١,٥٨١	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بنود قد تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
١,٥١٢	٢٦٠	- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩٠٣)	٤٧٧	- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧٤٠	(١١٦)	- مطروحاً: العائد إلى شبه حقوق الملكية
١,٣٤٩	٦٢١	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
١١,٨٥٢	١٢,٢٠٢	إجمالي الدخل الشامل
		العائد إلى:
١١,٨٥٢	١٢,٢٠٣	مساهمي البنك
-	(١)	حصة غير مسيطرة
١١,٨٥٢	١٢,٢٠٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٢٣,٤٤٦	٤٣,٣٠٢	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية
		معدلاً لما يلي:
(١٤,٧٥٢)	(١٠,٦٩٨)	مطروحاً: الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية
٤٥,٣٥٢	٣٥,١١٧	زائداً: مصروفات التمويل على المستحقات للمؤسسات المالية وغير المالية
١٦,٥١٤	٢٠,٦٠١	زائداً: المصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية
(٥٦,٨٧٧)	(٥٣,١٢٣)	مطروحاً: نصيب المؤسسة في الدخل من استثماراتها الخاصة / الحصة في الاستثمارات
٧٣٢	(٨٠٩)	مطروحاً: المخصصات لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي - العائدة إلى شبه حقوق الملكية
٢٤,٤١٥	٣٤,٣٩٠	مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية
-	-	احتياطي معادلة الأرباح - صافي الحركة
٢٤,٤١٥	٣٤,٣٩٠	مجموع الدخل العائد لحاملي شبه حقوق الملكية
(٣,١٤٣)	(٧,٦٥٥)	مطروحاً: حصة المضارب
(٢٥٤)	(١,٠٣٧)	مطروحاً: حافز وكالة
٢١,٠١٩	٢٥,٦٩٨	صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية
-	-	احتياطي مخاطر الاستثمار - صافي الحركة
٢١,٠١٩	٢٥,٦٩٨	الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية
(٧٤٠)	١١٦	الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم إعادة تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل - العائد إلى شبه حقوق الملكية
٢٠,٢٧٩	٢٥,٨١٤	إجمالي الدخل الشامل - العائد إلى شبه حقوق الملكية
٧٤٠	(١١٦)	مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري
٢١,٠١٩	٢٥,٦٩٨	إجمالي الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٥	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك						
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع	حصة غير مسيطرة
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	١١٣,٠٤٤	١٣,٤٦٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٨١٦)	١٣,٦٢٦	١٢٨,٠٦٠	٥٨٧
ربح السنة	-	-	-	-	١١,٥٨٢	١١,٥٨٢	(١)
الدخل الشامل التخر	-	-	-	٦٢١	-	٦٢١	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٦٢١	١١,٥٨٢	١٢,٢٠٣	(١)
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني	-	١,١٥٨	-	-	(١,١٥٨)	-	-
المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٨٣٧)	(٨٣٧)	-
أرباح أسهم معلنة لسنة ٢٠٢٤	-	-	-	-	(٥,٤١٤)	(٥,٤١٤)	-
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	٣٤٧	-	(١٦٤)	١٨٣	-
مساهمة الشركة الأم في خطة حوافز الموظفين	-	-	-	-	٦٥	٦٥	-
شراء أسهم في شركة تابعة (إيضاح ٤٥)	-	-	-	-	-	-	٧,٠١٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١١٣,٠٤٤	١٤,٦١٨	(٥,٩٠٧)	(٥,١٩٥)	١٧,٧١٠	١٣٤,٢٧٠	٧,٦٠٠

٢٠٢٤	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك							
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصة غير مسيطرة
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٤,٧٨٣	١٢,٤١٠	(٦,٢٥٤)	(٧,١٦٥)	١٧,٧١٩	١٠١,٤٩٣	٤٧,٢٢٢	٨,٦٧٩
ربح السنة	-	-	-	-	١٠,٥٠٣	١٠,٥٠٣	-	-
الدخل الشامل التخر	-	-	-	١,٣٤٩	-	١,٣٤٩	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١,٣٤٩	١٠,٥٠٣	١١,٨٥٢	-	-
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني	-	١,٠٥٠	-	-	(١,٠٥٠)	-	-	-
المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	(٧٦٨)	(٧٦٨)	-	-	(٧٦٨)
استرداد رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢٠)	-	-	-	-	(١٢,٧٧٨)	(١٢,٧٧٨)	(١٨,٩٦١)	-
تحويل رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ١٩، ٢٠)	-	-	-	-	-	٢٨,٢٦١	(٢٨,٢٦١)	-
بيع أسهم في شركة تابعة (إيضاح ٢٤)	-	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١٣,٠٤٤	١٣,٤٦٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٨١٦)	١٣,٦٢٦	١٢٨,٠٦٠	٥٨٧	١٢٨,٦٤٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
		الأنشطة التشغيلية
١٠,٥٠٣	١١,٥٨١	ربح السنة
		تعديلات:
١,٨٠٨	١,٣٨٤	استهلاك
١٥,٤٤٨	١٥,٠٩٥	مصروفات تمويل على تمويلات لأجل
١,٩٣٤	٦,٠٣٣	مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي
٢,٢٤٨	٤٩٤	إطفاء العداوة على الصكوك و استثمارات أخرى ذات عوائد، صافي
٤٩	(١,٩١٧)	(أرباح)/ خسائر القيمة العادلة
٦٧	(١,٢١٥)	إعادة تقييم العملات الأجنبية، صافي
٣٩٠	٤١٦	إطفاء موجودات حق الاستخدام
(٣٠١)	-	دخل من استثمارات أوراق مالية، صافي
(٩٧٥)	(٤,٠٩٩)	ربح من بيع استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
(٧,٦١٢)	(٤,٤٤١)	ربح من بيع استثمارات في عقارات
٥٠٤	(٤٣٣)	الحصة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
٢٤,٠٥٣	٢٢,٨٨٩	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(٣,٥٦٦)	(٣,٢٠٨)	إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي
(٩٠,٨٨٥)	(١٠٩,٠٣٩)	عقود التمويل
٧٣٩	٢,٣٠٦	موجودات أخرى
٣٩,٤٩٢	(٢١,٥٣٠)	حسابات جارية للعملاء
(٢,١٢٤)	(٣,٠٨٢)	مطلوبات أخرى
(١٠٢,٨٠٢)	٤٩,٩٢٨	إيداعات من مؤسسات مالية
١٢٣,٢٩٧	١٤,١٦٨	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
(١٦,٤٦٦)	١٧٦,٦٥٥	شبه حقوق الملكية
(٢٨,٢٧٢)	١٢٩,٠٨٧	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(١١٧,٥٨١)	(٣٣٥,٣١٢)	شراء صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
١٣٧,٧٧٠	٢٧٦,٠٤٢	مبالغ مستلمة من بيع / استحقاق صكوك
١٨٠	-	مبالغ مستلمة من بيع استثمار في عقارات
٧,٦٣٣	-	مبالغ مستلمة من بيع/ استحقاق استثمارات في أوراق مالية
(٩٩٠)	(٥٣٣)	شراء عقارات ومعدات، صافي
٤,٢٠٩	(٤,٢٣٩)	صافي الحركة في حسابات هامشية تحت الطلب
٣١,٢١١	(٦٤,٠٤٢)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
أنشطة التمويل		
(١٨,٨٣٥)	(٢٣,٥٢١)	سحوبات من تمويلات لأجل، صافي
(١٥,٤٤٨)	(١٥,٠٩٥)	مصروفات تمويل مدفوعة على تمويلات لأجل
(٣١,٧٣٩)	-	استحقاق رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
(٣٨٤)	(٤٠٣)	مدفوعات لمطلوبات الايجار
-	(٥,٤١٤)	أرباح أسهم مدفوعة
(٦٦,٤٠٦)	(٤٤,٤٣٣)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		
(٦٣,٤٦٧)	٢٠,٦١٢	النقد وما في حكمه كما في بداية السنة
٢٠٢,٣٧١	١٣٨,٩٠٤	النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة
١٣٨,٩٠٤	١٥٩,٥١٦	
يشتمل النقد وما في حكمه على:		
٧٣,٤٨٨	١٦,٣١٨	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك (باستثناء الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٦٥,٤١٦	١٤٣,١٩٨	٧ إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال تسعين يوماً أو أقل (باستثناء حسابات هامشية تحت الطلب)*
١٣٨,٩٠٤	١٥٩,٥١٦	

*النقد وما في حكمه يظهر صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١ ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	استثمارات في عقارات
١,٥٣٣	١,٥٣٣	الرصيد في ١ يناير
-	-	الإضافات
-	-	استردادات / استبعادات / سحبات / مصروفات
١,٥٣٣	١,٥٣٣	صافي الحركة
-	-	رسوم الإدارة للبنك
-	-	التوزيعات
١,٥٣٣	١,٥٣٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

خليجي بنك ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية عامة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بموجب السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين.

٩٥٪ من الأسهم العادية للبنك (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩٥٪، ٨٢٪) مملوكة من قبل مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب ("الشركة الأم")، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تخضع أنشطة البنك لرقابة مصرف البحرين المركزي، وإشراف هيئة رقابة شرعية، لضمان الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل البيانات المالية الموحدة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على البيانات المالية البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة").

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، والمنتجات الاستثمارية المهيكلة، وتسهيلات تمويل المشاريع التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	طبيعة العمل
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٧٥,٧٠٪	٧٥,٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في "تلل المها"
صكوك خليجي بنك من الفئة الدولية	جزر الكايمن	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	لإصدار صكوك إضافية من الفئة الدولية
جي إف إنش تاور ليمتد	جزر الكايمن	٧١,٩٥٪	-	تقديم مقر عالي المستوى للبنك ومباني مكتبية وعقارات متخصصة

٢. بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمر التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية واستثمارات أخرى ذات عوائد وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، باعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤. استخدام الأحكام والتقديرات الهامة

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في (إيضاح ٣٠).

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي باستثناء التغيير في توزيع التكاليف في القطاعات التشغيلية (إيضاح ٣٦).

(i) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥

لا يوجد أي معايير جديدة أو تعديلات على المعايير، والتي أصبحت سارية المفعول كما في ١ يناير ٢٠٢٥، ذات صلة أو لها أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد

تسري المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع خيار التطبيق المبكر. غير أن المجموعة لم تطبق أي من هذه المعايير مبكراً.

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٥. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسؤوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٨): الهدايا والجوائز الترويجية

يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق الفوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى الفترة.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٥) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٠) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالي رقم (١٤) - الصناديق الاستثمارية"، ويحدّث إطار إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وتشمل التحسينات الرئيسية الموائمة مع معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدّل والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإزالة البيان المنفصل لاستثمارات المحفظة (المتضمن الآن في الملاحظات)، وإلغاء مفهوم قيمة ما في حكم النقد، وإدخال مبادئ المحاسبة لشبه حقوق الملكية.

كما يوفر المعيار إرشادات للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي لديها كيانات افتراضية متعددة أو صناديق فرعية، ويقدم متطلبات بشأن فرق صافي قيمة الأصول، ويزيل المتطلبات السابقة للحكومة وإعداد التقارير لأصحاب المصلحة، ويمنح إعفاءات من التوحيد أو المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بناءً على نموذج الأعمال الفريد ونية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

(٦) معيار المحاسبة المالي رقم (٥١) - المشاريع التشاركية

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٣) - (التمويل بالمضاربة) و معيار المحاسبة المالي رقم (٤) - (التمويل بالمشاركة)، ويوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر الشرك العامل والمشروع. تم توسيع نطاق هذا المعيار ليشمل أنواع إضافية من المشاريع، على سبيل المثال، المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة المقيدة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٧) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٢) - المبيعات مؤجلة التسليم: السلم والسلم والادستناع

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٧) - السلم والسلم الموازي، معيار المحاسبة المالي رقم (١٠) - الادستناع و الادستناع الموازي. هذا المعيار يوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري والبائع، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للسلم والادستناع الموازيان. يتوافق هذا المعيار مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٨) سحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) - الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توجيهات تتعلق بسحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) - الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة ("التوجيهات"). بعد السحب، سيتم احتساب الاستثمار في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) - العقارات الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم المجموعة بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار؛ ومع ذلك، لا يتوقع أي تأثير جوهري حالياً من تطبيق هذا المعيار.

(أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي تلك (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي يسيطر عليها البنك.

تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، و فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق.

عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وشبه حقوق الملكية.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذة كما في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغييرات في حصة المجموعة في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها مؤتمن بإدارة وتوجيه الموجودات المحتفظ بها في صناديق ائتمانية وأدوات استثمارية أخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لشركة الأغراض الخاصة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة. إيضاح رقم ٣١ يشمل معلومات عن الأصول الائتمانية تحت إدارة المجموعة. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات مملوكة للمجموعة.

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطالباتها. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية (يتبع)

قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناجمة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. إذا كان الأمر كذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة والذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركات الزميلة والقيمة الدفترية، ويحتسب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(ب) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). حدد البنك الدينامي البحريني كعملة التعامل الوظيفية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

(ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

(١) أدوات حقوق الملكية - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية، وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

(٢) أدوات الدين

أدوات الدين النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلم أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

تصنف المجموعة استثماراتها عند الإحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الاستثمار المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالاستثمارات لتحقيق التدفقات النقدية المتوقعة لحين استحقاق الأداة؛

ب) ويمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

ت) يستثمر البنك في استثمارات أخرى ذات عوائد من خلال هياكل ذات أغراض خاصة، بهدف أساسي هو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ووفقاً لموافقة الهيئة الشرعية على هذا الهيكل، فإن أي أرباح ناتجة عن بيع هذه الأدوات بملبغ يزيد عن دين التمويل (الأصل والربح) يتعين تحويلها للأعمال الخيرية. وبناءً على ذلك، تُعد هذه الأدوات جزءاً من نموذج الأعمال "الاحتفاظ للتحصيل"، وتُصنّف بالتكلفة المطفأة.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛ و

ب) يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لا رجعة فيه لتصنيف استثمار معين كما يلي:

أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى - كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبه حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

- يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.
- يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

- يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذلك بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وذلك في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بشبه حقوق الملكية. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة لتلك الاستثمارات والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية، إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس استثمارات الدين، عدا تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي، بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

أ. قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لذي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

ب. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار.

يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السوق لأدوات مماثلة.

قد يتكون بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج غير قابلة للرصد في السوق، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملزمة لهذه الأدوات المالية.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية). وأنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة، وعقود تمويل قائمة على الإيجار (موجودات إجارة). يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(د) عقود التمويل (يتبع)

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب عقود التمويل الأصلية واحتساب عقود التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقود التمويل المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب عقود التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ إجمالي القيمة الدفترية لعقود التمويل باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كريح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

(١) تمويلات مرابحة (عقود قائمة على التداول)

المرابحة هي عقد يقوم بموجبه أحد الطرفين ("البائع") ببيع أصل إلى الطرف الآخر ("المشتري") بسعر التكلفة، زائداً الربح وعلى أساس الدفع المؤجل، بعد أن يكون البائع قد اشترى الأصل بناءً على وعد المشتري بشرائه على أساس المرابحة. يتكون سعر البيع من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يتم دفع سعر البيع (التكلفة زائداً مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أساس التقسيط على فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما كبائع أو كمشتري، حسب الحالة.

(٢) تمويلات مضاربة (عقود قائمة على المشاركة)

المضاربة هي عقد بين طرفين، حيث يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من الأموال (رأس مال المضاربة) للطرف الآخر (المضارب). ثم يقوم المضارب بعد ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط معين مستخدماً خبرته وتجربته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقاً في الربح الناتج. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة، ويتحمل المضارب الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسارة يتحملها رب المال. وبموجب عقد المضاربة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما بصفتها مضارباً أو رب المال، حسب الحالة. عقود التمويل الخاصة بالمجموعة تتضمن شروطاً توفر معدل ربح فعالاً بناءً على شروط السداد المتفق عليها.

(٣) موجودات الإيجارة (عقود قائمة على التأجير)

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإيجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير (على سبيل الهبة)، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول (عادة ما تكون مشابهة لطريقة الربح الفعلي). تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدر. يتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الاعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد لتقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

(٤) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد
تشتمل على الودائع بين البنوك، والإيداعات المباشرة للعملاء التي تم إيداعها / استلامها باستخدام عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الإيداعات في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه
لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية (باستثناء هامش الحساب)، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) استثمارات عقارية

عقار استثماري
يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لا يتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير
تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

عقارات تجارية
يتم قياس العقارات التجارية بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية مطروحاً منه تكاليف إتمام التطوير ومصروفات البيع. تشمل العقارات التجارية العقارات المعدة للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية.

ح) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

العمر الافتراضي	فئة الأصول
لغاية ٢٥ سنة	المباني
٣ إلى ٥ سنوات	الأثاث والتجهيزات
٣ إلى ٥ سنوات	أجهزة الكمبيوتر
٣ إلى ٥ سنوات	المركبات
لغاية ٤٠ سنة	الفنادق
٣ إلى ٥ سنوات	معدات أخرى

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الافتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- عقود التمويل؛
- استثمار في الصكوك - أدوات دين واستثمارات أخرى ذات عوائد (بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)؛ و
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.
- موجودات مالية أخرى

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- الموجودات المالية الأخرى التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لاداعي لها، ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٤٠)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسهيل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي A- أو أعلى وفقاً لوكالات التصنيف الائتماني الخارجية المعتمدة ذات الصلة بالبنوك. تعتبر المنشآت ذات المخاطر المرجحة بنسبة صفر في المائة أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترّجل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويل غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر؛
- إعادة هيكلة التسهيل المالي أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى. بالنسبة لأدوات الدين و استثمارات أخرى ذات عوائد المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم احتساب أي مخصص للخسارة في بيان المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصصات الخسائر في بيان الدخل، مع تسجيل التسوية المقابلة في بيان الدخل الشامل الآخر.

(٢) إنخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والمقاسة بالفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الإستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية والمحاسبة سابقاً في بيان الدخل، يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

(٣) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا العقارات قيد التطوير و العقارات التجارية المبينة أعلاه في (ج)٥) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. القيمة القابلة للإسترداد للموجودات هي القيمة المستغلة، أو القيمة العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أعلى. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الإستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار، إما باستخدام طريقة مقارنة المبيعات أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، أو تكلفة الاستبدال، أو القيمة السوقية للعقار، مع الأخذ في الاعتبار لحالتها المادية الحالية. العقارات الإستثمارية للمجموعة توجد في البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. نظراً لاضطراب سوق العقارات، والمعاملات العقارية الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الإستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

(ك) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بمبلغ ما في حكم النقد المستلم من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ل) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب شبه حقوق الملكية المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. موجودات شبه حقوق الملكية تشمل استثمارات مضاربة غير مقيدة، وأموال وكالة ممزوجة في وعاء المضارب للبنك.

تدير المجموعة وعاء مضاربة واحد، وتحتسب رسوم إدارة (رسوم مضارب) على شبه حقوق الملكية. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى العملاء إلى شبه حقوق الملكية بعد توفير المخصصات، والإحتياطات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من شبه حقوق الملكية فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب شبه حقوق الملكية. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تخصص المجموعة مخصصاً جماعياً على أصحاب المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لأصحاب شبه حقوق الملكية وعلى حقوق ملكية المساهمين، ومخصصاً محدداً على حقوق ملكية المساهمين فقط. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين شبه حقوق الملكية وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر شبه حقوق الملكية بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها تجاه إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، إحتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب شبه حقوق الملكية. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات شبه حقوق الملكية، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب شبه حقوق الملكية. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطات زيادة في المطلوبات المتعلقة بوعاء حسابات الاستثمار غير المقيدة. أصحاب شبه حقوق الملكية تشمل حسابات استثمار تشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة).

(م) الموجودات تحت الإدارة

الموجودات تحت الإدارة تشمل الأموال المقدمة من حاملي الحسابات الاستثمارية المقيدة، وما يعادلها من أموال مقاسة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة لتلك التي تتبعها المجموعة، وتديرها المجموعة بصفتها مدير استثمار على أساس عقود مضاربة أو وكالة. الحسابات الاستثمارية المقيدة مخصصة حصرياً للاستثمار في مشاريع/أصول محددة وفقاً لتوجيهات حاملي الحسابات الاستثمارية. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة كموجودات للمجموعة في البيانات المالية الموحدة، ويتم عرضها في بيان الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية.

(ن) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقعدة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

(س) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية شراء أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

(ع) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ف) احتساب الإيراد

يتم احتساب إيراد عقود التمويل على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم احتساب إيراد من الصكوك و استثمارات أخرى ذات عوائد وأوراق مالية مهيكلية وكذلك إيرادات ومصروفات الإيداعات باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم احتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

يتم احتساب أرباح بيع الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين واستثمارات أخرى ذات عوائد والأوراق المالية المهيكلية في تاريخ التداول ووقت إلغاء احتساب الاستثمارات. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

الإيراد الناتج عن بيع العقارات عند وقت البيع كمقدار الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم أو المستحق.

(ص) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

(ق) الزكاة

تقوم المجموعة باحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) "الزكاة"، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب و بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم احتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات. بما أن الزكاة غير مطلوبة بموجب القانون أو بموجب وثائق الدستور الخاصة بالبنوك، فإن البنك يعتبر نفسه وكيلاً لدفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه، وأي مبلغ مدفوع فيما يتعلق بالزكاة يتم تعديله ضمن حقوق مساهمي البنك.

(ر) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس التزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ر) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى استُجقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون يعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بتعويض الموظفين الأجانب إلى المؤسسة الوطنية للتأمينات الاجتماعية، الذين سيكونون مسؤولين عن تسوية تعويضات مغادرة موظفين الأجانب في وقت انتهاء الخدمة. تظل أي التزام تعويضي قبل ١ مارس ٢٠٢٤ وفي انتظار التحويل إلى التأمينات الاجتماعية في الفترات اللاحقة التزماً على الشركة.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى استُجقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطرًا جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. بصورة عامة، يتم احتساب القيمة العادلة لترتيبات المدفوعات القائمة على الأسهم المسددة بحقوق الملكية الممنوحة للموظفين كمصروفات، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية، على مدى فترة استحقاق هذه المكافآت. يتم تسوية المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس عدد المكافآت التي من المتوقع أن يتم استيفاء شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية المتعلقة بها، بحيث يكون المبلغ المحتسب في النهاية على أساس عدد المكافآت التي تستوفي شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية كما في تاريخ الاستحقاق.

بالنسبة لمكافآت المدفوعات القائمة على الأسهم ذات الشروط غير المتعلقة بالاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة للمدفوعات القائمة على الأسهم لتعكس هذه الشروط، وليس هناك أي تسوية للفروقات بين النتائج المتوقعة والفعلية. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتران والتراجع.

ش) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ت) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

ث) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتمد المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(خ) المخصصات
يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

(ذ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار
يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم احتسابها كمصروف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

(ض) استرداد حيازة الموجودات
يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. تصنف العقارات المستردة غير المحتفظ بها لغرض البيع والتي لم يتم بيعها لأكثر من إثنا عشر شهراً على أنها استثمار في العقارات بناءً على الاستخدام المقصود منها.

(ظ) تمويل لأجل من مؤسسات مالية
تمويل لأجل من مؤسسات مالية يمثل قرضاً تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة، والذي تم احتسابه بتاريخ نشوءه، ويظهر بالتكلفة المطفأة. يتم احتساب المصروفات على مثل هذه العقود على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(أ) العقود المرهقة
يتم احتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب (ب) الإجارة

تحديد الإجارة
عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

القياس
بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود ماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

(١) أصل حق الانتفاع:

عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الانتفاع تساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية المُلزِمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل). يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافر مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

١) أصل حق الانتفاع (يتبع):

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة بنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.

تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:

- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
- دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغيير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
- تغيير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السرمان، وتحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني

المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل البنك، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب (ب) الإجارة (يتبع)

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلى على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		نقد
٣,٧٣٩	٣,١٥١	أرصدة لدى البنوك
٥,٤٩١	١٣,١٣٨	أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي:
		- حساب الإحتياطي*
٣١,٩٥٨	٣٥,١٦٦	- حساب جاري
٨٩٣	٢٩	أرصدة قصيرة الأجل أخرى
٦٣,٣٧٦	-	
١٠٥,٤٤٦	٥١,٤٨٤	

* حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية. الأرصدة قصيرة الأجل الأخرى تمثل أرصدة ذات فترات استحقاق تبلغ ٧ أيام أو أقل.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		إجمالي ودائع المرابحات المستحقة
٦٥,٥٣٣	١٤٣,٢٧٣	حسابات هامشية
٥,٦٠١	٩,٨٤٠	يطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة
(١١٥)	(٦٣)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة
(١)	(١٣)	
٧١,٠١٧	١٥٣,٠٣٨	

الحسابات الهامشية عند الطلب مقابل التمويلات لأجل من المؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر غير متاحة للأغراض التشغيلية اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		أدوات دين - بالتكلفة المطفأة
٤١٩,٢٦٧	٢٣٢,٢١٠	- صكوك مُسعرة *
١,٣١٧	١,٣١٧	- صكوك غير مُسعرة
-	٨٥,٧٠٠	- استثمارات مُسعرة ذات عوائد أخرى
(٢,٠٩٦)	(١,٧٩٦)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
		أدوات دين - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٥٤,٥٠٢	١٩٦,٧٣٢	- صكوك مُسعرة *
-	٢٥,٢٨٧	- استثمارات مُسعرة ذات عوائد أخرى
		أدوات ملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢٩,١٤٩	٢٩,١٤٩	- صكوك مُسعرة
٥٠٢,١٣٩	٥٦٨,٥٩٩	

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، من الصكوك البالغة ٤٢٨,٩٤٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤١٩,٢٦٧ ألف دينار بحريني) تم رهن صكوك بقيمة دفترية تبلغ ٢٨٦,١١٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني) مقابل تمويلات لأجل من مؤسسات مالية بمبلغ ٢٣٢,٠٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤٥,٥٣٦ ألف دينار بحريني).

** بلغ احتياطي خسارة القيمة العادلة ٤,٦٣٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤,٨٩٥ ألف دينار بحريني). بلغ مخصص الإنخفاض في القيمة على أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء ألف دينار بحريني). ويتم الاعتراف بمصرفات مخصص انخاض القيمة ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق ملكية الملاك.

٩. عقود التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤٩١,٢٩٧	٥٢٢,٧٣٧	مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)*
٦,٨١٨	-	مضاربة
٢٤٤,٠٤٣	٣٣٤,٢١٣	موجودات الإجارة (إيضاح ٩,١)
٧٤٢,١٥٨	٨٤٦,٩٥٠	إجمالي عقود التمويل
(٢٠,٩٩١)	(١٦,٧٤٤)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة (إيضاح ٩,٣)
٧٢١,١٦٧	٨٣٠,٢٠٦	صافي عقود التمويل

* تظهر ذمم عقود تمويل المراتب المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ٢٩,٢٧٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٥,١٧٨ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. عقود التمويل (يتبع)

٩,١ الحركة في موجودات الإجارة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		التكلفة
		في ١ يناير
٢٧١,٣٣١	٢٤٤,٠٤٣	إضافات خلال السنة
٤٨,٧٤٦	١٧٣,١٥٥	سداد خلال السنة
(٥,٩٨٤)	(١٥,٩١٥)	كما في ٣١ ديسمبر
٣١٤,٠٩٣	٤٠١,٢٨٣	
		الإستهلاك / الإطفاء المتراكم
		في ١ يناير
٦٠,٥١٣	٧٠,٠٠٠	مخصص السنة
٣٣,٦١٦	٢٤,٥٨٠	سداد خلال السنة
(١٤,٠٧٩)	(١٧,٥٦٠)	كما في ٣١ ديسمبر
٧٠,٠٠٠	٧٧,٠٧٠	
٢٤٤,٠٤٣	٣٢٤,٢١٣	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

٩,٢ إجمالي الحد الأدنى للإيجارات المستقبلية المستحقة (باستثناء الأرباح المستقبلية) كانت كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٩,٠٧١	٢٤,٩٦٩	مستحقة خلال سنة واحدة
٢٤,٢٠٥	١٧٠,٢٥٩	مستحقة خلال سنة إلى ٥ سنوات
٢٠١,١٢٧	١٢٨,٩٨٥	مستحقة بعد ٥ سنوات
٢٤٤,٤٠٣	٣٢٤,٢١٣	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. عقود التمويل (يتبع)

٩,٣ الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٥	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ*	المجموع
٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٢٤٢	٤٥٢	٢٠,٩٩١	في ١ يناير ٢٠٢٥
(٥٩٢)	٨٦	٥٠٦	-	-	صافي الحركة بين المراحل
١,٨٤٥	(٣٩٦)	٢,٧٩٩	٣٠١	٤,٥٤٩	صافي المخصص
-	-	(٥,٢٩١)	-	(٥,٢٩١)	شطب
-	-	(٣,٥٠٥)	-	(٣,٥٠٥)	تسويات
٢,١٨٦	٤,٠٥٤	٩,٧٥١	٧٥٣	١٦,٧٤٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ*	المجموع
١,٧٠٩	٥,٧١٧	١٥,٢٠٠	٣٢٥	٢٢,٩٥١	في ١ يناير ٢٠٢٤
٣,٤٤٢	(٤,٢٢٤)	٧٨٢	-	-	صافي الحركة بين المراحل
(٤,٢١٨)	٢,٨٧١	٢,٦٥٢	١٢٧	١,٤٣٣	صافي المخصص
-	-	(٣,٣٩٢)	-	(٣,٣٩٢)	شطب
٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٢٤٢	٤٥٢	٢٠,٩٩١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

* يتم احتساب الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مبدئياً بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. تظهر هذه الموجودات حالياً بنسبة ١٧,٢٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤,١٧٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات منخفضة القيمة (المرحلة ٣ و الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة) بنسبة ٧٣,٦٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٩,٣٩٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

١٠. استثمارات في اوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - سندات مركبة
		في ١ يناير
١٤,٧٩٦	-	أرباح مستحقة
٣٧١	-	استرداد
(١٥,١١٨)	-	تغيرات القيمة العادلة
(٤٩)	-	
-	-	
		بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أوراق مالية غير مسعرة *
٢٠,٨٩٥	١٧,٤٥٣	
٢٠,٨٩٥	١٧,٤٥٣	

* خلال السنة، قام البنك ببيع أحد استثماراته الغير مسعرة ونتاج عنه ربح بمبلغ ٢,٠٨٧ ألف دينار بحريني (إيضاح ٤٥).

١١. استثمارات في عقارات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		عقارات للتطوير *
٧,٧٧٤	٩,٢٢٣	استثمارات عقارية**
٣٢,٠٦٤	٣٦,٧١٠	
٣٩,٨٣٨	٤٥,٩٣٣	

* تشمل حصة البنك في ممتلكات عقارية بقيمة دفترية تبلغ ١,٨٥٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٢٠٧ ألف دينار بحريني) حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

** تشمل حصة البنك في ممتلكات عقارية بقيمة دفترية تبلغ ٢٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٦,٢٠١ ألف دينار بحريني) حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

(١) عقارات للتطوير

تتكون العقارات للتطوير بشكل رئيسي من عقارات قيد الإنشاء في مملكة البحرين، ووحدات سكنية تمت إعادة جيازتها.

(٢) الاستثمارات في عقارات

تتكون الاستثمارات في عقارات من قطع أراضي في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة محتفظ بها بهدف تحقيق الزيادة في رأس المال.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في عقارات ٣٨,٩٩٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣٤,٥٣٠ ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها من قبل مقيّم عقاري مستقل خارجي بناءً على نهج مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها على أنها من المستوى ٢ في تراتبية القيمة العادلة. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على وجود انخفاض في القيمة في نهاية السنة، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي مخصصات لانخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٢. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٤,٦٨٩	٦,٥١٦	في ١ يناير
٣,١٢٨	-	إضافات
(٢٠,٧٩٧)	-	بيع
(٥٠٤)	٤٣٢	الحصة من نتائج السنة
٦,٥١٦	٦,٩٤٨	في ٣١ ديسمبر

حصة الملكية الفعلية

نشاط العمل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	دولة التأسيس	الإسم
عقارات قيد التطوير	%٣٠,٠٠	%٣٠,٠٠	مملكة البحرين	شركة المشاريع العقارية كبيتال
الإحتفاظ بعقارات	%٣٧,٠٠	%٣٧,٠٠	جزر الكايمن	أملك II
الإحتفاظ بعقارات	%٣١,٢٨	%٣١,٢٨	مملكة البحرين	سيف أم الحصم العقارية ذ.م.م.*

* في سنة ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في شركة زميلة كسداد عيني لتعرضات تمويلية.

المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة التي تم احتسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي لم يتم تعديلها لنسبة الملكية التي تمتلكها المجموعة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٢٦,٦٦٥	٢٦,٦١٦	إجمالي الموجودات
٤١٨	٨٢٨	إجمالي المطلوبات
٣٧	٢,٠٠٧	إجمالي الإيرادات
١٠	٢,٠٢٠	إجمالي صافي الربح

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٣. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥,٤٦٥	١,٧٩٤	موجودات مستردة
٦,٤٢٨	٦,٤٧٩	ربح مستحق على صكوك
٧,٤١٢	١٠,٧٠٣	ذمم مدينة من عملاء *
١,٠٦٩	١,٢٨٠	حق استخدام الأصول
٨٠٣	٨٩٧	مصرفات مدفوعة مقدماً
٤٥٤	٤٠٩	مستحق من الاستثمارات
٣,٩١٨	١,٦٨١	ذمم مدينة أخرى
٢٥,٥٤٩	٢٣,٢٤٣	

* تتضمن ذمم مدينة بمبلغ ٤,٦٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤,٦٠٠ ألف دينار بحريني)، من تسوية عينية للتعرضات التمويلية من المرحلة ٣. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكتمل عملية نقل العقارات المرهونة. ومع ذلك، تم نقل حق الانتفاع إلى البنك. خلال سنة ٢٠٢٥، تم تسجيل مخصص لإنخفاض القيمة على هذه الذمم المدينة ب ١,٣١٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء الف دينار بحريني).

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٣٧٨	١,٠٦٩	الرصيد كما في ١ يناير
٨١	٦٢٧	أصول حق الاستخدام الإضافية للسنة، صافي
(٣٩٠)	(٤١٦)	رسوم الإطفاء خلال السنة
١,٠٦٩	١,٢٨٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٤. عقارات ومعدات

٢٠٢٤ الإجمالي	٢٠٢٥ الإجمالي	أعمال قيد التنفيذ	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات	مقر البنك الرئيسي	التكلفة
١٤,٨٥٩	١٥,٨٤٩	١,٣٣٦	٧٢٨	٧,٥٣٩	٦,٢٤٦	-	في ١ يناير
٩٩٠	٥٣٣	١٩٧	٢	٣٢١	١٣	-	إضافات
-	٢٥,٠٩٥	-	-	-	٢٢٨	٢٤,٨٦٧	إضافات نتيجة الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح ٤٥)
-	-	(٤٦٠)	٢	٦٦	٣٩٢	-	تحويل
١٥,٨٤٩	٤١,٤٧٧	١,٠٧٣	٧٣٢	٧,٩٢٦	٦,٨٧٩	٢٤,٨٦٧	في ٣١ ديسمبر
الإستهلاك المتراكم							
١١,٣٧٠	١٢,٢٨٨	-	٦١٦	٦,٦١٣	٥,٠٥٩	-	في ١ يناير
٩١٧	٩٦٩	-	٣٧	٥٣٨	٣٩٤	-	إستهلاك السنة (إيضاح ٣٧)
١٢,٢٨٧	١٣,٢٥٧	-	٦٥٣	٧,١٥١	٥,٤٥٣	-	في ٣١ ديسمبر
صافي القيمة الدفترية في							
	٢٨,٢٢٠	١,٠٧٣	٧٩	٧٧٥	١,٤٢٦	٢٤,٨٦٧	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣,٥٦٢		١,٣٣٦	١١٣	٩٢٦	١,١٨٧	-	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٥. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٦٠,٠٩٥	١٤٦,٣٧٦	أفراد
١٦٩,٧٢٠	١٩٧,٦٠٧	مؤسسات غير مالية
٣٢٩,٨١٥	٣٤٣,٩٨٣	

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي أرباح مؤجلة بقيمة ٤,٥٠٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦,١٥٠ ألف دينار بحريني).

١٦. تمويل لأجل من مؤسسات مالية

تمثل تسهيلات مرابحة لأجل بمبلغ ٢٢٢,٠٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤٥,٥٢٦ ألف دينار بحريني) مضمونة بالرهن على صكوك بقيمة دفترية تبلغ ٢٨٦,١١٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل التمويل لأجل ٥,٠٧٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٥,٩٥٪ سنوياً) بمتوسط فترات استحقاق / إعادة تسعير تصل إلى ستة أشهر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٧. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
0,٧٠٦	٦,١٠٣	أرباح مضاربات مستحقة
0,٧٣٨	0,٤٧٨	ذمم دائنة إلى المستثمرين
١,٠٤٢	٧٦٦	صافي مطلوبات الإجارة
٢٧٦	٢٧٤	مقدم مستلم من عملاء
٣٥٢	١,١٥٥	زكاة وأعمال خيرية مستحقة الدفع*
١,١٩٦	٢,١٨٧	ذمم دائنة للموظفين (إيضاح ١٧,١)
٢٧	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٦,٢٦٥	١٢,٦٨٤	ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة**
٢٠,٦٠٢	٢٨,٦٧٤	

* خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم تحويل مبلغ ٨٣٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٧٩ ألف دينار بحريني) إلى صندوق الزكاة والأعمال الخيرية، وتم استخدام مبلغ ٣٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨١١ ألف دينار بحريني) من صندوق الزكاة والأعمال الخيرية (راجع إيضاح ٣٥).

** تشمل مخصصاً لانخفاض القيمة على الالتزامات والضمانات المالية بمبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٥ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٤١).

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تحليل تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			تحليل الاستحقاق
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة	
٤١٧	(٥)	٤٢٢	أقل من سنة واحدة
٣٤٩	(٢٣)	٣٧٢	من سنة إلى خمس سنوات
٧٦٦	(٢٨)	٧٩٤	المجموع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			تحليل الاستحقاق
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة	
٣٨٢	(٥)	٣٨٧	أقل من سنة واحدة
٦٦٠	(٣٩)	٦٢١	من سنة إلى خمس سنوات
١,٠٤٢	(٤٤)	١,٠٨٦	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٧. مطلوبات أخرى (يتبع)

١٧,١. مزايا نهاية خدمة الموظفين

المستحقات المتعلقة بالموظفين تشمل مزايا نهاية الخدمة، وكانت حركة المخصص على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		كما في بداية السنة
٣٤٥	٣٥٩	المصاريف خلال السنة
١١٣	١٨٥	المدفوع خلال السنة
(٨٦)	(٦)	المحول لهيئة التأمين الاجتماعي خلال السنة *
(١١٣)	(٢١)	
٣٥٩	٥١٧	كما في ٣١ ديسمبر

* وفقاً للتغييرات في نظام مزايا نهاية الخدمة للموظفين الأجانب التي قدمتها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي السارية المفعول اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية من خلال البوابة الإلكترونية للهيئة فيما يتعلق بتعويضات الموظفين الأجانب إلى هيئة التأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. أي التزامات تعويضات قبل ١ مارس ٢٠٢٤ والتحويلات القائمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة، تظل من ضمن التزامات البنك.

إجمالي عدد الموظفين في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٧٤	١٨١	البحرينيين
١١	١٢	الأجانب
١٨٥	١٩٣	

١٨. شبه حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		قائمة على المشاركة
٥١٩,٩٣٦	٦٩٦,٤٧٥	مضاربة
(٧٤٠)	(٦٢٤)	احتياطي القيمة العادلة العائد لشبه حقوق الملكية
٥١٩,١٩٦	٦٩٥,٨٥١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣١,٩٥٨	٣٥,١٦٦	الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٦٧,٤٣٨	٦٧,٣٧١	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد *
٣٩١,٧١٢	٥٧٥,٠٤٢	عقود التمويل **
١١,٦٣٠	١١,١٦٩	استثمارات في الأوراق المالية
١٦,٤٥٨	٧,١٠٣	استثمارات في عقارات
٥١٩,١٩٦	٦٩٥,٨٥١	

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ مخصص انخفاض القيمة ٤٤٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٦١ ألف دينار بحريني).
** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ مخصص انخفاض القيمة ٤,٤٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٠٢٤ ألف دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ رصيد احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الموجودات المتعثرة لوعاء شبه حقوق الملكية. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى شبه حقوق الملكية.

يتم توزيع الأرباح المكتسبة من وعاء الموجودات الممولة من قبل شبه حقوق الملكية فقط بين المساهمين وأصحاب شبه حقوق الملكية. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على شبه حقوق الملكية.

خلال السنة، حققت الأصول المخصصة لحسابات شبه حقوق الملكية عائداً بنسبة ١٧,٠٧٪، وتم توزيع ٣,٧١٪ منها على أصحاب حسابات الاستثمار، واحتفظت المجموعة بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب.

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لشبه حقوق الملكية ٢٧,٩٦٪ (٢٠٢٤: ٢٤,٠٠٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع شبه حقوق الملكية. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣٥,٦١٪ (٢٠٢٤: ٤٠,٤٤٪)، في شكل هبة أو تخفيض حصة المضارب.

لا تشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من شبه حقوق الملكية يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)
توزيع الموجودات حسب الملكية كما يلي:

٢٠٢٤		٢٠٢٥		
شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)	ممولة ذاتياً	شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)	ممولة ذاتياً	
-	٧٣,٤٨٨	-	١٦,٣١٨	أرصدة لدى البنوك
٣١,٩٥٨	-	٣٥,١٦٦	-	الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
-	٧١,٠١٧	-	١٥٣,٠٣٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٦٧,٤٣٨	٤٣٤,٧٠١	٦٧,٣٧١	٥٠١,٢٢٨	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
٣٩١,٧١٢	٣٢٩,٤٥٥	٥٧٥,٠٤٢	٢٥٥,١٦٤	عقود التمويل
١١,٦٣٠	٩,٢٦٥	١١,١٦٩	٦,٢٨٤	استثمارات في أوراق مالية
١٦,٤٥٨	٢٣,٢٨٠	٧,١٠٣	٣٨,٨٣٠	استثمارات في عقارات
-	٦,٥١٦	-	٦,٩٤٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	٢٥,٥٤٩	-	٢٣,٢٤٣	موجودات أخرى
-	٣,٥٦٢	-	٢٨,٢٢٠	عقارات ومعدات
٥١٩,١٩٦	٩٧٦,٩٣٣	٦٩٥,٨٥١	١,٠٢٩,٢٧٣	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)
توزيع الدخل حسب الملكية كما يلي:

٢٠٢٤		٢٠٢٥		
شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلًا مشتركاً)	ممولة ذاتياً	شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلًا مشتركاً)	ممولة ذاتياً	
الدخل				
١٨,٨٠٣	٢٩,٠٣١	٣٢,٨٠٣	٢٢,٠٨٩	إيراد من عقود التمويل
-	٧,٧٣٣	-	٤,٤٨٢	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
٣,٧٩٠	٢١,٢٠٣	٤٣٨	٢٨,٥١٠	إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
-	(٢٩,٩٠٤)	-	(٢٠,٠٢٢)	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
-	(١٥,٤٤٨)	-	(١٥,٠٩٥)	مصروفات التمويل لتلج من مؤسسات مالية
٢٢,٥٩٣	١٢,٦١٥	٣٣,٢٤١	١٩,٩٦٤	صافي دخل التمويل
٣٥٣	٥,٨٠٦	١,٩٥٨	١٦٨	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٧٣٨	١,٠٧٠	-	٥,٠٣٦	إيراد من استثمارات في عقارات، صافي
-	(٥٠٤)	-	٤٣٢	الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية، صافي
-	٧,٢٩٠	-	٣,١٠٤	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٢٣,٦٨٣	٢٦,٢٧٧	٣٥,١٩٩	٢٨,٧٠٤	إجمالي الدخل
-	٧,١٢٧	-	٩,٤٧٩	تكلفة الموظفين
-	٩,٣٨٧	-	١١,١٢٢	مصروفات تشغيلية أخرى
-	١٦,٥١٤	-	٢٠,٦٠١	إجمالي المصروفات
٢٣,٦٨٣	٩,٧٦٣	٣٥,١٩٩	٨,١٠٣	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية
٧٣٣	(٢,٦٥٦)	(٨٠٩)	(٥,٢١٤)	مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي
٢٤,٤١٥	٧,١٠٧	٣٤,٣٩٠	٢,٨٨٩	صافي الربح قبل العائد إلى شبه حقوق الملكية
(٣,٣٩٦)	٣,٣٩٦	(٨,٦٩٢)	٨,٦٩٢	حصة المجموعة كمضارب ووكيل
٢١,٠١٩	١٠,٥٠٣	٢٥,٦٩٨	١١,٥٨١	ربح السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

التالي توزيع شبه حقوق الملكية حسب فترات الاستحقاق التعاقدية الأصلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٨٧,٢٩٤	١٧٠,٥٤١	حسابات توفير
٢١٠,٦٢٩	١٨٠,٤٥٥	حسابات الاستثمار من شهر إلى ستة أشهر
١٠٦,١٧٦	٣٤٣,٣٦٥	حسابات الاستثمار من ستة إلى اثني عشر شهراً
١٥,١٤٠	١,٨٩٤	حسابات الاستثمار من سنة إلى سنتين
٦٩٧	٢٢٠	حسابات الاستثمار من سنتين إلى ثلاث سنوات
٥١٩,٩٣٦	٦٩٦,٤٧٥	المجموع

١٩. رأس المال

قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٤ تحويل ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة إسمية ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهم عادي بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل منها، ما يمثل ٢٥٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك. ونتيجة لذلك، زاد رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١,١٣٠,٤٤١ ألف سهم بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم (باستثناء ٤٧,٥٨٨ ألف سهم خزينة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤	١,٣٤٠,٤٤٠,٧١٢ سهم عادي (٢٠٢٤: ١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢ سهم) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٥,٩٥٪	٣٣٨	٦٧,٢٩٦,٣٦٧	أقل من ١٪
٤,٩٩٪	٢	٥٦,٤٣٠,٧٧٥	١٪ إلى أقل من ٥٪ **
٦,١١٪	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥٪ إلى أقل من ١٠٪
٨٢,٩٥٪	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠٪ وأكثر
١٠٠٪	٣٤٢	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. رأس المال (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٧٣%	٣٢٢	٧٦,١٣٩,٠٥٢	أقل من ١%
٤,٢١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١% إلى أقل من ٥% **
٦,١١%	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥% إلى أقل من ١٠%
٨٢,٩٥%	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠% وأكثر
١٠٠%	٣٢٥	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري وشركة سيكو ش.م.ب نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. رأس المال (يتبع)

١٩.١. توزيعات مقترحة

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٦ فلس لكل سهم أو ٦٪ للسهم (٢٠٢٤: ٥٪) من القيمة الإسمية بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و٦٪ من رأس المال المدفوع، تدفع نقداً. بلغت هذه المبالغ ٦,٥١٢ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥,٤٠٠ ألف دينار بحريني). توصيات مجلس الإدارة لتوزيع الأرباح المقترحة خاضعة لموافقة مصرف البحرين المركزي والجمعية العمومية.

١٩.٢. مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

في ٢٠٢٠، قام البنك بإصدار مضاربة دائمة (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة اسمية ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني). خلال سنة ٢٠٢٤، قامت المجموعة باسترداد وتحويل أوراق مالية من رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (راجع إيضاح رقم (١٩))، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، وموافقة المساهمين والمستثمرين. خلال ٢٠٢٤، بلغت توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحامليها بمبلغ لا شيء دينار بحريني.

٢١. إيرادات من عقود التمويل

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٣١,١٥٤	٣٢,٤٦٨
٤٨٣	٢١٥
١٦,١٩٧	٢٢,٢٠٩
٤٧,٨٣٤	٥٤,٨٩٢

٢٢. إيرادات من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٢٣,٨٥٤	٢٤,٨٤٩
١,١٣٩	٤,٠٩٩
٢٤,٩٩٣	٢٨,٩٤٨

* أثناء العام، قام البنك ببيع بعض الصكوك المحتسبة بالتكلفة المطفأة كجزء من أنشطة الخزنة العادية وتحسين هيكل الميزانية لتعزيز كفاءة المحفظة والحفاظ على مخزون سيولة متنوع بما يتماشى مع سياسة البنك لتقبل المخاطر. تم شطب هذه الصكوك عند البيع، وتم احتساب الربح الناتج عن البيع (العائدات المحصلة مطروكاً منها القيمة الدفترية) في قائمة الربح أو الخسارة.

٢٣. إيرادات من استثمارات في أوراق مالية

٢٠٢٤	٢٠٢٥
٥,٧٩٢	-
٣٧١	٢,٠٨٦
(٤٩)	-
٤٤	٤٠
٦,١٥٨	٢,١٢٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٤. إيراد من استثمارات في عقارات، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٨٢٠	٤,٤٤١	ربح من استبعاد استثمارات في عقارات
(١٢)	٥٩٥	إيرادات الإيجار، صافي
١,٨٠٨	٥,٠٣٦	

٢٥. رسوم وإيرادات أخرى، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٥٦٣	١,١٦٤	إيرادات الرسوم، صافي
١,٤٦٣	١,٤١٢	أرباح صرف العملات الأجنبية
٤,١٤٧	٥١٤	الاستردادات
١١٨	١٤	أخرى
٧,٢٩٠	٣,١٠٤	

٢٦. تكلفة الموظفين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٥,٩١٤	٨,٠٠٣	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
١,٠٤٥	١,٢٤١	مصرفات تأمينات إجتماعية
١١٣	١٨٥	مكافآت نهاية الخدمة
٥٥	٥٠	مصرفات الموظفين الأخرى
٧,١٢٧	٩,٤٧٩	

٢٧. مصرفات تشغيلية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٤٠٨	١,٥٢٠	رسوم مهنية
٢,٢٣٣	١,٨٢٣	مصرفات قنوات التوزيع
١,١٣١	١,٤٦٩	مصرفات تقنية المعلومات
٧٤١	٤٤٢	صافي تكلفة الإجارة
٣٩٧	٥٠١	مصرفات مجلس الإدارة
٩١٧	٩٦٩	مصرفات استهلاك (إيضاح ١٤)
٦٥٧	٨٣٦	تكاليف إعلانات وتسويق
١٧	٣٥٥	تكلفة المباني
٢٤٧	٥١٠	مصرفات الاتصالات
١,٦٤٩	٢,٦٩٧	مصرفات تشغيلية أخرى
٩,٣٨٧	١١,١٢٢	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. مخصصات الإنخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٤٣٢	٤,٥٤٩	عقود التمويل (إيضاح ٩)
٤٨٦	(٢٩٥)	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد محتفظ بها بالتكلفة المطفأة (إيضاح ٨)
(٤)	(٤)	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد محتفظ بها بالدخل الشامل الآخر (إيضاح ٨)
(٤)	١٢	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٦ و ٧)
١٤	(٤٥)	إلتزامات و ضمانات مالية (إيضاح ٤١)
-	١٩	استثمار في عقارات
-	١,٧٨٧	موجودات أخرى
١,٩٢٤	٦,٠٢٣	

٢٩. نظام حوافز الموظفين بالسهم

في سنة ٢٠٢٤، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي خليجي بنك ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤ على نظام حوافز الموظفين بالسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة احتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة البنك بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة. سيبدأ توزيع المنح على الموظفين بموجب شروط النظام ابتداءً من سنة ٢٠٢٥.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان صندوق الائتمان يحتفظ بما مجموعه ٢,٣٨,٩٢٨ سهماً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء). خلال سنة ٢٠٢٥، تم منح ٢,٥٠٠,٩٣٧ سهماً (٢٠٢٤: لا شيء) إلى الموظفين كمنح أسهم مؤجلة وفقاً لشروط النظام. خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل ١٧١,٩٩٩ سهماً للموظفين (٢٠٢٤: لا شيء).

٣٠. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

١. الأحكام

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ط) وإيضاح ٤٠(ع).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٣٠. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

١. الأحكام (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على محفظة التمويل بالتكلفة المطفأة عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تمت تعديل مُدخلات النموذج المُعاد تقييمها، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقيق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمدخلات.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

أ. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه (١) كاستثمار في أدوات دين نقدية أوغير نقدية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة، أو (٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يستند تصنيف كل استثمار على تقييم نموذج العمل من قبل الإدارة، ويخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (١)).

ب. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - (راجع إيضاحات رقم ٥ (ط) (٢)).

١١. التقديرات

- أ) الإنخفاض في قيمة عقود التمويل المحتسبة بالتكلفة المطفأة
- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥ (ي) وإيضاح (٤٠).
 - الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة (المستوى الثالث) - (راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (٣)) وإيضاح رقم (٣٩).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية) إيضاح رقم ٥ (ز)، ٥ (ي) (و) إيضاح (١١).

٣١. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يتم احتساب أي إيرادات أو مصروفات من الموجودات تحت الإدارة خلال السنة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت المجموعة تحتفظ بموجودات تحت الإدارة بصافي قيمة أصول تبلغ ٦٧,١٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٥٨,٩٣٠ ألف دينار بحريني). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بنقل إدارة أصول بقيمة ٧,٣٨٨ ألف دينار بحريني إلى الشركة التابعة للشركة الأم بناءً على موافقات مستثمري الصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لا شيء (٢٠٢٤: لا شيء).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٥٣	٤٨٣	رسوم ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٥٠	٥٣	رسوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
١,٨٦٧	٢,١١٥	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٨٨	١٤٧	منافع ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥٦٠	٦٣٩	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كمكافآت

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات					
-	-	٤,٥٠٩	٨٦,٥٩١	٩١,١٠٠	عقود التمويل
-	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤	استثمارات في أوراق مالية
٦,٩٤٨	-	-	-	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
-	-	-	١٥٣	١٥٣	موجودات أخرى
المطلوبات وشبه حقوق الملكية					
-	-	٤,٠٩٦	١١٩,٦٢٩	١٢٣,٧٢٥	إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد
٢٤٣	-	٨٧٩	٢١,٥٣٧	٢٢,٦٥٩	حسابات جارية للعملاء
-	-	٦٣٩	-	٦٣٩	مطلوبات أخرى
٣١٣	-	١,٨٠٥	١٣٣,٩٧٤	١٣٦,٠٩٢	شبه حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات					
-	-	٣,٩٩٥	٢٣,٠٩١	٢٧,٠٨٦	عقود التمويل
-	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤	استثمارات في أوراق مالية
٦,٥١٦	-	-	-	٦,٥١٦	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
-	-	-	٦٦	٦٦	موجودات أخرى
المطلوبات وشبه حقوق الملكية					
-	-	٢,٤٣٩	٦١,٩٠٨	٦٤,٣٤٧	إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد
٦٩٩	-	٣٥٠	١٣,٦٨٧	١٤,٧٣٦	حسابات جارية للعملاء
-	-	٥٦٠	-	٥٦٠	مطلوبات أخرى
٣١٨	-	٢,١٤٧	٢٩,٨٥٥	٣٣,٣٢٠	شبه حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٥	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الإيرادات				
	-	٢٦٦	٢,٥٠٠	٢,٧٦٦
	-	-	-	-
	٤٣٢	-	-	٤٣٢
	-	-	١,٧٤٩	١,٧٤٩
	-	-	١٤	١٤
المصروفات				
	-	٨	٩٢٥	١,٠١٣
	١٥	٥٦	٢,٤٣٢	٢,٥٠٣
	-	٢,٢٦٢	-	٢,٢٦٢
	-	٥٣٦	-	٥٣٦

٢٠٢٤	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الإيرادات				
	-	٢٢٤	٢,٠٤٤	٢,٢٦٨
	٥,٧٩٢	-	-	٥,٧٩٢
	(٥٠٤)	-	-	(٥٠٤)
	-	-	٢,٣٩٤	٢,٣٩٤
	-	-	-	-
المصروفات				
	-	١٠٥	٥,٨٣٧	٥,٩٤٢
	١٨	٨٤	٣,٩٥٢	٤,٠٥٤
	-	١,٩٥٦	-	١,٩٥٦
	-	٤٠٥	-	٤٠٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

خلال سنة ٢٠٢٤، تم تحويل ما نسبته ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة اسمية تبلغ ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهماً عادياً بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم، والتي تمثل ٢٥٪ من رأس مال البنك الصادر والمدفوع. بالإضافة لذلك، قرر المساهمون الموافقة على استرداد نسبة ٥٣٪ المتبقية من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٧٣٩ ألف دينار بحريني نقداً.

بالإضافة لذلك، قامت المجموعة خلال ٢٠٢٤ ببيع حصتها في شركة إتش إتش هوتيل بروبرتيز ذ.م.م. وشركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال سنة ٢٠٢٤ دفع مبلغ ٤٣٨ ألف دينار بحريني لأطراف ذوي علاقة، فيما يتعلق بالتبرعات.

٣٣. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسمم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	العائد الأساسي لكل سهم
		الربح العائد لمساهمي الشركة الأم للسنة
١٠,٥٠٣	١١,٥٨٢	مطروحاً: الأرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
-	-	
		الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم لاحتساب العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم للسنة
١٠,٥٠٣	١١,٥٨٢	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالتألف)
١,٠١٦,٤٤٧	١,٠٨٥,٠٠٢	
١٠,٣٣	١٠,٦٧	العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفّضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٥. الزكاة

يتحمل المساهمون مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة وشبه حقوق الملكية بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. رصيد الزكاة البالغ ٧٣٧ ألف دينار بحريني أو ٦٧٠ فلس لكل سهم (٢٠٢٤: ٢١١ ألف دينار بحريني أو ١٨٦ فلس لكل سهم) مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها ٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٩ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على أساس ٦٧٠ فلس للسهم (٢٠٢٤: ١٨٦ فلس للسهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

استثمارات (يتبع)

تزاوُل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٨ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	٥١,٤٨٤	-	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٣٢٦)	١٥٣,٣٦٤	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٥٦٨,٥٩٩	-	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	-	٨٣٠,٢٠٦	-	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٤٥٣	-	-	١٧,٤٥٣
استثمارات في عقارات	٤٥,٩٣٣	-	-	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	١,١٨٣	٦,٨١٦	١٥,٢٤٤	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي موجودات القطاع	٧١,١٩١	١,٦١٠,٤٦٩	٤٣,٤٦٤	١,٧٢٥,١٢٤
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٩٦,٨٩٩	-	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٤٣,٩٨٣	-	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٢٢,٠٠٥	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	(٣٢٦)	٩٦,١٦٨	-	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	٦,٧٧٣	١٤,١٣١	٧,٧٧٠	٢٨,٦٧٤
إجمالي مطلوبات القطاع	٦,٤٤٧	٨٧٣,١٨٦	٧,٧٧٠	٨٨٧,٤٠٣
شبه حقوق الملكية	-	٦٩٥,٨٥١	-	٦٩٥,٨٥١
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٥	استثمارات	خدمات مصرفية	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٥٤,٨٩٢	٥٤,٨٩٢
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٩)	٤,٤٩١	٤,٤٨٢
إيراد من صكوك واستثمارات ذات عوائد أخرى	-	٢٨,٩٤٨	٢٨,٩٤٨
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٢,١٢٦	-	٢,١٢٦
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤٣٢	-	٤٣٢
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٦٠٨	٧,٥٣٢	٨,١٤٠
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢٠,٠٢٢)	(٢٠,٠٢٢)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٥,٠٩٥)	(١٥,٠٩٥)
إجمالي إيرادات القطاع	٣,١٥٧	٦٠,٧٤٦	٦٣,٩٠٣
تكلفة الموظفين	٤٣٣	٩,٠٤٦	٩,٤٧٩
مصروفات تشغيلية أخرى	٦٠٣	١٠,٥١٩	١١,١٢٢
إجمالي مصروفات القطاع	١,٠٣٦	١٩,٥٦٥	٢٠,٦٠١
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢,١٢١	٤١,١٨١	٤٣,٣٠٢
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	٢٨٠	(٦,٣٠٣)	(٦,٠٢٣)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٣٥,٦٩٨)	(٣٥,٦٩٨)
نتائج القطاع	٢,٤٠١	٩,١٨٠	١١,٥٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦.

بيان القطاعات (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	١٠٥,٤٤٦	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٤٣)	٧١,٠٦٠	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٥٠٢,١٣٩	-	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	-	٧٢١,١٦٧	-	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	٢٠,٨٩٥	-	-	٢٠,٨٩٥
استثمارات في عقارات	٣٩,٨٣٨	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٥,٩٥٣	٦,٩٣٣	١٢,٦٦٣	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي موجودات القطاع	٧٣,١٥٩	١,٤٠٦,٧٤٥	١٦,٢٢٥	١,٤٩٦,١٢٩
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٣٤,٩٧١	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٣٩,٨١٥	-	٣٣٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	(٤٣)	١١٧,٤١٥	-	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	٥,٨٣١	٧,٥٣٧	٧,٢٣٤	٢٠,٦٠٢
إجمالي مطلوبات القطاع	٥,٧٨٨	٨٣٥,٢٦٤	٧,٢٣٤	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	-	٥١٩,١٩٦	-	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٤٧,٨٣٤	٤٧,٨٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٧,٧٣٣	٧,٧٣٣
إيراد من صكوك واستثمارات ذات عوائد أخرى	-	٢٤,٩٩٣	٢٤,٩٩٣
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٦,٢٧٨	-	٦,٢٧٨
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة، صافي بطريقة حقوق الملكية	(٥٠٤)	-	(٥٠٤)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	(١٢)	٨,٩٩٠	٨,٩٧٨
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢٩,٩٠٤)	(٢٩,٩٠٤)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٥,٤٤٨)	(١٥,٤٤٨)
إجمالي إيرادات القطاع	٥,٧٦٢	٤٤,١٩٨	٤٩,٩٦٠
تكلفة الموظفين	٢٨١	٦,٨٤٦	٧,١٢٧
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٥٦	٩,٠٣١	٩,٣٨٧
إجمالي مصروفات القطاع	٦٣٧	١٥,٨٧٧	١٦,٥١٤
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٥,١٢٥	٢٨,٣٢١	٣٣,٤٤٦
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	(٤٨٢)	(١,٤٤٢)	(١,٩٢٤)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٢١,٠١٩)	(٢١,٠١٩)
نتائج القطاع	٤,٦٤٣	٥,٨٦٠	١٠,٥٠٣

خلال السنة، قامت المجموعة بتعديل سياساتها الخاصة بتخصيص التكاليف لمعاملات القطاعات التشغيلية، وذلك بعد إجراء دراسة تفصيلية لتسعير تحويل الأموال. وبناءً عليه، تمت إعادة عرض نتائج القطاعات التشغيلية المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً لسياسات تخصيص التكاليف المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وعقود التمويل، وتمويلات لأجل، وشبه حقوق الملكية باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٣٠,٣٧٥	٧,٧٥٧	١٠,٤٢٨	١٩٩	٢,٧٢٥	٥١,٤٨٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٥٣,٠٣٨	-	-	-	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
-	٣٣٥,٢٨٠	٥١,٤٤١	-	١٨١,٨٧٨	٥٦٨,٥٩٩	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
١٦٠,٥٤٣	٢٩,٧١٨	١٦,٦٢٥	١٩١,٣٣٢	٤٣١,٩٨٨	٨٣٠,٢٠٦	عقود التمويل
-	-	-	-	١٧,٤٥٣	١٧,٤٥٣	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	٤٥,٩٣٣	٤٥,٩٣٣	استثمارات عقارية
-	-	-	-	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢,١٠٢	٥,٢٤٧	٣٣١	٩,٣٩٠	٦,١٧٣	٢٣,٢٤٣	موجودات أخرى
-	-	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠	عقارات ومعدات
٣٤٦,٠٥٨	٣٧٨,٠٠٢	٧٨,٨٢٥	٢٠٠,٩٢١	٧٢١,٣١٨	١,٧٢٥,١٢٤	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
١٨٤,٨٩٩	-	-	-	١٢,٠٠٠	١٩٦,٨٩٩	إيداعات من مؤسسات مالية
١٧٠,٥٠١	٣٣,٣٠٤	٦,٥٧٣	٤٣	١٤٣,٥٦٢	٣٤٣,٩٨٣	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥	٢٢٢,٠٠٥	تمويل لأجل من مؤسسات مالية
١١,٩٢٧	-	-	-	٨٣,٩١٥	٩٥,٨٤٢	حسابات جارية للعملاء
١٧,٨٨٣	٢,٠٨٧	١,٧٧٢	٤,١٨٧	٢,٧٤٥	٢٨,٦٧٤	مطلوبات أخرى
٣٨٥,٢١٠	٢٥,٣٩١	٨,٣٤٥	٢٢٦,٢٣٥	٢٤٢,٢٢٢	٨٨٧,٤٠٣	إجمالي المطلوبات
شبه حقوق الملكية						
١١٤,٩٥٨	٢٥,٠٠٠	١١,٦٠٩	١٠٢,٠١٨	٤٤٢,٢٦٦	٦٩٥,٨٥١	
-	-	-	-	١,٥٣٣	١,٥٣٣	موجودات تحت الإدارة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٩٠,٣١٠	٦,٣٥٢	٨,٤٠٢	٣٨٢	-	١٠٥,٤٤٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧١,٠١٧	-	-	-	-	٧١,٠١٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٧,١٢٤	٣١٤,١٧٨	٣٢,٨٧٧	٨٦,٤٤٠	٤١,٥٢٠	٥٠٢,١٣٩	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
٦٥,٣٨٧	٧٦,٢٥٥	٣٨,٩٦٦	١٣٢,٩٢٤	٤٠٧,٦٣٥	٧٢١,١٦٧	عقود التمويل
-	-	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨	استثمارات عقارية
-	-	-	-	٦,٥١٦	٦,٥١٦	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٥,١١٢	٢,٣٤٢	٢٩٥	١٢,١٣٤	٥,٦٦٦	٢٥,٥٤٩	موجودات أخرى
-	-	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢	عقارات ومعدات
٢٥٨,٩٥٠	٣٩٩,١٢٧	٨٠,٥٤٠	٢٣١,٨٨٠	٥٢٥,٦٣٢	١,٤٩٦,١٢٩	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
٩٥,٠٩٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	١٣٤,٩٧١	إيداعات من مؤسسات مالية
١٠١,٧٣٦	٤٠,١٩٦	١٥,٩٨٥	١٥	١٧١,٧٤٨	٣٢٩,٨١٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦	تمويل لأجل من مؤسسات مالية
٥٦,٠٣٣	٩٧٤	١,٨٣١	٣,٦٦٣	٥٤,٨٧١	١١٧,٣٧٢	حسابات جارية للعملاء
١٣,٣٣٧	٢,٠٠٨	١,١٤٥	١,٧٦٦	٢,٣٥٦	٢٠,٦٠٢	مطلوبات أخرى
٢٦٦,١٩١	٨١,٣٦٩	٢٠,٦٤٦	٢٥١,١٠٥	٢٢٨,٩٧٥	٨٤٨,٢٨٦	إجمالي المطلوبات
١٩٩,٨٢٩	٣٠,٦٤٣	٢٨,٠٦٤	٤٦,٢٨٧	٢١٤,٣٧٣	٥١٩,١٩٦	شبه حقوق الملكية
-	-	-	١,٥٣٣	-	١,٥٣٣	موجودات تحت الإدارة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. التمرکز

(أ) القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومية / السيادية	أخرى	المجموع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الموجودات					
٥١,٤٨٤	-	-	-	٥١,٤٨٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٥٣,٠٣٨	-	-	-	١٥٣,٠٣٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
-	٦٦,٣٣٩	٥٠٢,٢٦٠	-	٥٦٨,٥٩٩	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
٥٤,٥٠٥	٢٩٨,٧٩١	١١٦,٩٣٠	٣٥٩,٩٨٠	٨٣٠,٢٠٦	عقود التمويل
-	١٥,١٧٣	-	٢,٢٨٠	١٧,٤٥٣	استثمارات في أوراق مالية
-	٤٥,٩٣٣	-	-	٤٥,٩٣٣	استثمارات في عقارات
-	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٦,٥٢٥	١٤,٧٢١	٦٢	١,٩٣٥	٢٣,٢٤٣	موجودات أخرى
-	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠	عقارات ومعدات
٢٦٥,٥٥٢	٤٤٧,٩٠٥	٦١٩,٢٥٢	٣٩٢,٤١٥	١,٧٢٥,١٢٤	إجمالي الموجودات
المطلوبات					
١٩٦,٨٩٩	-	-	-	١٩٦,٨٩٩	إيداعات من مؤسسات مالية
١,٨٤٩	٩٢,٧٠٣	٢٧,٨٧٤	٢٢١,٥٥٧	٣٤٣,٩٨٣	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٢٢,٠٠٥	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥	تمويل لئجل من مؤسسات مالية
٩٣٨	٤,٢٤١	-	٩٠,٦٦٣	٩٥,٨٤٢	حسابات جارية للعملاء
-	-	-	٢٨,٦٧٤	٢٨,٦٧٤	مطلوبات أخرى
٤٢١,٦٩١	٩٦,٩٤٤	٢٧,٨٧٤	٣٤٠,٨٩٤	٨٨٧,٤٠٣	إجمالي المطلوبات
١٢٢,٤١٥	٣١,٥١٣	١٢,٧٧٥	٥٢٩,١٤٨	٦٩٥,٨٥١	شبه حقوق الملكية
-	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣	موجودات تحت الإدارة
-	٢٥,٣٨٢	-	٧٩,٥٠٦	١٠٤,٨٨٨	إلتزامات وضمائم مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. التمرکز (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومية / السيادية	أخرى	المجموع
الموجودات					
١٠٥,٤٤٦	١٠٥,٤٤٦	-	-	-	١٠٥,٤٤٦
نقد وأرصدة لدى البنوك					
٧١,٠١٧	٧١,٠١٧	-	-	-	٧١,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية					
٥٣,٧٢٥	٥٣,٧٢٥	٧٨,٦٤٩	٣٤٩,٥٨٨	٢٠,١٧٧	٥٠٢,١٣٩
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد					
٤٩,٦٧٧	٤٩,٦٧٧	٢٧١,٢٩٩	١١٣,١٥٩	٢٨٧,٠٣٢	٧٢١,١٦٧
عقود التمويل					
-	-	١٥,٤٦٣	-	٥,٤٣٢	٢٠,٨٩٥
استثمارات في أوراق مالية					
-	-	٣٩,٨٣٨	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات عقارية					
-	-	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية					
٣,٣٣٨	٣,٣٣٨	٤,٩٢٩	١٧	١٧,٢٦٥	٢٥,٥٤٩
موجودات أخرى					
-	-	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
عقارات ومعدات					
٢٨٣,٢٠٣	٢٨٣,٢٠٣	٤١٦,٦٩٤	٤٦٢,٧٦٤	٣٣٣,٤٦٨	١,٤٩٦,١٢٩
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
١٣٤,٩٧١	١٣٤,٩٧١	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات مالية					
١,٥١٦	١,٥١٦	٦٠,٢٨٢	٦٧,٩٢٨	٢٠٠,٠٨٩	٣٢٩,٨١٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد					
١٩٦,٥٦٩	١٩٦,٥٦٩	-	٤٨,٩٥٧	-	٢٤٥,٥٣٦
تمويل لأجل من مؤسسات مالية					
١٣٠	١٣٠	٤,٠١٧	٢,١٠٠	١١١,١٢٥	١١٧,٣٧٢
حسابات جارية للعملاء					
-	-	-	-	٢٠,٦٠٢	٢٠,٦٠٢
مطلوبات أخرى					
٣٣٣,١٨٦	٣٣٣,١٨٦	٦٤,٢٩٩	١١٨,٩٨٥	٣٣١,٨١٦	٨٤٨,٢٨٦
إجمالي المطلوبات					
٦,٢٨٤	٦,٢٨٤	٤١,٩٣١	٤٣,٠٠١	٤٣٧,٩٨٠	٥١٩,١٩٦
شبه حقوق الملكية					
-	-	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣
موجودات تحت الإدارة					
-	-	١٢,٨٥٢	-	٦١,٠٩٨	٧٣,٩٥٠
إلتزامات وضمائم مالية					

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. التمرکز (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
٣٩,١٧٥	٣٠٧	١١,٩٧١	٣١	-	-	٥١,٤٨٤
١٤٢,١٢٤	١٠,٩١٤	-	-	-	-	١٥٣,٠٣٨
٥٦٨,٥٩٩	-	-	-	-	-	٥٦٨,٥٩٩
٨١٣,٧٣٦	١٦,٤٣٧	٣٣	-	-	-	٨٣٠,٢٠٦
١٧,٤٥٣	-	-	-	-	-	١٧,٤٥٣
٤٥,٩٣٣	-	-	-	-	-	٤٥,٩٣٣
٦,٩٤٨	-	-	-	-	-	٦,٩٤٨
٢٣,٢٤٣	-	-	-	-	-	٢٣,٢٤٣
٢٨,٢٢٠	-	-	-	-	-	٢٨,٢٢٠
١,٦٨٥,٤٣١	٢٧,٦٥٨	١٢,٠٠٤	٣١	-	-	١,٧٢٥,١٢٤
المطلوبات						
١٠٨,٧٣٠	٨٨,١٦٩	-	-	-	-	١٩٦,٨٩٩
٣٣٢,٥١١	١١,٤٧٢	-	-	-	-	٣٤٣,٩٨٣
١٩٠,٦١١	٣١,٣٩٤	-	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥
٧٢,٦٠١	٣٣,٢٠٩	-	٣٣	-	-	٩٥,٨٤٢
٢٨,٦٧٤	-	-	-	-	-	٢٨,٦٧٤
٧٣٣,١٢٧	١٥٤,٢٤٤	-	٣٣	-	-	٨٨٧,٤٠٣
شبه حقوق الملكية						
٦٥٢,٧٠٣	٤٣,٠٨٢	٤	٥٧	٠	٠	٦٩٥,٨٥١
موجودات تحت الإدارة						
١,٥٣٣	-	-	-	-	-	١,٥٣٣
إلتزامات وضمائم مالية						
٩١,٣٢١	٧,٥٤٠	٦,٠٢٧	-	-	-	١٠٤,٨٨٨

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لعقود التمويل بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. التمرکز (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
١٠١,٧٨١	٣,٦٣٣	-	٤٢	-	-	١٠٥,٤٤٦
نقد وأرصدة لدى البنوك						
٤٣,٠٠٥	٢٨,٠١٢	-	-	-	-	٧١,٠١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية						
٤٤٧,٦٣٧	٥٤,٥٠٢	-	-	-	-	٥٠٢,١٣٩
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد						
٧١٥,١٠٦	٦,٠٦١	-	-	-	-	٧٢١,١٦٧
عقود التمويل						
١٧,٧٤٤	-	-	-	-	٣,١٥١	٢٠,٨٩٥
استثمارات في أوراق مالية						
٣٩,٨٣٨	-	-	-	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات عقارية						
٦,٥١٦	-	-	-	-	-	٦,٥١٦
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية						
٢٥,٣٠٤	٥٩	٣٠	١٥٥	١	-	٢٥,٥٤٩
موجودات أخرى						
٣,٥٦٢	-	-	-	-	-	٣,٥٦٢
عقارات ومعدات						
١,٤٠٠,٤٩٣	٩٢,٢٥٧	٣٠	١٩٧	٣,١٥٢	-	١,٤٩٦,١٢٩
إجمالي الموجودات						
المطلوبات						
١٣٤,٩٧١	-	-	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات مالية						
٣٣٦,٧٨٨	٣,٠٢٧	-	-	-	-	٣٣٩,٨١٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد						
٢١١,١٠٧	٣٤,٤١٩	-	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦
تمويل لأجل من مؤسسات مالية						
٩٨,٠٠١	١٩,٣٠٧	-	٦٤	-	-	١١٧,٣٧٢
حسابات جارية للعملاء						
٢٠,٦٠٢	-	-	-	-	-	٢٠,٦٠٢
مطلوبات أخرى						
٧٩١,٤٦٩	٥٦,٧٥٣	-	٦٤	-	-	٨٤٨,٢٨٦
إجمالي المطلوبات						
٤٦٥,٦٥٤	٥٢,٠٠٦	-	١,٥٢٨	-	٨	٥١٩,١٩٦
شبه حقوق الملكية						
١,٥٣٣	-	-	-	-	-	١,٥٣٣
موجودات تحت الإدارة						
٧٤,٥٤٤	-	-	-	-	-	٧٤,٥٤٤
إلتزامات وضمائم مالية						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٩. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

بلغت القيم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٣٧٨,٥٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤١٩,٢٦٦ ألف دينار بحريني) ٣٨١,٥٩٣ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤١١,٢٢٨ ألف دينار بحريني).

القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية المتداولة الأخرى للمجموعة (ما عدا الذمم المدينة، والتي تظهر بمبالغها التعاقدية) لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية، وذلك بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للبرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للبرصد (مُدخلات غير قابلة للبرصد).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٧٠,٥٧٩	٥١,٤٤١	-	٢٢٢,٠٢٠
صكوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٢٩,١٤٩	-	٢٩,١٤٩
صكوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	١٧,٤٥٣	١٧,٤٥٣
	١٧٠,٥٧٩	٨٠,٥٩٠	١٧,٤٥٣	٢٦٨,٦٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	٥٤,٥٠٢	-	٥٤,٥٠٢
صكوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٢٩,١٤٩	-	٢٩,١٤٩
صكوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥
	-	٨٣,٦٥١	٢٠,٨٩٥	١٠٤,٥٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٩. القيمة العادلة (يتبع)

(ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات المقاسة باستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
		في ١ يناير
٢٣,٧٧٤	٢٢,٧٢٤	تغيرات القيمة العادلة في حقوق الملكية
(٩٩٣)	٤٧	بيع
-	(٦,٠٠٠)	تسويات
(٥٧)	(٥٧)	تغييرات أخرى
-	٣٠٩	
٢٢,٧٢٤	١٧,٤٥٣	في ٣١ ديسمبر

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الزيادة/النقص في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
٣٦٨ / (٣٦٨)	+/- ٪١٠	٢,٥٠٦	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
١,٤٩٥ / (١,٤٩٥)	+/- ٪١٠	١٤,٩٤٧	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		١٧,٤٥٣		

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الزيادة/النقص في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
٢٤٦ / (٢٤٦)	+/- ٪١٠	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
٧٢٦ / (٧٢٦)	+/- ٪١٠	٥,١٠١	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
٢٤ / (٢٤)	٪١٠ -/+	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
٧٠ / (٧٠)	٪١٠ -/+	٧٣٥	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
١,٣٩٨ / (١,٣٩٨)	٪١٠ -/+	١٣,٩٧٩	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		٢٣,٧٧٤		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة
تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسؤولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، ومسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن عقود التمويل، ومن استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الائتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: إطار إدارة مخاطر الائتمان، ومخففات مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- عملية منح الائتمان: يتم تحمل جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة ائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسؤولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسلة.
- إدارة التمرکزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية رأس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.
- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، ورأس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمرکزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلًا رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتمال الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة ٩٠ يوماً أو أكثر يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- مقاييس القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣**	المجموع
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٤٧,٨٣٧	٤٧,٨٣٧
متأخرة السداد لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٥٣,٤٨٥	١,٦٣٤	-	٥٥,١١٩
درجة ٤ - ٦ مرضية	٤٧,٥٠٤	٣٤,٢٥٦	-	٨١,٧٦٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٦,٤٠٧	-	٦,٤٠٧
تتكون متأخرة السداد من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٠٠,٤١٩	٣٥,٥٩٦	-	١٣٦,٠١٥
٣٠ - ٦٠ يوماً	٥٦٥	٤,٩٤٧	-	٥,٥١٢
٦٠ - ٩٠ يوماً	٥	١,٧٥٤	-	١,٧٥٩
غير متأخرة السداد ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٢٥٦,٦٦٧	٣٠٤	-	٢٥٦,٩٧١
درجة ٤ - ٦ مرضية	٣٨٢,١٥٩	١٣,٨٨٤	-	٣٩٦,٠٤٣
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٢,٨١٣	-	٢,٨١٣
إجمالي القيمة الدفترية	٧٣٩,٨١٥	٥٩,٢٩٨	٤٧,٨٣٧	٨٤٦,٩٥٠
متروكاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,١٨٦)	(٤,٠٥٤)	(١٠,٥٠٤)	(١٦,٧٤٤)
صافي القيمة الدفترية	٧٣٧,٦٢٩	٥٥,٢٤٤	٣٧,٣٣٣	٨٣٠,٢٠٦

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة تسكين بمبلغ ١٠,٩١٠ ألف دينار بحريني.
 ** يشمل ١,٥٠٦ ألف دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٥٦٩,٠٧٧	-	-	٥٦٩,٠٧٧
إجمالي القيمة الدفترية	٥٦٩,٠٧٧	-	١,٣١٧	٥٧٠,٣٩٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٧٨)	-	(١,٣١٧)	(١,٧٩٥)
صافي القيمة الدفترية	٥٦٨,٥٩٩	-	-	٥٦٨,٥٩٩
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٢٠٤,٥٣٤	-	-	٢٠٤,٥٣٤
درجة ٤ - ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٢٠٤,٥٣٤	-	-	٢٠٤,٥٣٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢)	-	-	(١٢)
صافي القيمة الدفترية	٢٠٤,٥٢٢	-	-	٢٠٤,٥٢٢
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٦	٦
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٤٥,٠٨٠	-	-	٤٥,٠٨٠
درجة ٤ - ٦ مرضية	٥٩,٨٠٢	-	-	٥٩,٨٠٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٤,٨٨٢	-	٦	١٠٤,٨٨٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٣)	-	(٦)	(٣٩)
صافي القيمة الدفترية	١٠٤,٨٥٩	-	-	١٠٤,٨٥٩
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,٦١٥,٦٠٩	٥٥,٢٤٤	٣٧,٣٣٣	١,٧٠٨,١٨٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
عقود التمويل	-	-	٥٧,٧٠٢	٥٧,٧٠٢
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٥٧,٧٠٢	٥٧,٧٠٢
متخلفة السداد لكن غير منخفضة القيمة	٩,٩٥٢	٩٠٣	-	١٠,٨٥٥
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٥٧,٨٦٠	١٧,٨٢٦	-	٧٥,٦٨٦
درجة ٤ - ٦ مرضية	٦٤	٨,٧٧٦	-	٨,٨٤٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	-	-	-
تتكون متخلفة السداد من:				
حتى ٣٠ يوماً	٥٩,٢٧٩	١٠,١٦٩	-	٦٩,٤٤٨
٣٠ - ٦٠ يوماً	٨,٣٩٤	٨,١٣٧	-	١٦,٥٣١
٦٠ - ٩٠ يوماً	٢٠٣	٩,١٩٩	-	٩,٤٠٢
-	-	-	-	-
غير متخلفة السداد ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	١٩٦,٤١٨	٦,٢١٦	-	٢٠٢,٦٣٤
درجة ٤ - ٦ مرضية	٣٤٥,٦١٧	٣٧,٣٦٣	-	٣٨٢,٩٨٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٣,٤٦١	-	-	٣,٤٦١
إجمالي القيمة الدفترية	٦١٣,٢٧٢	٧١,٠٨٤	٥٧,٧٠٢	٧٤٢,١٥٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٣٣)	(٤,٣٦٤)	(١٥,٦٩٤)	(٢٠,٩٩١)
صافي القيمة الدفترية	٦١٢,٤٣٩	٦٦,٧٢٠	٤٢,٠٠٨	٧٢١,١٦٧

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة انتظار بمبلغ ١٠,٧٦٨ ألف دينار بحريني.
** يشمل ١,٥٠٦ ألف دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	-	-	-
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٥٠٢,٩١٧	-	-	٥٠٢,٩١٧
إجمالي القيمة الدفترية	٥٠٢,٩١٧	-	١,٣١٨	٥٠٤,٢٣٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٧٨)	-	(١,٣١٨)	(٢,٠٩٦)
صافي القيمة الدفترية	٥٠٢,١٣٩	-	-	٥٠٢,١٣٩
أرصدة لدى البنوك وإيداعات	-	-	-	-
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
درجة ٤ - ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	-	-	(١)
صافي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٣	-	-	١٧٦,٤٦٣
التزامات و ضمانات مالية	-	-	-	-
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٦	٦
درجة ١ - ٣ منخفضة المخاطر	٥٦,٠٤٢	٩٥	-	٥٦,١٣٧
درجة ٤ - ٦ مرضية	١٧,٧٢٥	٨٢	-	١٧,٨٠٧
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٧٣,٧٦٧	١٧٧	٦	٧٣,٩٥٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٧)	(٢)	(٥)	(٧٤)
صافي القيمة الدفترية	٧٣,٧٠٠	١٧٥	١	٧٣,٨٧٦
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,٣٦٤,٧٤١	٦٦,٨٩٦	٤٢,٠٠٩	١,٤٧٣,٦٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأداة المالية وموجودات الإجارة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناءً على توصية لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام أحكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعداً أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً من ٣٠ يوماً أو أكثر. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المُقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المُقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على توصية اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والادخ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تباؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمة الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل نمو الائتمان المحلي، حجم الواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

تدرج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماتها لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للتعرض بشكل جوهري منذ احتسابها المبدئي، وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تقوم المجموعة سنوياً بإصدار بيانات توقعات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) و من قاعدة بيانات وحدة الخبراء الاقتصاديين (Economic Intelligence Unit) للبحرين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

تستند ترجيحات احتمالية السيناريو المطبقة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الترجيحات التالية: الأساسية ٧٠٪، المحسنة ١٥٪، والمجهد ١٥٪.

الجدول التالي يقارن الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١ و ٢) المستخدمة من قبل المجموعة مقابل السيناريوهات البديلة (الأفضل:الفعلي: الأسوء) التي تطبق ترجيحاً أكثر تحفظاً على الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المزيج الفعلي (١٥:٧٠:١٥)	سيناريو ١ (١٠:٦٠:٣٠)	سيناريو ٢ (١٠:٥٠:٤٠)
عقود التمويل	١٦,٧٤٤	١٩,٥١٣	١٩,٧٧٩
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	١,٧٩٥	١,٨٣٥	١,٨٥٤
أرصدة لدى البنوك وإيداعات	١٢	١٥	١٦
التزامات وضمائم مالية	٢٩	٣٢	٣٥
	١٨,٥٨٠	٢١,٣٩٥	٢١,٦٨٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المزيج الفعلي (١٥:٧٠:١٥)	سيناريو ١ (١٠:٦٠:٣٠)	سيناريو ٢ (١٠:٥٠:٤٠)
عقود التمويل	٢٠,٩٩٠	٢٦,٣٨٩	٢٦,٧٠٦
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢,٠٩٦	٢,١٦١	٢,١٩٥
أرصدة لدى البنوك وإيداعات	١	١	١
التزامات وضمائم مالية	٧٤	٨٤	٩٠
	٢٣,١٦١	٢٨,٦٣٥	٢٨,٩٩٢

تم فحص متغيرات الاقتصاد الكلي لئلي علاقة مع احتمالية التخلف عن السداد للسنوات الخمس الماضية، ولم يتم استخدام سوى المتغيرات التي يمكن تفسير حركتها. يتم أخذ قرارات الإدارة في الاعتبار عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي.

العقود المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لعقود التمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

العقود المالية المعدلة (يتبع)

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

بشكل عام، يعد التسامح مؤشراً نوعياً على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد يشكل توقع التسامح دليلاً على أن التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثراً في السداد (راجع إيضاح ٥). يحتاج العميل إلى إثبات سلوك جيد في الدفع بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن (٣ أشهر لعملاء التجزئة و٦ أشهر للشركات بما يتماشى مع وحدة إدارة المخاطر بموجب المجلد ٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي) قبل أن لا يعد التعرض منخفض القيمة ائتمانياً/ في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر احتمال التعثر قد انخفض بحيث يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض ينتقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة معاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد باستخدام مناهج مختلفة تشمل واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد و التخفيضات التنظيمية على الضمانات لحساب مقدار الخسارة في حال التعثر عن السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، و ضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لعقود التمويل المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحسب على أساس التدفقات النقدية المضمومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء، قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣)	المجموع
١,٧٧٩	٤,٣٦٦	١٧,٠١٦	٢٣,١٦١
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥			
٤٦٦	(٢٣٥)	(٢٣١)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً			
(٣٩٤)	٤٩٢	(٩٨)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية			
(٦٧٨)	(١٧٣)	٨٥١	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية			
(٦٠٦)	٨٤	٥٢٢	-
صافي التحويلات			
١,٥٢٦	(٣٩٦)	٤,٧٦٥	٥,٨٩٥
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر			
-	-	(٥,٢٩١)	(٥,٢٩١)
شطب			
-	-	(٣,٥٠٥)	(٣,٥٠٥)
تسديدات			
٢,٦٩٩	٤,٠٥٤	١٣,٥٠٧	٢٠,٢٦٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣)	المجموع
١٢	-	-	١٢
أرصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية			
٤٧٨	-	١,٣١٨	١,٧٩٦
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد (إيضاح ٨)			
٢,١٨٦	٤,٠٥٤	١٠,٥٠٤	١٦,٧٤٤
عقود التمويل (إيضاح ٩)			
٢٣	-	٦	٢٩
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٤١)			
-	-	١,٦٧٩	١,٦٧٩
موجودات أخرى			
٢,٦٩٩	٤,٠٥٤	١٣,٥٠٧	٢٠,٢٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة ليثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
٢٤,٦٣٤	١٧,١٦٢	٥,٤٤٠	٢,٠٣٢
			الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
-	(٣٥٢)	(٣,٦٧٤)	٤,٠٢٦
			المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً
-	(٢٧٠)	٣٨٢	(١١٢)
			المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية
-	١,٩١٥	(١,٤٧٤)	(٤٤١)
			المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية
-	١,٢٩٣	(٤,٧٦٦)	٣,٤٧٣
			صافي التحويلات
١,٩٢١	١,٩٥٥	٣,٦٩٢	(٣,٧٢٦)
			صافي إعادة قياس مخصص الخسائر
(٣,٣٩٥)	(٣,٣٩٥)	-	-
			شطب
-	-	-	-
			تسديدات
٣٣,١٦٠	١٧,٠١٥	٤,٣٦٦	١,٧٧٩
			الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة ليثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
١	-	-	١
			ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٠٩٦	١,٣١٨	-	٧٧٨
			استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد (إيضاح ٨)
٢٠,٩٩٠	١٥,٦٩٣	٤,٣٦٤	٩٣٣
			عقود التمويل (إيضاح ٩)
٧٤	٥	٢	٦٧
			التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٤١)
٣٣,١٦١	١٧,٠١٦	٤,٣٦٦	١,٧٧٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي لمبلغ الأصل والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بعقود التمويل التي إنقضت موعداً إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ١٣,٠٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤٠,٧٣٣ ألف دينار بحريني) منها ٩,٩٧٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٩,٧٨٥ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تتطلب الشروط المعاد التفاوض بشأنها عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تعديلها نظراً للظروف الإقتصادية والائتمانية الحالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٥,٢٩١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٣,٣٩٣ ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٢١٤ ألف دينار بحريني مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة (٢٠٢٤: ٤,١٤٧ ألف دينار بحريني).

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بعقود التمويل على هيئة رهن/ رهن على الممتلكات، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
٢٩,٤٢٤	٦,٦٠٥	٢٢,٨١٩	١٧,٠٦٨	٩,٣٥١	٧,٧١٧	عقارات
٤٨	-	٤٨	١,٥٩٠	٩١	١,٤٩٩	أخرى
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
٤٩,٣١٣	٢٤,٩٨٢	٢٤,٣٣١	٥٨,٩٨٨	١٣,٣٣٦	٤٥,٦٥٢	عقارات
٥,٨٣٥	-	٥,٨٣٥	٤,٢٢٦	-	٤,٢٢٦	أخرى
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
٢٧٤,١٣٢	١١٦,٨٩٨	١٥٧,٢٣٤	٣٠٤,٤٢٤	١٧٧,١٢٥	١٢٧,٢٩٩	عقارات
٢٢,١٣٠	-	٢٢,١٣٠	٢٠,٥٣٩	٣٧٦	٢٠,١٦٣	أخرى
٣٨١,٣٣٢	١٤٨,٤٨٥	٢٣٢,٨٣٧	٤٠٦,٨٣٥	٢٠٠,٢٧٩	٢٠٦,٥٥٦	الإجمالي

لتحليل تمرکز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٨).

تقوم المجموعة بمراقبة تمرکز مخاطر الائتمان لعقود التمويل حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل تمرکزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	التمرکز القطاعي
٤٩,٦٧٧	-	٤٩,٦٧٧	٥٤,٥٠٥	-	٥٤,٥٠٥	القطاع المصرفي والمالي
٢٤٢,٦٨٣	١٩٨,٠٠٠	٤٤,٦٨٣	٢٦١,٨٧٠	٢١٥,٥٤٣	٤٦,٣٢٧	عقارات
٢٨,٦١٦	-	٢٨,٦١٦	٤٠,٦١٧	-	٤٠,٦١٧	إنشاءات
٦٤,٦٨٨	-	٦٤,٦٨٨	٥٩,٠٠١	-	٥٩,٠٠١	تجارة
١٢,٣٥٨	-	١٢,٣٥٨	٩,٥١٨	-	٩,٥١٨	تصنيع
٣٥,١٨٥	-	٣٥,١٨٥	٧٩,٢٩٦	-	٧٩,٢٩٦	مستهلكين
٢٨٧,٩٦٠	٤١,٨٤٧	٢٤٦,١١٣	٣٢٥,٣٩٩	١٠٥,٩٩٦	٢١٩,٤٠٣	أخرى
٧٢١,١٦٧	٣٣٩,٨٤٧	٤٨١,٣٢٠	٨٣٠,٢٠٦	٣٢١,٥٣٩	٥٠٨,٦٦٧	إجمالي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بإلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة وضع السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً تستخدمه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الإيداعات لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل لأجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الإيداعات من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، وعلى شبه حقوق الملكية.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٧).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً تقويمياً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة للزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة تغطية السيولة للبنك ٤٢٩,٦٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٨٢,٠٢٪).

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة البنك، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتحويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة التمويل المستقر للبنك ١٠٢,٦٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠٠,٣٤٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	١٤٠,٥٦٥	٦,٤٩٧	-	-
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:				
ودائع مستقرة	٤٣,٧٧٠	١٣٤	٣,٢٦٤	٤٢,٥٦٣
ودائع أقل استقراراً	٤٢٦,٠٩٥	٨,٣٤٠	١٤٠,١٢٠	٣٣٤,٠٥٣
تمويلات بالجملة:				
ودائع تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	٢٥٥,٨٥٢	٣٧,٦٩٣	٤٨,٩٨٠	٩٥٠,٧٥٢
مطلوبات أخرى:				
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	٧٦٦	٧٦٦	-	٢٧,٥٨٦
مجموع التمويل المستقر المتاح	٨٦٧,٠٤٨	٥٣,٥٣٠	١٩٢,٣٦٤	١,٣٤٤,٩٥٤
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٢٦,٢٤٧	-	-	٥٨٨,٨٥٤
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:				
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	١٦,٩٥٥	-	-	١١٣,٠٣٦
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	٤٦٥,٧١٣	٤٦١,٤٣٧	٧٤,٥٨٥	٧٢,٤١٩
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملء رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	٧٦,٦١٣	١١٧,٨٦٦	-	-
رهونات سكنية غير متعثرة، منها:				
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملء رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	٤٧,٣٢٤	٧٢,٨٠٦	-	-
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١٠٢,٩٩٢	٥٨,٥٢٢	-	١٨,١٣٥
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	١٠٣,٣٠٥	-	-	-
بنود خارج الميزانية العمومية	٥,٣٢١	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المطلوب	٨٤٤,٤٨٠	٧١٠,٦٣١	٧٤,٥٨٥	٢٠٣,٥٩٠
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	١٠٢,٦٧			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	١٣١,٢١٤	-	-	١٣٧,٧٩٥
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:				
ودائع مستقرة	-	٢٤,٨٧٠	١١,١٢٤	٣٤,٥٢١
ودائع أقل استقراراً	-	٣١١,٩٦٧	١٠١,٩٥٨	٣٨٠,٧٨٥
تمويلات بالجملة:				
ودائع تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	-	٧٦٣,٤٥٩	٧٥,٠٠٠	٢٨٤,٣٤٦
مطلوبات أخرى:				
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٢,١٦١	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	١٣١,٢١٤	١,١٢٢,٤٥٦	١٨٨,٠٨٢	٨٣٧,٤٤٧
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٤٠٩,٤٢٢	-	-	١٩,٦١٢
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:				
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١٣٥,٢١٢	-	٢٠,٢٨٢
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:				
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملء رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	٨٦,٤٢٤	٣٦,٨٦١	٤٣٣,٧٩٤
رهونات سكنية غير متعثرة، منها:				
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملء رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٦٣,٩٤٠
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	٢٩,٢٤١	٢٣,٧٣٥	-	١٣٦,١٦٩
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	١١٠,٩٨٦	-	-	١١٠,٩٨٦
بنود خارج الميزانية العمومية	٧٦,٤٢٣	-	-	٣,٨٢١
مجموع التمويل المستقر المطلوب	٦٢٦,٠٧١	٢٤٥,٣٧٢	٣٦,٨٦١	٧٩٥,٠٦٠
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	١٠٠,٣٤			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
أرصدة لدى البنوك وإيداعات لدى مؤسسات مالية	١٥٣,٠٣٨	-	-	-	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢٦٢,٧٢٩	-	-	١١٥,٠٧٠	١٩٠,٨٠٠	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	٨٦,١٢١	٢٩,١١٢	٧١,٢١٣	٩٩,٦١٣	٥٤٤,١٤٧	٨٣٠,٢٠٦
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٥٠١,٨٨٧	٢٩,١١٢	٧١,٢١٣	٢١٤,٦٨٣	٧٣٤,٩٤٧	١,٥٥١,٨٤٣
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٩١,٨١٤	٥,٠٨٥	-	-	-	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢١٢,١٩٢	٥٦,٢١٦	٧٥,٤٢٢	١٥٤	-	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	١,٠٩٣	-	-	-	-	١,٠٩٣
شبه حقوق الملكية	٣٩٦,٧٨٠	١٢٤,٥٦٤	١٥٢,٢٣٣	٢٢,٢٧٢	١	٦٩٥,٨٥١
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٨٠١,٨٧٩	١٨٥,٨٦٥	٢٢٧,٦٥٥	٢٤٤,٤٣١	١	١,٤٥٩,٨٣١
فجوة معدل هامش الربح	(٢٩٩,٩٩٢)	(١٥٦,٧٥٣)	(١٥٦,٤٤٢)	(٢٩,٧٤٨)	٧٣٤,٩٤٦	٩٢,٠١١
فجوة معدل الربح التراكمي	(٢٩٩,٩٩٢)	(٤٥٦,٧٤٥)	(٦١٣,١٨٦)	(٦٤٢,٩٣٤)	٩٢,٠١١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١٣٤,٣٩٣	-	-	-	-	-	١٣٤,٣٩٣
أرصدة لدى البنوك وإيداعات لدى مؤسسات مالية						
٦٤,٧٨٢	-	٨٦,٨٧٨	١١٠,٩٠٤	٣٣٩,٥٧٥	٥٠٢,١٣٩	١٣٤,٣٩٣
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد						
٤١,٢٣٣	١٣,٧٦٤	٩,٤٢٠	٦٦,٧٦٤	٥٨٩,٩٨٦	٧٢١,١٦٧	٤١,٢٣٣
عقود التمويل						
٢٤٠,٤٠٨	١٣,٧٦٤	٩٦,٢٩٨	١٧٧,٦٦٨	٨٢٩,٥٦١	١,٣٥٧,٦٩٩	٢٤٠,٤٠٨
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح						
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
٩٥,٠٩٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات مالية						
١٨٤,٠٠٢	٥٤,٠٩١	٨٢,٣٨٠	٩,٣٤٢	-	-	٣٢٩,٨١٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد						
-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	-	٢٤٥,٥٢٦
تمويل لأجل من مؤسسات مالية						
١,٠٤٣	-	-	-	-	-	١,٠٤٣
حسابات جارية للعملاء						
٣٣٤,٨٢٦	٦١,٥١٢	١٠٦,٩٥٤	١٥,٩٠٤	-	-	٥١٩,١٩٦
شبه حقوق الملكية						
٦١٤,٩٦٦	١٥٣,٧٩٤	١٩١,٠١٩	٢٧٠,٧٧٢	-	-	١,٢٣٠,٥٥١
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح						
(٣٧٤,٥٥٨)	(١٤٠,٠٣٠)	(٩٤,٧٢١)	(٩٣,١٠٤)	٨٢٩,٥٦١	١٢٧,١٤٨	(٣٧٤,٥٥٨)
فجوة معدل هامش الربح						
(٣٧٤,٥٥٨)	(٥١٤,٥٨٨)	(٦٠٩,٣٠٩)	(٧٠٢,٤١٣)	١٢٧,١٤٨	-	(٣٧٤,٥٥٨)
فجوة معدل الربح التراكمي						

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة أساس من الإنخفاض أو الارتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الارتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه ارتفاع أو انخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

١٠٠ نقطة أساس ارتفاع أو انخفاض	٥٠ نقطة أساس ارتفاع أو انخفاض	
±١,٠٨٢	±٥٤١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
±٦٣٧	±٣١٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المجموعة غير التجارية.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهريّة مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٤ بما يعادلها	٢٠٢٥ بما يعادلها	
١,٠٩٥,٢٤٩	٣٠٧,٧٨٧	دولار أمريكي*
(١٤٠,٥٦٩)	(١١٨,٤٧٩)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
٥٢	(٥٣)	يورو
٥,٠١٩	-	دولار أسترالي
٣,٦٠٢	٣,١٢٣	دينار كويتي
(٥٥٥)	١,٢٤٦	جنيه إسترليني
٤٦	٣٤	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ ارتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (يتبع)

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على افتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
بما يعادلها	بما يعادلها	
±٣	±٣	يورو
±٢٥١	-	دولار أسترالي
±١٨٠	±١٥٦	دينار كويتي
±٢٨	±٦٢	جنيه إسترليني
±٢	±٢	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الائتمان على أدوات الدين بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. (راجع الإيضاح رقم ٣٠) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم اتخاذها لتقييم انخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة للأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب التلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مع مستوى متفق عليه للتطبيق على كل بنك.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) صكوك المضاربة الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، وهي دائمة وذات خاصية امتصاص / تحويل الخسارة.

الفئة الثانية لرأس المال

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم البنك الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف عمليات البنك على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر البنك، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة و الغير مضمّنة في البيانات المالية.

ولمواجهة تأثير جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية البالغة ١٠,٠٨٣ ألف دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ إلى رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للسنوات الثلاث التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

- الفئة الثانية لرأس المال (يتبع)
فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٠٤,٩٦٤	٦١٨,٤٦٦	إجمالي التعرضات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال
١٣١,٢١٤	١٣٤,٠٦٨	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
-	-	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١٣١,٢١٤	١٣٤,٠٦٨	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
-	-	فئة الإضافية (١)
٦,١٤٥	٦,٤٦٧	الفئة الثانية لرأس المال
١٣٧,٣٥٩	١٤٠,٥٣٥	إجمالي رأس المال التنظيمي
%٢٢,٧١	%٢٢,٧٢	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
		معدل تغطية السيولة
%١٨٢,٠٢	%٤٢٩,٦٢	
		معدل صافي التمويل المستقر
%١٠٠,٣٤	%١٠٢,٦٧	
		معدل الرفع المالي
%١١,١١	%١٠,٤٤	

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياستها في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٤١. الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

فيما يلي بيان بالإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٥,١٨٨	٦٤,٨٦٢	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *
٣٨,٧٦٢	٤٠,٠٢٦	ضمانات مالية
٧٣,٩٥٠	١٠٤,٨٨٨	

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الإلتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم تسجيل مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٤ ألف دينار بحريني) على حساب مخاطر الائتمان على هذه الإلتزامات والمطلوبات المحتملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤١. الإلتزامات والمطلوبات الطارئة (يتبع)

الإلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٤٢. تصنيف الموجودات والمطلوبات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	بالقيمة العادية من خلال بيان الدخل	بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المطفأة / أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	٥١,٤٨٤	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	١٥٣,٠٣٨	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٢٥١,١٦٩	٣١٧,٤٣٠	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	-	-	٨٣٠,٢٠٦	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	-	١٧,٤٥٣	-	١٧,٤٥٣
استثمارات عقارية	-	-	٤٥,٩٣٣	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	-	-	٢٣,٢٤٣	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي الموجودات	-	٢٦٨,٦٢٢	١,٤٥٦,٥٠٢	١,٧٢٥,١٢٤
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	١٩٦,٨٩٩	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٣٤٣,٩٨٣	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	٢٢٢,٠٠٥	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	-	-	٩٥,٨٤٢	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	-	-	٢٨,٦٧٤	٢٨,٦٧٤
إجمالي المطلوبات	-	-	٨٨٧,٤٠٣	٨٨٧,٤٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤٢. تصنيف الموجودات والمطلوبات (يتبع)

المجموع	بالتكلفة المطفاة / أخرى	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الموجودات				
				نقد وأرصدة لدى البنوك
١٠٥,٤٤٦	١٠٥,٤٤٦	-	-	
				إيداعات لدى مؤسسات مالية
٧١,٠١٧	٧١,٠١٧	-	-	
				استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
٥٠٢,١٣٩	٤١٨,٤٨٨	٨٣,٦٥١	-	
				عقود التمويل
٧٢١,١٦٧	٧٢١,١٦٧	-	-	
				استثمارات في أوراق مالية
٢٠,٨٩٥	-	٢٠,٨٩٥	-	
				استثمارات عقارية
٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨	-	-	
				استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٦,٥١٦	٦,٥١٦	-	-	
				موجودات أخرى
٢٥,٥٤٩	٢٥,٥٤٩	-	-	
				عقارات ومعدات
٣,٥٦٢	٣,٥٦٢	-	-	
١,٤٩٦,١٢٩	١,٣٩١,٥٨٣	١٠٤,٥٤٦	-	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
				إيداعات من مؤسسات مالية
١٣٤,٩٧١	١٣٤,٩٧١	-	-	
				إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٣٣٩,٨١٥	٣٣٩,٨١٥	-	-	
				تمويل لأجل من مؤسسات مالية
٢٤٥,٥٢٦	٢٤٥,٥٢٦	-	-	
				حسابات جارية للعملاء
١١٧,٣٧٢	١١٧,٣٧٢	-	-	
				مطلوبات أخرى
٢٠,٦٠٢	٢٠,٦٠٢	-	-	
٨٤٨,٢٨٦	٨٤٨,٢٨٦	-	-	إجمالي المطلوبات

٤٣. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياتها الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٤. الحد الأدنى للضريبة العالمي

خليجي بنك ش.م.ب. (المصرف) هو جزء من مجموعة شركات متعددة الجنسيات ("MNE")، والتي يقع مقر شركتها الأم وتعمل في مملكة البحرين. قامت السلطات الضريبية في مملكة البحرين بإصدار وسن المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية") في ١ سبتمبر ٢٠٢٤ فرض الحد الأدنى للضريبة الإضافية المحلي بواقع ١٥٪ على الدخل الخاضع للضريبة على المنشآت المقيمة في البحرين التابعة للمجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. ووفقاً لتقييم المجموعة لقابلية تطبيق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية، فقد قدرت المجموعة وخلصت إلى أنها لا تنطبق عليها أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية في البحرين أو لقواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية") في ٢٠٢٥. السبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٥. الاستحواذ على شركة تابعة

في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، استحوت المجموعة على حصة ملكية بنسبة ٧١,٩٥٪ في شركة GFH Tower Group Limited من الشركة الأم، وذلك من خلال معاملة مبادلة وبمقابل إجمالي قدره ١٨ مليون دينار بحريني. وقد تمت تسوية هذا المقابل من خلال مبلغ نقدي قدره ١٢ مليون دينار بحريني وتحويل استثمار في حقوق الملكية بقيمة ٦ مليون دينار بحريني. كان الهدف من عملية الاستحواذ ان يملك البنك مقر رئيسي.

تمت المحاسبة عن هذه المعاملة على أنها استحواذ على أصول وليس اندماج أعمال.

ونظراً لأن الاستحواذ تم في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، فقد تم توحيد الأصول والالتزامات ضمن بيان المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في نهاية السنة. ولم يكن هناك أي أثر على بيان الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الموجودات	
٧٨١	إيداعات مع مؤسسات مالية
٦٢٧	موجودات أخرى
٢٥,٠٩٥	عقارات ومعدات
٢٦,٥٠٣	مجموع الموجودات
المطلوبات	
١,٤٨٩	مطلوبات أخرى
١,٤٨٩	مجموع الموجودات

ونتيجة لعملية الاستحواذ على الشركة التابعة، بلغ إجمالي الحصة الغير مسيطرة المسجلة على الشركة التابعة ٧,٠١٤ ألف دينار بحريني.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، فإن حصة البنك في الشركة التابعة مسجلة باسم البنك الأم لصالح البنك، في انتظار النقل القانوني.

٤٦. الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

KHALEEJI 

إفصاحات عامة
(حسب مبادئ مصرف البحرين المركزي)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

المقدمة

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ٢١, ٦٨٪ ونسبة ٢١, ٦٨٪ ونسبة ٢٢, ٧٢٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٣ شركات تابعة، وهي ليست جوهرياً للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة ورأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقاً لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحمله لفئات معينة من المخاطر من حيث هيكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، وبالتالي، تحسين عوائد مساهمي البنك، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضاً بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين.

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بألف الدنانير البحرينية

٢ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضاً بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشرافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
الموجودات			
	٥١,٤٨٤	٥١,٤٨٤	نقد و ارصدة لدى البنوك
أ	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	-	منها نقد و ارصدة لدى البنوك من مؤسسة تابعة (شركة تجارية)
	١٥٢,٢٦٩	١٥٣,٠٣٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
ب	-	(١٢)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
		٧٨١	منها إيداعات لدى مؤسسات مالية من مؤسسة تابعة (شركة تجارية)
	٨٣٦,٤٤٦	٨٣٠,٢٠٦	عقود تمويلية
ج	-	(٦,٢٤٠)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	-	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٥٦٩,٠٧٧	٥٦٨,٥٩٩	استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد
د	-	(٤٧٨)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	٣٧,٢٣٣	١٧,٤٥٣	استثمارات في أوراق مالية
	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)
	-	(١٩,٧٨٠)	منها استثمارات في أوراق مالية من مؤسسة تابعة (شركة تجارية)
هـ	-	-	المتعلقة باستثمارات غير جوهريّة في منشآت مالية
	-	-	منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال اللسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ CET1a)
	٣٧,٢٣٣	١٧,٤٥٣	المتعلق بالإستثمارات الأخرى
	٤٥,٩٣٣	٤٥,٩٣٣	استثمارات عقارية
		-	أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
		-	أي من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٢,٦٣٣	٢٣,٢٤٣	موجودات أخرى
		٦١١	أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٣,١٢٨	٢٨,٢٢٠	عقارات و معدات
	-	٢٥,٠٩٢	منها عقارات و معدات من مؤسسة تابعة (شركة تجارية)
	١,٧٢٥,١٥٠	١,٧٢٥,١٢٤	اجمالي الموجودات

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد (يتبع)

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
المطلوبات			
	١٩٦,٨٩٩	١٩٦,٨٩٩	إيداعات من مؤسسات مالية
	٣٤٣,٩٨٣	٣٤٣,٩٨٣	إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد
	٢٢٢,٠٠٥	٢٢٢,٠٠٥	قروض لأجل
	٩٧,٢٦١	٩٥,٨٤٢	حسابات جارية للعملاء
	-	(١,٤١٩)	أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٨,٣٣٠	٢٨,٦٧٤	مطلوبات أخرى
ز	-	٣٣	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	٣٢٢	أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٨٨٨,٤٧٨	٨٨٧,٤٠٣	اجمالي المطلوبات
	٦٩٥,٨٥١	٦٩٥,٨٥١	حقوق اصحاب حسابات الاستثمار
حقوق الملكية			
	١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤	راس المال
ح	١٤,٦١٨	١٤,٦١٨	إحتياطي قانوني
ط	(٥,٩٠٧)	(٥,٩٠٧)	أسهم الخزينة
ي	(٥,١٩٥)	(٥,١٩٥)	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
ك	١٧,٥٠٨	١٧,٧١٠	أرباح مستبقة قبل خسائر التعديلات
ل	-	-	يطرح: خسائر التعديلات بعد خصم المنحة الحكومية والخسائر الائتمانية المتوقعة المرجعة
	١٧,٥٠٨	١٧,٧١٠	أرباح مستبقة
	-	٢٠٣	أي من أرباح مستبقة لشركة تابعة (شركة تجارية)
	١٣٤,٠٦٨	١٣٤,٢٧٠	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
أ+ب+ج+د+هـ-ز	٦,٧٥٣	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	٧,٦٠٠	حصة غير مسيطرة
	١,٧٢٥,١٥٠	١,٧٢٥,١٢٤	إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمار و حقوق الملكية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات	
١.	رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة
٢.	أرباح مستبقة
٣.	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)
٤.	لا يمكن تطبيقه
٥.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)
٦.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية	
٧.	تعديلات التقييم التحوطية
٨.	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)
٩.	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
١٠.	موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)
١١.	احتياطي تحوط التدفقات النقدية
١٢.	نقص المخصصات للخسائر المتوقعة
١٣.	ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل بازل ٢)
١٤.	لا يمكن تطبيقه
١٥.	صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات
١٦.	الاستثمارات في الأسهم الخاصة
١٧.	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية
١٨.	الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
١٩.	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢٠.	حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢١.	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)
٢٢.	المبلغ الذي يتجاوز ١٥ ٪
٢٣.	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية
٢٤.	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري
٢٥.	منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة
٢٦.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي
٢٧.	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات
٢٨.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١
٢٩.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)

١٣٤,٠٦٨

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات	
٣٠.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
-	
٣١.	ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة
-	
٣٢.	منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	
٣٣.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١
-	
٣٤.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات CET١ غير مدرجة في الصف ٥) صادرة عن الشركات التابعة والمحفوظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT١)
-	
٣٥.	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
-	
٣٦.	رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
-	
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
٣٧.	الاستثمارات في رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة
-	
٣٨.	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١
-	
٣٩.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
-	
٤٠.	استثمارات جوهريّة في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
-	
٤١.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي
-	
٤٢.	يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات
-	
٤٣.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
-	
٤٤.	رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT١)
-	
٤٥.	رأس المال من الفئة ١ (AT١ + CET١ = T١)
١٣٤,٠٦٨	
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٦.	أدوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون
-	
٤٧.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢
-	
٤٨.	أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET١ و AT١ غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)
-	
٤٩.	منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
-	
٥٠.	المخصصات
٦,٤٦٧	
٥١.	رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية
٦,٤٦٧	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
٠٢.	الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة
٠٣.	عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢
٠٤.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٠٥.	استثمارات جوهريّة في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
٠٦.	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
٠٧.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
٠٨.	رأس المال من الفئة ٢ (T٢)
٠٩.	إجمالي رأس المال (T٢ + TC = T١)
١٠.	إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر
نسب رأس المال وإحتياطات	
١١.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢١,٦٨٪
١٢.	رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢١,٦٨٪
١٣.	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢٢,٧٢٪
١٤.	متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٩٪
١٥.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال ٢,٥٪
١٦.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية لا ينطبق
١٧.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية لا ينطبق
١٨.	المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الاحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر) ٢١,٦٨٪
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن اتفاقية بازل ٣)	
١٩.	نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ المصرف البحرين المركزي ٩,٠٪
٢٠.	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي ١٠,٥٪
٢١.	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي ١٢,٥٪
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)	
٢٢.	استثمارات غير جوهريّة في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى
٢٣.	استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية لمؤسسات المالية
٢٤.	حقوق خدمة الرهن (صافي اللتزامات الضريبية)
٢٥.	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من اللتزامات الضريبية ذات صلة)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧٦.	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٦,٧٥٣	أ+ب+ج+د+هـ-ز
٧٧.	الحد الأقصى للإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٦,٤٦٧	
٧٨.	لا ينطبق	-	
٧٩.	لا ينطبق	-	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلف التدريجي (تطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)			
٨٠.	الحد الحالي CET١ تخضع لترتيبات التخلف التدريجي	لا ينطبق	
٨١.	المبلغ المستبعد من CET١ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
٨٢.	الحد الحالي على الصكوك AT١ تخضع لترتيبات التخلف التدريجي	لا ينطبق	
٨٣.	المبلغ المستبعد من AT١ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
٨٤.	الحد الحالي على أدوات T٢ تخضع لترتيبات التخلف التدريجي	لا ينطبق	
٨٥.	المبلغ المستبعد من T٢ بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (بآلاف الدنانير البحرينية)		تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي		إسم المنشأة القانونية
إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	منشأة تجارية	
٢,٣٥١	٢,٥٠٥	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	صروح المحدودة
٠,٠٩	٤	موزونة المخاطر	صندوق	المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة
١٦,١٧٠	١٧,٦٦٥	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	جي إف إتش تاور ليمتد

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

١.	المُصدّر	خليجي بنك ش.م.ب
٢.	الرمز التعريفي	KHALEEJI
٣.	القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين
المعالجة التنظيمية		
٤.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٥.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٦.	مؤهلة لأساس فردي / موحد / موحد وفردى	الموحد والفردى
٧.	نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية
٨.	المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	١١٣ مليون دينار بحريني
٩.	القيمة الإسمية للأداة	٠,١٠٠ دينار بحريني
١٠.	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية
١١.	تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع
١٢.	مستمر أو مؤرّخ	مستمر
١٣.	تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للإستحقاق
١٤.	الإستدعاء من قبل المصدّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا
١٥.	تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتماالية ومبلغ الإسترداد	لا ينطبق
١٦.	تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق
كوبونات / أرباح أسهم		
١٧.	كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين
١٨.	معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق
١٩.	وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق
٢٠.	إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل
٢١.	وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا
٢٢.	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي
٢٣.	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
٢٤.	العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٥.	تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٦.	سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٧.	تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٨.	نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٩.	المصدّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٣٠.	ميزة تخفيض القيمة	لا
٣١.	العامل المؤدّي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٢.	تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٣.	تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٤.	وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق
٣٥.	الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق
٣٦.	الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا
٣٧.	إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

رأس المال المؤهل	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	
١١٣,٠٤٤	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
(٥,٩٠٧)	مطروحاً: أسهم خزينة
١٤,٦١٨	إحتياطي قانوني
٥,٩٢٠	أرباح مستبقة
(٥,١٩٥)	احتياطي آخر
١١,٥٨٧	صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي
١٣٤,٠٦٨	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
-	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
-	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)
١٣٤,٠٦٨	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
-	مصادر رأس مال أخرى
-	الفئة الأولى الإضافية
٦,٤٦٧	المخصصات العامة لخسائر التمويلات - (الفئة الثانية)
٦,٤٦٧	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح
١٤٠,٥٣٥	إجمالي رأس المال
أصول موزونة المخاطر	
٥١٧,٣٤٤	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
١٠,١٩٣	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٩٠,٩٠٩	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٦١٨,٤٤٦	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪٢١,٦٨	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
٪٢١,٦٨	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)
٪٢٢,٧٢	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان باستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المضمّنة والغير مضمّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعمليات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

التعرضات	أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)			التصنيف التعرضات
	أصحاب حسابات الاستثمار [٣]	ذاتي التمويل [٢]	الإجمالي	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	الإجمالي	
	٣,١٥١	-	٣,١٥١	-	-	-	الإجمالي
	٣٥,١٦٦	٤٦٠,٧٨٤	٤٩٥,٩٥٠	-	-	-	مستحقات نقدية
	-	١٧٨,٥٥٧	١٧٨,٥٥٧	١٤,٨٦٩	١,٨٥٩	١٤,٨٦٩	أصول سيادية
	-	١٢٢,٨٩٩	١٢٢,٨٩٩	-	٥,٧٣٣	٥,٧٣٣	شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية
	٣٦٠,٠١٣	٨٤,٠٤٨	٤٤٤,٠٦١	١١٠,٢٨٠	٢١,٠٢١	٣٧٨,٤٥١	بنوك
	٢٦,٦٩٥	١,٣٧٨	٢٨,٠٧٣	٦,٠٠٦	١٢٩	٧,٠٤٠	شركات
	٤٩,٦١٣	٦١,٩٧٩	١١١,٥٩٢	٥,٢٠٩	٢,٧١٢	٧,٩٢١	محفظة التجزئة التنظيمية
	-	٣٣,٩٩٧	٣٣,٩٩٧	-	٥,٨٤٩	٥,٨٤٩	رهن عقاري
	-	٢,٢٨١	٢,٢٨١	-	٤٢٨	٣,٤٢٢	تسهيلات متأخرة
	١٨,٢٧٣	٧٠,٠١٣	٨٨,٢٨٦	٥,٤٨٢	٨,٧٥٢	١٤,٢٣٤	إستثمارات في الملكية/صكوك
	-	١٨,٥١٠	١٨,٥١٠	-	٢,٣١٤	١٨,٥١٠	عقارات مملوكة
	٤٨٩,٧٦٠	١,٠٣٧,٥٩٧	١,٥٢٧,٣٥٧	١٢٦,٩٧٧	٤٨,٧٩٧	١٧٥,٧٧٤	مخاطر إئتمانية
	-	١٠,١٩٣	١٠,١٩٣	-	١,٢٧٤	١,١٩٣	مخاطر السوق
	-	٩٠,٩٠٩	٩٠,٩٠٩	-	١١,٣٦٤	٩٠,٩٠٩	مخاطر التشغيل
	٤٨٩,٧٦٠	١,١٣٨,٦٩٩	١,٦٢٨,٤٥٩	١٢٦,٩٧٧	٦١,٤٣٥	١٨٨,٤١٢	الإجمالي

١ إحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف دينار بحريني.

٣ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ٢٠٦,٠٩١ ألف دينار بحريني..

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالالتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية،
- موجودات التمويل،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه)

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والاقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات اقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان	إجمالي التعرضات		
	متوسط التعرضات ^١	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٣,٨٨٩	١٦,٣١٨	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧٥,٧٦١	١٥٢,٢٦٩	-
عقود تمويلية	٨١١,٩٢٢	٢٦١,٤٠٣	٨٣٦,٤٤٥
إستثمارات في صكوك	٥٣٠,٣٧٦	٥٠١,٧٠٦	٦٧,٣٧١
إستثمارات في أوراق مالية	٢٦,٨٩٣	٢٦,٠٦٤	١١,١٦٩
إستثمارات عقارية	٤٤,٤٠١	٢٢,٧٨٥	٧,١٠٣
إستثمارات في شركات زميلة	٦,٥٧٦	٦,٩٤٨	-
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٣٢,٠٨٠	٢٩,١٤١	-
إجمالي التعرضات الممولة	١,٦٠٢,٠١١	١,٠٢٩,٢٩٩	٦٩٥,٨٥١
ضمانات مالية	٤٥,٢٤٩	٤٠,٠٢٦	-
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٥٧,٤٩٧	٦٤,٨٦٢	-
إجمالي التعرضات الغير ممولة	١٠٢,٧٤٦	١٠٤,٨٨٨	-

١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمركز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

لإفصاح عن التوزيع الجغرافي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٨ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

لإفصاح عن التوزيع الصناعي / القطاعي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٨ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنيين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٣٢ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التوزيع المفصل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع بنسبة ١٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
حد التعرض الفردي	تمويل	٢٧,٩١٣	٪١٩,٨٦	٦,٨٣٣
التعرض للجهة المسيطرة	تمويل	٦,٩٧٣	٪٤,٩٦	٦,٩٧٣

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

الطرف الآخر	الإجمالي بالدنانير البحرينية	المخصص بالدنانير البحرينية	الصافي بالدنانير البحرينية
الطرف الآخر #١	١,٦٣١	١,١٠٩	٥٢٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمركز مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن استثمار ف في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدية المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ إلى ١٢ شهور	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الائتمان:										
عقود مرابحة	٩٣,٦٣٧	٢٢,٦١٦	٢١,١٦٣	٢٩,٣٧٢	١١٨,٠٥٨	١٢٦,٩٥٢	٨٤,٣٧٢	١١,٠٧٣	٧٨٠	٥٠٨,٠٢٣
عقود إجارة	١٣,١٩٤	٦,١٨٦	٦,٧٥٢	١٠,٤١٦	٦٤,٤٧٠	٩٠,١٤٣	٦٣,٢٩٩	٥٣,٧٥٢	١٣,٩٧١	٣٢٢,١٨٣
الإجمالي	١٠٦,٨٣١	٢٨,٨٠٢	٢٧,٩١٥	٣٩,٧٨٨	١٨٢,٥٢٨	٢١٧,٠٩٥	١٤٧,٦٧١	٦٤,٨٢٥	١٤,٧٥١	٨٣٠,٢٠٦
الاستثمار في صكوك	-	١,٨٨٥	-	٥١,٤٣٦	٧٧,٥٧٥	١١٢,٦٩٠	١٨٤,٨٧٦	-	١٤٠,١٣٦	٥٦٨,٥٩٨
الإجمالي الكلي	١٠٦,٨٣١	٣٠,٦٨٧	٢٧,٩١٥	٩١,٢٢٤	٢٦٠,١٠٣	٣٢٩,٧٨٥	٣٣٢,٥٤٧	٦٤,٨٢٥	١٥٤,٨٨٧	١,٣٩٨,٨٠٤

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية، يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

المبلغ	معلومات عن الإستثمارات في الملكية
٣٧,٢٢٣	ملكية خاصة
٣٦١	أرباح غير محققة تم الاعتراف بها خلال السنة من خلال الدخل الشامل الأخر
(١,٣٠٣)	إجمالي الخسائر غير المحققة كما في نهاية السنة
٤٠	إيرادات توزيعات الأرباح، صافيًا بعد الإطفاء
٢,٠٨٧	أرباح بيع أوراق مالية حقوق الملكية، صافيًا

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥٪)		الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك
أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	
-	٢,٢٨١	-	٣,٤٢٢	٤٢٨	-	غير مدرجة
١١,١٦٩	٢٣,٧٨٣	٣,٣٥١	٢٣,٧٨٣	٢,٩٧٣	٤١٩	إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة
-	-	-	-	-	-	إستثمارات في صناديق غير مصنفة - غير مدرجة
-	-	-	-	-	-	جميع الإستثمارات العقارية
١١,١٦٩	٢٦,٠٦٤	٣,٣٥١	٢٧,٢٠٥	٣,٤٠١	٤١٩	الإجمالي

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظه الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناءً على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناءً على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان / مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كاييتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيّن أدناه لمزيد من التوضيح؛
- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة؛
- إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر.
- إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر.
- سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفاً محدداً وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر؛
- سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملية المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
- لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤

تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

تقوم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

التصنيف الداخلي

الوصف	الدرجة	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كابيتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز	
درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA	
درجات استثمارية	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+	
	ممتاز	٢	AA	AA	AA	Aa2	AA
	٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-	
	٣	A+	A+	A+	A1	A+	
	جيد جداً	٣	A	A	A	A2	A
	٣	A-	A-	A-	A3	A-	
درجات غير استثمارية	٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+	
	جيد	٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
	٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-	
	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+	
	مُرضي	٥	BB	BB	BB	Ba2	BB
	٥	BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-	
درجات غير استثمارية	٦	B+	B+	B+	B1	B+	
	مقبول	٦	B	B	B	B2	B
	٦	B-	B-	B-	B3	B-	
	٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+	
	تحت المتابعة	٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC
	٧	CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-	
مُصنفة	٨	CC	D	CC	Ca	CC	
	رديء	٨	CC	D	CC	Ca	CC
	مشكوك فيه	٩	C	-	C	C	C
خسارة	١٠	D	-	D	-	D	

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٤٠ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

1-٤

متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يوماً أو أكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، إن وجدت، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- استثمار في الصكوك - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز أو ما يعادلها وفقاً لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤

متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والائتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٤٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

الإجمالي	أوروبا	دول مجلس التعاون	
منخفضة القيمة:			
٢٨,٩٠٠	-	٢٨,٩٠٠	٣ أشهر إلى سنة
١١,٣٥٤	-	١١,٣٥٤	سنة إلى ٣ سنوات
٧,٥٨٣	-	٧,٥٨٣	أكثر من ٣ سنوات
٤٧,٨٣٧	-	٤٧,٨٣٧	
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣			
١٥,٦٩٤	-	١٥,٦٩٤	في ١ يناير ٢٠٢٥
٥٠٦	-	٥٠٦	صافي التحويل
٣,١٠٠	-	٣,١٠٠	مخصص خلال السنة
(٥,٢٩١)	-	(٥,٢٩١)	شطب خلال السنة
(٣,٥٠٠)	-	(٣,٥٠٠)	استبعاد
١٠,٥٠٤	-	١٠,٥٠٤	
٣٧,٣٣٣	-	٣٧,٣٣٣	القيمة الدفترية
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
١٤٣,٢٨٦	-	١٤٣,٢٨٦	إلى ٣ أشهر
-	-	-	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	أكثر من سنة
١٤٣,٢٨٦	-	١٤٣,٢٨٦	
٦,٢٤٠	-	٦,٢٤٠	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
-	٧,٢٢١	٢١,٦٧٩	٢٨,٩٠٠
-	٧٥٥	١٠,٦٠٠	١١,٣٥٤
-	٥,٥١٩	٢,٠٦٣	٧,٥٨٣
-	١٣,٤٩٥	٣٤,٣٤٢	٤٧,٨٣٧
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة			
-	٢,١٧٦	١٣,٥١٨	١٥,٦٩٤
-	(٤٢)	٥٤٨	٥٠٦
-	٢,١٢٢	٩٧٧	٣,١٠٠
-	-	(٥,٢٩١)	(٥,٢٩١)
-	(٢,٣٠٤)	(١,٢٠١)	(٣,٥٠٥)
-	١,٩٥٣	٨,٥٥١	١٠,٥٠٤
-	١١,٥٤٢	٢٥,٧٩١	٣٧,٣٣٣
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
-	٥٨,٠٣٩	٨٥,٢٤٨	١٤٣,٢٨٦
-	-	-	-
-	-	-	-
-	٥٨,٠٣٩	٨٥,٢٤٨	١٤٣,٢٨٦
-	٨٧٩	٥,٣٦١	٦,٢٤٠
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢			

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٤٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء احتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢، البنك ليس معرض لأي التزامات قانونية جوهرية محتملة ناجمة عن إجراءات قانونية معلقة. واستناداً لتقديرات الإدارة، لا توجد مطلوبات محتملة ناشئة عن هذه الإجراءات القانونية المعلقة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاءه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة، البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢، تم تحويل مبلغ ٨ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية علي الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريران مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢:

نوع الضمان	مربحة	إجارة	قيمة الضمان ^١	إجمالي التعرض ^٢	نسبة التغطية %	النسبة من إجمالي %
عقارات	٣٣٨,٣٩٣	٣٤٤,١٤٥	٦٨٢,٥٣٨	٥١٦,٩٨٦	٪١٣٢	٪٩٣
ضمانات نقدية	٣٢,٠١٠	٣,٤١٣	٣٥,٤٢٣	٤٣,٦٧٢	٪٨١	٪٥
أخرى	١٧,١٦٩	-	١٧,١٦٩	٩,٩٨٨	٪١٧٢	٪٢
غير مضمونة	-	-	-	٢٧٦,٣٠٣	٪٠	٪٠
الإجمالي	٣٨٧,٥٧٢	٣٤٧,٥٥٨	٧٣٥,١٣٠	٨٤٦,٩٤٩		

١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملةً الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ١٦,٧٤٤ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمد على جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالتاليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صفرأ لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتملك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لا يقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواء كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. قام البنك بطلب بعض الإعفاءات الرأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٧-٤ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فلم يتم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

١١-٤ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

التعرض		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	
أصحاب حسابات الإئتمان	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإئتمان	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإئتمان	ذاتي التمويل
٣٥٥,٨٦٤	١٥٧,٤٨٣	٩١,٩٧٥	١٢٩,٤٨٠	١١,٤٩٧	١٦,١٨٥
٢١٩,١٧٨	١٠٣,٩٢٢	١٠,٤٣٩	٥٧,٠٤٢	١,٣٠٥	٧,١٣٠
٥٧٥٧,٠٤٢	٢٦١,٤٠٥	١٠٢,٤١٤	١٨٦,٥٢٢	١٢,٨٠٢	٢٣,٣١٥

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواء في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الصكوك على معايير تسعير السوق المقبولة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٤٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر
-	-	-
-	-	-
٦٨٥	٨١٥	٨١٥
-	-	-
٦٨٥	٨١٥	٨١٥
٨,٥٦٣	١٠,١٩٣	١٠,١٩٣
١,٠٧٠	١,٢٧٤	١,٢٧٤

الأصول موزونة المخاطر (أ X ١٢,٥)

متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليصها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير. تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٤٠ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها. الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لـ الحصر الفصل الفعال للواجبات، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية، وتهيئة الموظفين وعمليات التقييم، وعملية التدقيق الداخلي.

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفريغ هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتحكم من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا وللمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل (يتبع)

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٨-٤ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافيقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه الإلتزام بالبنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٤٨,٤٨٥	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)
٩٠,٩٠٩	أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12,0 \times 10 \times$
١١,٣٦٤	متطلبات رأس المال = $12,0 \times$

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التوافق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالنقد، والصكوك وذلك لضمان توقّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٪٥٩,١٢	٪٦٠,٨٦	٪٦٦,٧٧	٪٥٦,٦٩	٪٨٤,٤٠	الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك
٪٢٧,٦١	٪٣٤,٣٣	٪٣٢,٠٨	٪٢٧,١٨	٪٢٨,٣٣	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٪٣٥,٣٢	٪٤٤,٠١	٪٤٥,٥٦	٪٣٦,٩٢	٪٣٦,٥٥	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٪٢١,٠٣	٪٢٢,٤٢	٪٢٣,٠٩	٪٢٤,٦٦	٪٢١,٧٧	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على ارتفاع أو انخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي ارتفاع أو انخفاض في نسب أرباح السوق (بافتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

٢٠٠ نقطة ارتفاع أو
إنخفاض متوازي

٢٠٢٥ ديسمبر ٣١	٢٠٢٤ ديسمبر ٣١
±٢,١٦٤	±١,٢٧٤

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التوافق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإبداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بالإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركزات تشير إلى حساسية نسبية لئداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٥٢٠٢، تواجدت بعض التركزات لقليل من العملاء، والتي كانت في حدود استراتيجية البنك وفي الحدود التي أقرها مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدتها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتقاد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

٨-١ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك و لجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان khalaeji.bank أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٨-٢ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتقادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، ويعملت دول مجلس التعاون الخليجي وعملت أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، يُطلق عليهما معاً اسم "تجمع الوكالة" يتم مزجها مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل.

يتم إستثمار هذا المجمع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي إستثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الإستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدرراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك اليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددتين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاهً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٢٥,٩٣٩	٢٩,٨٦٢	٢٨,٣٦٤	٢٤,٤١٥	٣٤,٣٩٠	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
١١,٩٥٥	١٤,٣٤٥	٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	٢٥,٦٩٨	أرباح موزعة
١٣,٩٨٥	١٥,٥١٧	٦,٨٠٦	٣,١٤٢	٧,٦٥٥	رسوم المضارب*
-	-	-	٢٥٤	١,٠٣٧	حافز وكالة*
٤٦٢,٩٩٩	٥٦٨,٩٨٦	٥٢٩,٢٤٣	٤٧٤,٩٨٤	٦٠٥,٠٢٩	كما في ٣١ ديسمبر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

نسبة التمويل	نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار
٪٢٨,٦	مضاربة شهرية ^١
٪٣,٦	مضاربة ٣ شهور
٪٦,٩	مضاربة ٦ شهور
٪٢٧,٠	مضاربة ١٢ شهر
٪٠,٠	مضاربة ١٨ شهر
٪٠,٣	مضاربة ٢٤ شهر
٪٠,٠	مضاربة ٣٦ شهر
٪٢١,٧	مضاربة الشخصيات الهامة
٪١١,٩	وكالة
٪١٠٠,٠	الإجمالي

١ يشمل حساب التوفير، وحساب الوافر، وحسابات المضاربة تحت الطلب.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)					أرباح موزعة بالدينار البحريني					الفترة الزمنية للمضاربة
٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٢٢,٧	٣٦,٧	٣١,٠	٢٣,٤	٢٥,٨	٢,٧١٢	٥,٢٦٧	٦,٦٩٣	٤,٩٢٠	٦,٦٣٧	شهر واحد
٧,١	٤,٢	٢,٣	١,٨	٣,٨	٨٥٢	٥٩٧	٥٠٠	٣٧٢	٩٧٧	٣ شهور
٥,٠	٣,٨	٥,٤	٧,٥	٨,١	٦٠١	٥٥٠	١,١٧٣	١,٥٨٦	٢,٠٨١	٦ شهور
٢٥,٣	١٨,٥	١٨,٦	٢٥,٤	٢٩,٧	٣,٠٢٤	٢,٦٥٣	٤,٠٢٠	٥,٣٤٤	٧,٦٣١	١٢ شهراً
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	-	٦	١٣	٤٣	٢٦	-	١٨ شهراً
٩,٥	١٠,٥	٨,٨	١,٩	٠,٦	١,١٣١	١,٥٠٨	١,٨٨٧	٤٠٤	١٤٣	٢٤ شهراً
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٩	٢٢	٥٢	٤٨	٤٠	٣٦ شهراً
٣,٢	٣٦,٠	٣٣,٤	٣٢,١	٢٧,٣	٣,٦١٠	٣,٧٣٥	٧,١٧١	٦,٧٤٧	٧,٠٠٧	مضاربة الشخصيات الهامة
-	-	٠,١	٧,٥	٤,٦	٢,٧١٢	-	١٩	١,٥٧٢	١,١٨٢	وكالة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١,٩٥٥	١٤,٣٤٥	٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	٢٥,٦٩٨	الإجمالي

١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢٥	٥,٦٩	-	-	١,٢٧	٤,٤٢
٢٠٢٤	٥,١٤	-	-	٠,٧١	٤,٤٣
٢٠٢٣	٥,٣٦	-	-	١,٢٩	٤,٠٧
٢٠٢٢	٥,٢٥	-	-	٢,٧٣	٢,٥٢
٢٠٢١	٥,٦٠	-	-	٣,٠٢	٢,٥٨

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

بالنسبة المئوية (%)	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
مضاربة شهرية ^١	٪١,٤٢	٪١,٨٠	٪٢,٥٦	٪٢,٢٩	٪٢,٩٥
مضاربة ٣ شهور	٪٢,٨٠	٪٢,٧٧	٪٤,٦٩	٪٤,٧٤	٪٤,٤٤
مضاربة ٦ شهور	٪٢,٩٣	٪٢,٧١	٪٥,٣٣	٪٥,٥٤	٪٤,٨٩
مضاربة ١٢ شهر	٪٣,٢٧	٪٣,٠٢	٪٤,٨٤	٪٥,٣٣	٪٤,٩٢
مضاربة ١٨ شهر	٪٣,٣٩	٪٣,٣٣	٪٤,٧٠	٪٥,٧١	-
مضاربة ٢٤ شهر	٪٣,٩٨	٪٤,٢٧	٪٥,٥٦	٪٥,٢٤	٪٤,٧٤
مضاربة ٣٦ شهر	٪٣,٧٤	٪٣,٣٨	٪٤,٢٤	٪٤,٥١	٪٤,٢٢
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٣,٤٠	٪٣,١٥	٪٥,٤٠	٪٥,٥٧	٪٥,٠٠
وكالة	-	-	٪٣,٣٤	٪٦,١٣	٪٢,٣٩

^١ يشمل حساب التوفير، وحساب الوافر، وحسابات المضاربة تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وباختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ١ يناير ٢٠٢٥	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣١,٩٥٨	٣,٢٠٨	٣٥,١٦٦	٪٥,٠٥	٪٦٨,٣٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	-	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
موجودات التمويلات (مراوحة)	٣٩١,٧١٢	١٨٣,٣٣٠	٥٧٥,٠٤٢	٪٨٢,٦٤	٪٦٩,٢٦
إستثمارات في صكوك	٦٧,٤٣٨	(٦٧)	٦٧,٣٧١	٪٩,٦٨	٪١١,٨٥
إستثمارات في أوراق مالية	١١,٦٣٠	(٤٦١)	١١,١٦٩	٪١,٦١	٪٣٠,٠٠
إستثمارات عقارية	١٦,٤٥٨	(٩,٣٥٥)	٧,١٠٣	٪١,٠٢	٪١٥,٤٦
موجودات أخرى	-	-	٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
الإجمالي	٥١٩,١٩٦	١٧٦,٦٥٥	٦٩٥,٨٥١		

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٪٥٣,٧٣	٪٤٥,٠٦	٪٢٨,١٣	٪٢٤,٠٠	٪٢٧,٩٦	متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار
٪٦٣,٧٠	٪٦٨,٥٦	٪٦٦,٥٧	٪٦٤,٤٤	٪٦٣,٥٧	متوسط حصة المضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار
٪٩,٩٧	٪٢٣,٥٠	٪٣٨,٤٤	٪٤٠,٤٤	٪٣٥,٦١	متوسط رسوم المضارب المتنازل عنها من قبل البنك

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكل حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفتات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٥٢٠٢.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافي.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال مجلس الإدارة جنباً إلى جنب فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه. قامت المجموعة بالاستعانة بالشركة الأم للإدارة اليومية للأصول تحت الإدارة.

تقوم مجموعة جي إف إتش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة "البرنامج" والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤها حديثاً "إنفراكورب" (الشركة)، والتي ستم رسملتها بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تخصص إنفراكورب في الإستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطوير أصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية.

لمزيد من التفاصيل حول برنامج إعادة هيكلة المجموعة، الرجاء الإطلاع للإيضاح رقم ١٢ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
				٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستثمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NS١٢ (شركة ذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الإستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NS١٢ ليتم توزيعها على المستثمرين.	٢٠٠٧	٦١,٧٨٪					
			دفعه واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	تاريخ إطلاق العوائد الإستثمار المتوقعة	التفاصيل	إسم الإستثمار
			تم توزيع مستندات برنامج التخرج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استثمارات طلب قطع الأراضي.	
			كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استثمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخرج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخرج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥,١٧٦,٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NS١٢ البالغ ٦,٩٧٩,٦٦٥ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع	
			تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات	
			العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢,٢٢ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءًا من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمرحوق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادي لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠,٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخرج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٦٢٪، كتسوية جزئية لباقي المستثمرين.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪	دفعه واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-
	خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الأعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩,٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الإستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي.								
	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢,٩٣٨ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.								
	درست شركة Amar خيار التخرج العيني ("EIK Scheme") كخيار تخرج. خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، أعدت Amar وثيقة عملية التخرج العيني التي تتضمن تفاصيل دقيقة عن المخطط، وعرضت على جميع الجهات المعنية بمشروع IGB للموافقة عليها. بعد ذلك، وافقت الجهات المعنية بمشروع IGB على وثيقة عملية التخرج. سيتم تنفيذ المخطط بناءً على نتائج عملية الموافقة على المخطط الرئيسي النهائي مع التصنيف السكني.								

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع خليجي بنك ش.م.ب. ("البنك") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة البنك. كما يوفر مبادئ توجيهيه مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتنباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه بنكاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٤-٩ مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة البنك. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من عشرة أعضاء (ستة تم تعيينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في البنك، وثلاثة أعضاء مستقلين تم انتخابهم من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٤ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، وعضو مستقل رابع تم تعيينه بموجب نص الفقرة (أ) من المادة رقم (١٩٧) من قانون الشركات التجارية، وتم المصادقة على تعيينه من قبل المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ١٧ مارس ٢٠٢٥. ولا تشمل التشكيلة الحالية أي تمثيل نسائي. حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتاد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسؤوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك. هذا ويلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤوليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لآخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي أربعة أعضاء مستقلين من أصل عشرة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسومي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقفه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. ووفقاً لمتطلبات كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٥ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال البنك. هذا ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والبنكي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤م (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في خبرة في الخدمات المصرفية الإسلامية و التدقيق والخدمات الإستشارية
- عضو مجلس إدارة في شركة بابكو للتكرير ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة في شركة بحرين مارينا للتطوير ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة في شركة انفينيتي كابيتال ذ.م.م.

المؤهلات:

- حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة هوسون – الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة هوسون – الولايات المتحدة الأمريكية
- محاسب قانوني معتمد "CPA"

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧م (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

علي مراد علي مراد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠٢٢م (غير مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في القطاع المصرفي والخاص، ومجالات تحليل الائتمان، والخزينة، والصيرفة الخاصة، والاستثمار
- نائب رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس لشركة بينكل – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة لمجموعة جي اف اتش المالية
- عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات كشركة شركة جي إف إتش بارتنرز ليمتد دبي، وشركة العين القابضة

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال في التسويق من جامعة سوفولك، بوسطن، ماساتشوستس – الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠م (غير مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣١ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ - دولة الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة سايا كورب عقار ذ.م.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨م (مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.
- اكمل بنجاح ورشة عمل حول مستقبل حوكمة الشركات - الجامعة الأمريكية - كلية KOGOD للأعمال
- اكمل بنجاح ورشة عمل مبادئ إعادة الهيكلة المالية - أكاديمية التعليم التنفيذي
- اكمل بنجاح ورشة عمل تحديات حوكمة الشركات العالمية - أكاديمية التعليم التنفيذي
- اكمل بنجاح ورشة استراتيجية الأعمال الرقمية تسخير مستقبلنا الرقمي - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

سعادة السيد / أيمن توفيق المؤيد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤م (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع العام والخاص
- الأمين العام للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، بعد أن شغل منصب وزير الشباب والرياضة لما يقارب ٤ سنوات (٢٠١٨م - ٢٠٢٢م)
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (ASRY)
- رئيس مجلس إدارة صندوق الأمل
- رئيس مجلس إدارة الغرف والنقابات ذ.م.م
- رئيس مجلس إدارة شركة المدن الرياضية
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العربي لرأس المال
- رئيس مجلس رقابة وإشراف فندق كمبنسكي - ألمانيا
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في تخصص قانون الأعمال من جامعة كامبريدج - المملكة المتحدة
- حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة كنت - المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤م (مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق لشركة ألبا ش.م.ب
- المؤسس والمدير العام لشركة سييسبرينج ذ.م.م

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير العلوم في التحليل المالي العالمي من كلية بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على بكالوريوس العلوم في الاقتصاد والمال من كلية بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٤م (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من ٣٨ عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس العمليات التنفيذية لمجموعة جي إف إتش المالية - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة ستودنت كوارترز لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة بيج سكاى لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب. (مقفلة) - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون - ويلز.

داوود محمد الغول
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٤م (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في التخطيط المالي والاستراتيجية والاستثمار وإعادة الهيكلة المالية
- الرئيس التنفيذي للخدمات المالية والرئيس التنفيذي للاستثمار في مجموعة إثمار القابضة - دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن الأولى للتأمين - المملكة الأردنية الهاشمية

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد "CPA"
- ماجستير في المحاسبة من جامعة كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

السيد / رازي المرباطي
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مايو ٢٠٢٥م
- يتمتع بأكثر من ٢٣ عاماً من الخبرة المصرفية والمالية، تشمل مجالات الاستثمارات والاستشارات الإسلامية والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
- الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش المالية – السعودية والرئيس التنفيذي لتوظيف الاستثمار في مجموعة جي إف إتش المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة استيراد للاستثمار – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة في شركة الخليج الوسطى – المملكة العربية السعودية

المؤهلات:

- حاصل على بكالوريوس المعلوماتية التجارية من جامعة AMA الدولية – مملكة البحرين

* تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

٥-٩ النصاب القانوني للاداء لصحة إجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات

يحدد النظام الأساسي للبنك النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس ولجانه عبر الهاتف أو الفيديو، أو أي شكل آخر من أدوات الإتصال.

٦-٩ الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ولوائح مصرف البحرين المركزي، يجب الكشف عن التعارضات المحتملة، وكذلك الامتناع عن المشاركة في أي قرارات تنطوي على تعارض المصالح. ويشمل ذلك تعارضات محتملة قد تنشأ عندما يشغل أحد أعضاء مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو يكون لديه أي معاملات جوهرية مع البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعارض المصالح بالنسبة للمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا تخضع للوائح مصرف البحرين المركزي.

يتم التصديق على المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية. تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الإفصاح رقم ٢٩ من البيانات المالية.

ويلتزم البنك بالتصرف بشكل مهني عند إدارة تعارض المصالح التي قد تنشأ خلال الوفاء بالتزامته. ومن هذا المنطلق، يطبق البنك سياسة تعارض المصالح التي تحدد بوضوح وشفافية إجراءات التعامل مع الحالات التي تندرج تحت هذا السيناريو، بما يتماشى مع المجلد الثاني والمجلد السادس من كتيب تعليمات مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى أحكام قانون الشركات التجارية البحريني. في حالة حدوث تعارض في المصالح، يجب على الشخص الكشف على الفور عن أي مسألة قد تسفر أو أسفرت بالفعل عن تعارض في المصالح.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشخص المعني بالامتناع عن المشاركة أو التصويت على أي مسألة قد يكون فيها تعارض في المصالح أو حيث يمكن أن تتأثر موضوعيته أو قدرته على الوفاء بواجباته. ويجب على مجلس الإدارة الموافقة وبالاجماع على أي قرار يتضمن تنفيذ معاملة تنطوي على تعارض المصالح، ويتم تسجيل هذه الحالات في محضر إجتماع مجلس الإدارة ولجانه الفرعية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٦-٩ الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح (يتبع)
يوضح الجدول التالي الحالات التي امتنع فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح. ويجب ملاحظة أن الجدول التالي يشمل إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية.

الرقم	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد حالات الامتناع عن المشاركة أو التصويت	الجهة المعنية بالموافقة	الحالة
١	السيد/ يوسف عبدالله تقي	٦	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٢	الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٣	سعادة / أيمن توفيق المؤيد	٦	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٤	السيد / رياض عيد اليعقوب	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٥	السيد / علي مراد علي مراد	٤	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٦	السيد/ مازن إبراهيم عبدالكريم	٣	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٧	السيد / صلاح عبدالله شريف	٤	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٨	السيد / هشام أحمد الرئيس	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٩	السيد / رازي المرابطي	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة

٧-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في البنك.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
السيد / يوسف عبدالله تقي	-	-	-	-
الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة	-	-	-	-
سعادة / أيمن توفيق المؤيد	-	-	-	-
السيد / رازي المرابطي	-	-	-	-
السيد / رياض عيد اليعقوب	-	-	-	-
السيد / علي مراد علي مراد	-	-	-	-
الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة	-	-	-	-
السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم	-	-	-	-
السيد / داوود محمد الغول	-	-	-	-
السيد / صلاح عبدالله شريف	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> رياض عيد اليعقوب (مستقل وغير تنفيذي) الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (غير مستقل وغير تنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. الإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) رياض عيد اليعقوب (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (غير مستقل وغير تنفيذي) الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) صلاح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الالتزام. مكافحة غسيل الأموال. إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> يوسف عبدالله تقي (غير مستقل وغير تنفيذي) علي مراد علي مراد (غير مستقل وغير تنفيذي) سعادة / أيمن توفيق المؤيد (غير مستقل وغير تنفيذي) داوود محمد الغول (مستقل وغير تنفيذي) رازي المرابطي (غير مستقل وتنفيذي) سظام سليمان القصيبي (عضو له التصويت) 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المُصمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ستة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ١٧ مارس ٢٠٢٥. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خمسة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان سبعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة تسعة مرات (على الأقل مرتين في السنة).

٩-٩ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ١٨ - ٢٠ من النظام الأساسي للبنك نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة البنك والأحكام المتعلقة بحالات إنهاء العضوية. هذا كما تنظم المادة ٢١ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق فيها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

• إجتماعات مجلس الإدارة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٥							إسم العضو
نسبة حضور في الإجتماعات	١٠ فبراير	١١ مايو	١٣ يوليو	٢٤ سبتمبر	٤ نوفمبر	٣٠ ديسمبر	
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / يوسف عبدالله تقي
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سعادة / أيمن توفيق المؤيد
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / رياض عيد اليعقوب
٪٧٥	✓	✓	✓	-	✓	✓	السيد / علي مراد علي مراد
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم
٪٧٥	-	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / داوود محمد الغول
٪١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / صلاح عبدالله شريف
٪١٠٠	-	-	-	-	✓	✓	السيد / هشام أحمد الرئيس ^١
٪٥٠	-	✓	-	✓	-	-	السيد / رازي المرابطي ^٢

١ إستقال من المجلس بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٥

٢ إنضم لعضوية المجلس في بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٥

• إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٥								إسم العضو
٧ فبراير	٦ مارس	١٣ مارس	٢٧ مارس	٧ مايو	١٠ يوليو	٢٤ يوليو	٢٣ سبتمبر	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	رياض اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ عيسى آل خليفة
-	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	صلاح شريف ^١
✓	-	-	-	-	-	-	-	مازن عبدالكريم ^٢

تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

١ غادر عضوية اللجنة في تاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

٢ إنضم لعضوية اللجنة في تاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

• إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٥					إسم العضو
٠ نوفمبر	٢٣ سبتمبر	٧ مايو	٩ فبراير	٢٣ يناير	
✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة
✓	✓	✓	✓	✓	مازن عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة
✓	✓	✓	✓	✓	رياض اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	صلاح شريف

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٥						إسم العضو	
٦ نوفمبر	٢٤ سبتمبر	٢٨ اغسطس	١٠ يوليو	٨ مايو	١٤ ابريل		١٠ فبراير
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	يوسف تقي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	علي مراد علي مراد
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أيمن المؤيد
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	داوود الغول
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سظام سليمان القصيبي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	رازي المرابطي ^١

١ انضم لعضوية اللجنة في بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٥

٩-١١ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إندبرج – المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١١ هيئة الرقابة الشرعية (يتبع)

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة مك غيل - مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:

- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية - جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريوس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

الشيخ د. محمد يوسف عبدالسلام
عضو تنفيذي

الخبرة:

- رئيس إدارة الرقابة الشرعية ومقرر وأمين سر مجلس الإدارة في مجموعة جي إف إتش المالية.

المؤهلات:

- دكتوراة في المحاسبة من الجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في المحاسبة والرقابة المالية من الجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في المحاسبة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٢-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية الرئيسية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشؤون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات البنكية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية
لجنة المخصصات	مراجعة مستويات المخصصات للتسهيلات المتعثرة، وتقييم تصنيف الحسابات واعتماد ترقيتها بعد انتهاء فترة التهدئة، واعتماد خطط العمل وتوصيات المخصصات المقدمة من لجنة إدارة المعالجات.
لجنة إدارة المعالجات	تقييم وإدارة حالات التعثر، وتوجيه الإجراءات العلاجية، ومتابعة التقدم والقضايا القانونية، ومراجعة تقارير جودة الأصول، والتوصية بإجراءات إعادة الهيكلة والمخصصات اللازمة
لجنة تقنية المعلومات	مراجعة ومراقبة وتحديد أولويات المشاريع الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات. و تحديد الاتجاه الاستراتيجي لاستخدام البنك لتقنية المعلومات. كما تعتمد اللجنة الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات وغيرها من السياسات ذات الصلة بتقنية المعلومات.

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

تم تعيين السيد أميت ياشبال كرئيس لإدارة المخاطر في البنك.

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ سنة في مجال الصيرفة الاسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والتنظيمية والمؤسسية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩م.

المؤهلات:

- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في القانون من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- دكتوراه في العلوم المصرفية والمالية الإسلامية من الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ن جامعة كامبريدج للتدريب - المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٦م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس الشؤون المالية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والالتزام في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٠م.

المؤهلات:

- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن لإدارة الأعمال - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال - المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي - المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحولية في كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" - الجمهورية الفرنسية.

أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢١م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء - المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٢م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تدريب المدققين الداخليين من صندوق الوقف في تركيا.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهيكل الاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار وأسواق رأس المال المدين

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.

أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٢ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- إنضمت إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير إدارة الأعمال مع تخصص في الأعمال العامة من جامعة ديپول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في جامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.
- حضرت برنامج إعداد القادة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد من صندوق الوقف في كلية آيفي للأعمال في جامعة ويسترن - كندا وهونج كونج.

رومي صديقي
مدير إدارة الخزنة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ عامًا من الخبرة في مجال الخزنة والاستثمارات.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٤م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال - باكستان
- بكالوريوس التجارة من كلية دي. إتش. إيه. في كراتشي - باكستان

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أميت ياشبال
رئيس شؤون المخاطر

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ عامًا من الخبرة في مجالات البنوك التجارية، والبنوك الإسلامية، والاستثمار، والاستشارات، مع تركيز خاص على جميع مجالات المخاطر والمصرفية، بما في ذلك الائتمان الشخصي، والائتمان المؤسسي، ومراجعة الائتمان، والخبزينة/الاستثمار
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٤م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة المعلومات والأنظمة من جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل مالي معتمد، حامل على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) من معهد المحللين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل استثمار بديل معتمد، حامل على شهادة محلل الاستثمار البديل المعتمد (CAIA) من جمعية محللي الاستثمار البديل المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية (FRM)، من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر (GARP)، الولايات المتحدة الأمريكية
- إدارة المشاريع الاحترافية (PMP)، من معهد إدارة المشاريع (PMI)، الولايات المتحدة الأمريكية

فجر سامي البوسميط
رئيس الامتثال

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ١٥ عامًا في مجال الامتثال والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٩م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في الخدمات المصرفية والمالية من جامعة البحرين.
- عضو في الجمعية الدولية للامتثال (ICA).
- مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA).
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي (ADIF) من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF).
- دراسات في الشريعة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات الشرعية.

محمد عباس رضي
رئيس مكافحة الجرائم المالية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ عامًا في مجال مكافحة الجرائم المالية والامتثال.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٩م.

المؤهلات:

- ماجستير في فن الإدارة الدولية من جامعة بورنموث - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في هندسة النظم والإدارة (الإدارة الدولية مع دراسات مشتركة) من الجامعة المفتوحة - المملكة المتحدة.
- دبلوم دولي في الامتثال من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (ICA).
- أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS).
- مسؤول امتثال دولي معتمد.
- شهادة أساسيات تحليل سلاسل العملات المشفرة (CCFC).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٤ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا
-	-	سطام سليمان القصيبي
-	-	محمد عبدالله صالح
-	-	عبدالناصر عمر المحمود
-	-	محمد إبراهيم الهاشمي
٥,٠٠٨	-	عبدالكريم محمد الزكري
٢٩,٧٩٤	-	أسامة علي حسن
١٩,٥٨٢	-	محمد حمد فخري
-	-	نواف عبدالسلام الحوسني
-	-	أحمد محمد بوراشد
-	-	أميرة أحمد العباسي
-	-	رومي صديقي
-	-	فجر سامي البوسميط
-	-	محمد عباس رضي
٥٤٣٨٤	٠	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

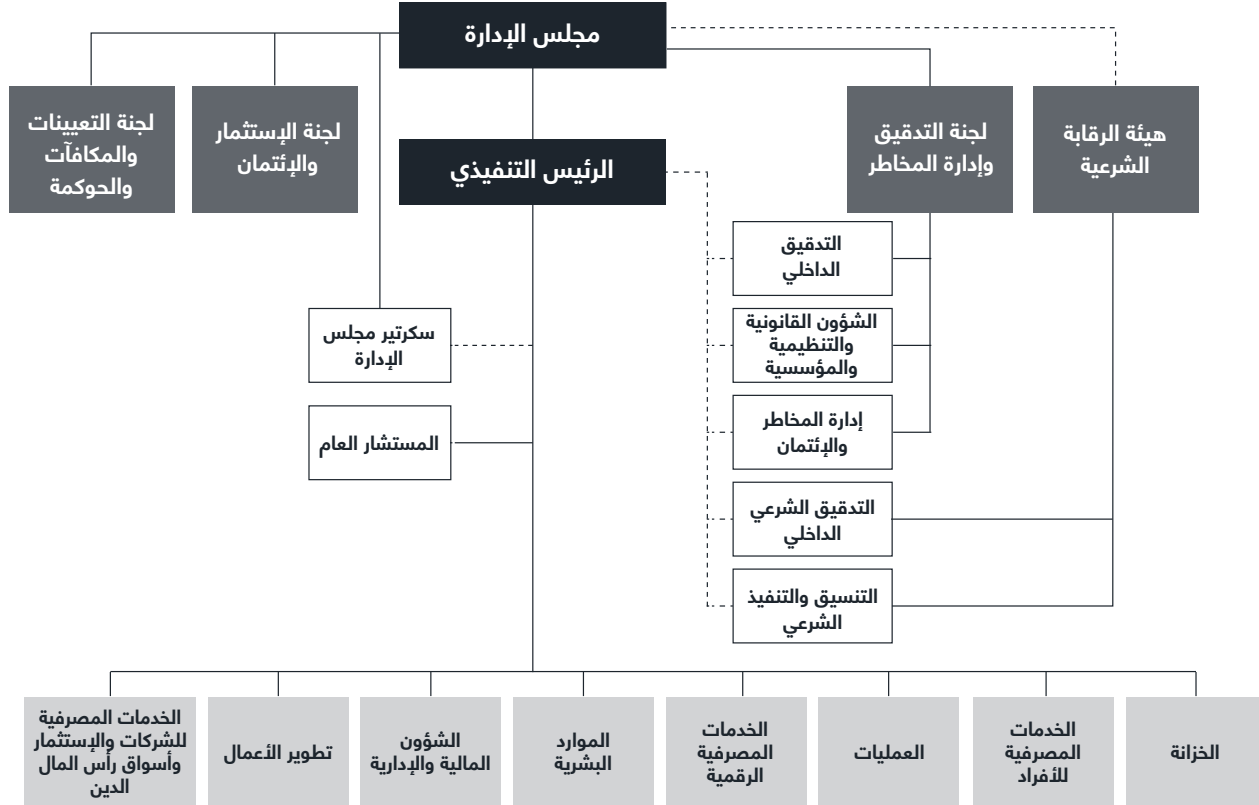
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٥ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيةها الإدارية:



إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأداء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحوّص عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاضوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٥ مبلغ ٢,١١٤,٨٣٤ دينار بحريني.

• تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٥ م	مجموع المكافآت (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
٢,١١٤,٨٣٤	١٤٠,٤٥٩	٨١٨,١٢٤	١,١٥٦,٢٥١	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

مجموع المكافآت:

*أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing) ... الخ. هذا يشمل الرؤساء التنفيذيين السابقين والقادمين.

**أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO)، المدير المالي، ... الخ.

ملاحظة ١ - المكافآت تشمل مكافآت نقدية وأسهم. يخضع جزء كبير من مكافآت الإدارة التنفيذية للتأجيل على مدى فترة لا تقل عن ٣ سنوات وفقاً للوائح مصرف البحرين المركزي.

ملاحظة ٢ - يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُلى على جِدة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصرفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (يتبع)

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	مجموع بدلت حضور جلسات المجلس واللجان	المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	بديل المصروفات	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)
		مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى*	المجموع	خطم تحفيزية	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى**			
أولاً: الأعضاء المستقلين:										
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٢,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	-	٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠,٠٠٠
٢- رياض عيد اليعقوب	٣٦,٠٠٠	٢٧,٥٠٠	-	٦٣,٥٠٠	-	-	-	-	-	٦٣,٥٠٠
٣- الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة	٣٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٥١,٠٠٠	-	-	-	-	-	٥١,٠٠٠
٤- داوود محمد الغول	٢٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٨,٠٠٠
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:										
١- علي مراد علي مراد	٢٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٨,٠٠٠
٢- مازن ابراهيم عبدالكريم	٢٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٩,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٩,٠٠٠
٣- يوسف عبدالله تقي	٢٥,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	٢٥,٥٠٠	٧٨,٥٠٠	-	-	-	-	-	٧٨,٥٠٠
٤- سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد	٢٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٣٩,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٩,٠٠٠
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:										
١- هشام أحمد الرئيس	٥,٠٠٠	١١,٥٠٠	-	١٦,٥٠٠	-	-	-	-	-	١٦,٥٠٠
٢- صلاح عبدالله شريف	٣٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٤٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٨,٠٠٠
٣- رازي المرابطي	١١,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	٢١,٠٠٠	-	-	-	-	-	٢١,٠٠٠
المجموع	٢٦٣,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠	٢٥,٥٠٠	٤٨٢,٥٠٠	-	-	-	-	-	٤٨٢,٥٠٠

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

- لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
- تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٥م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية والتي ستعقد بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٦م.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٧-٩ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسمًا للرقابة الشرعية وقسمًا آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتدتها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/ تفسير بشأنها، يرغب البنك في توضيح ما يلي:

- إن البنك قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة HC ٣،٢،٢، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً.

١٨-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

أنعاب التدقيق وخدمات متعلقة بالتدقيق ٢٢٧ ألف دينار بحريني، وأنعاب استشارية غير التدقيق ١٢ ألف دينار بحريني.

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٣٢) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتدتها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢٤: لاشيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٥٣	٤٨٣	رسوم ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٥٠	٥٣	رسوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
١,٨٦٧	٢,١١٥	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٨٨	١٤٧	منافع ما بعد التوظيف

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥٦٠	٦٣٩	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كمكافآت ٢٠٢٥

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات				
-	-	٤,٥٠٩	٨٦,٥٩١	٩١,١٠٠
-	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
٦,٩٤٨	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨
-	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
-	-	-	-	-
-	-	-	١٥٣	١٥٣
المطلوبات				
-	-	٤,٠٩٦	١١٩,٦٢٩	١٢٣,٧٢٥
٢٤٣	٨٧٩	-	٢١,٥٣٧	٢٢,٦٥٩
-	-	٦٣٩	-	٦٣٩
٣١٣	١,٨٠٥	-	١٣٣,٩٧٤	١٣٦,٠٩٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الموجودات			
			موجودات التمويل
	٢٣,٠٩١	٣,٩٩٥	-
	٢,٢٨٤	-	-
	-	-	٦,٥١٦
	٥٨,٢٩٧	-	-
	-	-	-
	٦٦	-	-
المطلوبات			
	٦١,٩٠٨	٢,٤٣٩	-
	١٣,٦٨٧	٣٥٠	٦٩٩
	-	٥٦٠	-
	٢٩,٨٥٥	٢,١٤٧	٣١٨

أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الإيرادات			
			إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
	٢,٥٠٠	٢٦٦	-
	-	-	-
	-	-	٤٣٢
	١,٧٤٩	-	-
	١٤	-	-
المصروفات			
			مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
	٩٢٥	٨٨	-
	٢,٤٣٢	٥٦	١٥
	-	٢,٢٦٢	-
	-	٥٣٦	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

أعضاء مجلس الإدارة / الشركة الأم/ مساهمين موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الإيرادات				
		٢٢٤	٢,٠٤٤	٢,٢٦٨
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	-			
أرباح من استثمارات في أوراق مالية	٥,٧٩٢	-	-	٥,٧٩٢
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(٥٠٤)	-	-	(٥٠٤)
إيراد من صكوك	٢,٣٩٤	-	-	٢,٣٩٤
رسوم وإيرادات أخرى	-	-	-	-
المصرفات				
مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٠٥	٥,٨٣٧	٥,٩٤٢
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٨	٨٤	٣,٩٥٢	٤,٠٥٤
تكلفة الموظفين	-	١,٩٥٦	-	١,٩٥٦
مصرفات أخرى	-	٤٠٥	-	٤٠٥

خلال سنة ٢٠٢٤، تم تحويل ما نسبته ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة اسمية تبلغ ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهماً عادياً بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لكل سهم، والتي تمثل ٢٥٪ من رأس مال البنك الصادر والمدفوع. بالإضافة لذلك، قرر المساهمون الموافقة على استرداد نسبة ٥٣٪ المتبقية من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٧٣٩ ألف دينار بحريني نقداً.

بالإضافة لذلك، قامت المجموعة خلال ٢٠٢٤ ببيع حصتها في شركة إتش إتش هوتيل بروبرتيز ذ.م.م. وشركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال سنة ٢٠٢٤ دفع مبلغ ٤٣٨ ألف دينار بحريني لأطراف ذوي علاقة، فيما يتعلق بالتبرعات.

٢٠-٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢٥، لم يتم دفع أي غرامة مالية بسبب عدم الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

٢١-٩ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام البنك بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق البنك إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للإشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٢-٩ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالبنك والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٥ بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلًا عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتيًا، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

٢٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك

قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٤ تحويل ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة إسمية ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهم عادي بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل منها، ما يمثل ٢٥٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك. ونتيجة لذلك، زاد رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١,١٣٠,٤٤١ ألف سهم بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم (باستثناء ٤٧,٥٨٨ ألف سهم خزينة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤	١,٣٤٠,٤٤٠,٧١٢ سهم عادي (٢٠٢٤: ١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢ سهم) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

النسبة من إجمالي عدد الأسهم (المتداولة %)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٠,٩٥٪	٣٣٨	٦٧,٢٩٦,٢٦٧	أقل من ١٪
٤,٩٩٪	٢	٥٦,٤٣٠,٧٧٥	١٪ إلى أقل من ٥٪ **
٦,١١٪	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥٪ إلى أقل من ١٠٪
٨٣,٩٥٪	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠٪ وأكثر
١٠٠٪	٣٤٢	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٧٣%	٣٢٢	٧٦,١٣٩,٠٥٢	أقل من ١%
٤,٢١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١% إلى أقل من ٥% **
٦,١١%	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥% إلى أقل من ١٠%
٨٢,٩٥%	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠% وأكثر
١٠٠%	٣٢٥	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري وشركة سيكو ش.م.ب نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٤-٩ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٢٥-٩ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في البنك مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف البنك التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات البنك والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية.

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي البنك وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم. ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالبنك بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات البنك والتأكد من كفاءتها وفعاليتها. كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على مراجعة تطبيقات و إجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة البنك والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

٢٦-٩ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساساً محورياً لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في البنك، حيث يسعى البنك جاهداً إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في البنك من خلال تبني إطار عمل فعال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال البنك وفقاً للأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد البنك أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٢٧-٩ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ البنك شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء بما فيهم أصحاب الحسابات الإستثمارية الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكاوهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو إرسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com

إذا لم يتمكن فريق متابعة الشكاوى من حل الشكاوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب باستلام الشكاوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكاوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكاوى.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٨-٩ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات البنكية الجديدة

خلال عام ٢٠٢٥م، واصل خليجي بنك تنفيذ استراتيجيته متكاملة لتعزيز وعي العملاء بمنتجاته وخدماته المصرفية، مستندًا إلى مزيج متوازن من القنوات التقليدية والرقمية، وبما يواكب التحول الرقمي المتسارع وتغير سلوك العملاء. وركّز البنك على تعزيز الحضور الميداني والتفاعل المباشر مع الجمهور، إلى جانب التوسع في الحملات الرقمية التي استهدفت شرائح متنوعة من العملاء داخل مملكة البحرين.

وشهد العام إطلاق وتطوير عدد من المنتجات والحلول المصرفية المبتكرة، أبرزها النسخة المطوّرة من حساب الوافر بجوائز تجاوزت قيمتها الإجمالية ٤ ملايين دولار أمريكي، إلى جانب استحداث فئة أجيال الوافر، التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة الادخار لدى الناشئة والشباب. كما واصل البنك الترويج لمنصة حفيز للأعمال بعد تطويرها، وإتاحة التسجيل الفوري باستخدام الهوية البيومترية، بما عزز من تجربة العملاء وسهّل الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية.

وفي إطار تعزيز التواصل المباشر، نفّذ خليجي بنك حملات تفاعلية ناجحة في عدد من المجمعات التجارية البارزة، من بينها سيتي سنتر البحرين، الليوان، ومراسي جاليريا، للتعريف بالمنتجات الادخارية وحلول التمويل السكني والشخصي، إلى جانب المشاركة الفاعلة في معرض سيتي سكيب البحرين ٢٠٢٥، حيث وقّع البنك اتفاقيات تعاون، وأطلق حملات تمويلية مشتركة دعماً لبرامج الإسكان الوطنية.

كما ركز البنك على التوسع الإقليمي في خدماته الرقمية من خلال إتاحة فتح الحسابات المصرفية الرقمية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي عبر التطبيق المصرفي، إلى جانب إطلاق خدمات رقمية متقدمة مثل Visa+ للتحويلات عبر الهاتف على مستوى دول المجلس، وتقارير تأكيد التدقيق اللحظية، بما يعزز من كفاءة العمليات ويرسخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رقمية رائدة.

٢٩-٩ المساهمات الخيرية والإجتماعية

خلال عام ٢٠٢٥م، واصل خليجي بنك أداء دوره الوطني والاجتماعي انطلاقًا من التزامه الراسخ بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وبما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتركّزت مساهمات البنك في مجالات التعليم وتمكين الشباب والاستدامة البيئية والرياضة، إلى جانب دعم المبادرات المجتمعية والمؤسسية.

هذا وواصل البنك دعمه للقطاع التعليمي من خلال إطلاق البرنامج التدريبي السنوي لعام ٢٠٢٥، والذي استقطب ٤٠ طالبًا جامعيًا، إلى جانب تنظيم زيارات ميدانية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، بما يساهم في تأهيل الكفاءات الوطنية ورفع جاهزيتها المهنية. كما رعى البنك جائزة التميز الأكاديمي في الجامعة الأمريكية بالبحرين، ووقّع مذكرات تفاهم مع مؤسسات تعليمية لتقديم حلول تمويلية مبتكرة، تعزز من استدامة التعليم ونشر الثقافة المالية بين فئة الشباب.

وفي إطار التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، شارك خليجي بنك بفاعلية في أسبوع الشجرة، بالتعاون مع محافظة العاصمة، حيث تكمّل بتشجير أحد الشوارع الرئيسية في ضاحية السيف، تأكيدًا على دوره في دعم المبادرات البيئية وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة. كما يواصل البنك دمج الاعتبارات البيئية ضمن سياساته التشغيلية ومبادراته المؤسسية بما يدعم الأهداف البيئية الوطنية على المدى الطويل.

على الصعيد الرياضي والمجتمعي، دعم البنك عددًا من الأنشطة والبطولات المحلية، من بينها رعاية بطولة كأس خليجي للبادل، والمشاركة في مبادرات شبابية وتقنية وطنية، إلى جانب تنظيم فعاليات داخلية تهدف إلى تعزيز رفاه الموظفين، مثل فعاليات يوم البحرين الرياضي وبرامج تكريم الموظفين المتميزين، بما يعزز ثقافة الانتماء والتميز المؤسسي.

واختتامًا، تعكس هذه الجهود التزام خليجي بنك بدوره كمؤسسة وطنية مسؤولة تسعى إلى إحداث أثر إيجابي مستدام في المجتمع وتعزيز مساهمته في التنمية الشاملة ودعم الكفاءات الوطنية، بما يرسّخ مكانته كشريك فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٣٠-٩ حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

١. حق تسجيل الملكية؛
٢. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
٣. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجوهرية عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
٤. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
٦. المشاركة في أرباح الشركة؛
٧. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
٨. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٪٧,٢١	٪٩,٢٤	٪٥,٩٤	٪٨,٢١	٪٨,٩١	العائد على متوسط حقوق الملكية*
٪١,٠٣	٪١,٢٠	٪٠,٧٧	٪٠,٧٠	٪٠,٧٣	العائد على متوسط الموجودات
٪١١٧,٤٩	٪١١٠,٣٩	٪٧١,٨٢	٪٩٥,٢١	٪٩٧,٦٣	العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات*
٪٤١,٩٩	٪٤٥,٤٣	٪٥٨,٨٦	٪٥٧,٠٦	٪٥٣,٩٢	نسبة المصروفات إلى الإيرادات**

* حقوق الملكية تتضمن رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبني البنك خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها. كما تمت مراجعة السياسة في عام ٢٠٢٢ وعام ٢٠٢٤ وعام ٢٠٢٥ وتم اعتمادها في إجتماع الجمعية العامة العادية في ٢٤ مارس ٢٠٢٣ وإجتماع الجمعية العامة العادية في ٢٥ مارس ٢٠٢٤، و أخيراً في إجتماع الجمعية العامة العادية في ١٢ مارس ٢٠٢٦.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-١ استراتيجية المكافآت

يتبع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشرك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شؤون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. يأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه، فتعتمد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص يعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
 - مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
 - التقيّم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة، تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتماوية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
 - التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
 - إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
 - التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.
- كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٥									تاريخ التعيين	إسم العضو
٥ نوفمبر	٢٣ سبتمبر	٢٤ يوليو	١٠ يوليو	٧ مايو	٢٧ مارس	١٣ مارس	٦ مارس	٧ فبراير		
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أكتوبر ٢٠١٨	رياض اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مارس ٢٠٢٤	الشيخ عيسى آل خليفة
-	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	ديسمبر ٢٠٢٤	صلاح شريف ^١
✓	-	-	-	-	-	-	-	-	سبتمبر ٢٠٢٠	مازن عبدالكريم ^٢

*تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥
 ١ غادر عضوية اللجنة في تاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥
 ٢ إنضم لعضوية اللجنة في تاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

تم دفع مجموع بدلات حضور جلسات اللجنة لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣٩,٠٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١١-٤ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنى المصرف إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متعلقة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك، إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعية لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والالتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملن مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١١-٦ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الاعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
- ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
- ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهام الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أداؤها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمدأ بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الإسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

١١-٧ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	استحقاق النقد المؤجل يتم بطريقة تناسبية على مدى ثلاث سنوات على الأقل. تطبق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل. يحق للموظفين الحصول على ربح من المنح النقدية المؤجلة. يحدد تاريخ التسوية النقدية المؤجلة في ١ يناير من كل عام
مكافآت أسهم صورية مقدمة	سيتم منح هذه المكافآت على الفور ولكن سيتم إصدارها بعد فترة احتفاظ لا تقل عن ٦ أشهر من تاريخ منحها. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية
مكافآت أسهم صورية مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات. سيتم منحها بطريقة تناسبية على مدى ٣ سنوات على الأقل، مع فترة احتفاظ ٦ أشهر إضافية على المكافآت المكتسبة. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. يتم تطبيق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل، وعند الاقتضاء، خلال فترات الاحتفاظ. فقط بعد انتهاء فترة الاحتفاظ هذه، يمكن تسوية المكافآت للموظفين. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الوهمية بصافي القيمة الدفترية للبنك وفقاً لقواعد بنظام حوافز الموظفين بالأسهم الخاص بالبنك. سيتم تحرير أي من هذه الأرباح وفقاً لشروط الاستحقاق جنباً إلى جنب مع الأسهم الصورية الأساسية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٨ نظام المكافآت المؤجلة

يخضع أي شخص ليس الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية أو الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية ويحصل على مكافأة إجمالية تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لنظام المكافآت المؤجلة، على النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاصون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
مكافآت أسهم صورية مقدمة	-	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم صورية مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠٢٤	٢٠٢٥
رسوم الجلسات	٢٣٥	٢٦٣
المكافآت	١١٤	١٩٤
مدفوعات أخرى*	٣٧	٢٦

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

(ب) هيئة الرقابة الشرعية

	٢٠٢٤	٢٠٢٥
رسوم الجلسات	٥٠	٥٣
المكافآت	-	-
مدفوعات أخرى	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) مكافآت الموظفين

٢٠٢٥									
عدد الموظفين	المكافآت المتغيرة								
	مؤجلة		مدفوعة مقدماً		المكافآت الثابتة		أخرى	نقد	
	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى			
	الإجمالي								
								الشخص الذي تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية	
٤	١,٤٥٧	١٦	٣٠٢	٦٠	-	٢٤١	٢٥٣	٥٨٥	- الأقسام التجارية
١٣	١,٨١٧	٢٠٥	١٦١	-	٤٠	٢٣٤	٣٣٣	٨٤٤	- الإشراف والمساندة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهريّة
١٩٢	٦,٠٠٨	٣٦	٩	-	٢	٦٣٣	١,٨٢٤	٣,٥١٤	الموظفون الآخرون
٢٠٩	٩,٢٨١	٢٥٧	٤٧٢	٦٠	٤٢	١,٠٩٨	٢,٤١٠	٤,٩٤٣	الإجمالي

٢٠٢٤									
عدد الموظفين	المكافآت المتغيرة								
	مؤجلة		مدفوعة مقدماً		المكافآت الثابتة		أخرى	نقد	
	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى			
	الإجمالي								
									الشخص الذي تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية
٦	١,٠٥٢	-	١٢٠	٢٤	-	١٠٦	٢٠٩	٥٩٣	- الأقسام التجارية
١٣	١,٣٨٣	١٤٧	٥٠	-	١٣	١١٢	٢٩٥	٧٦٦	- الإشراف والمساندة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهريّة
١٨٩	٤,٧٤٨	١٤	-	-	-	٢١٥	١,٥٢٢	٢,٩٩٧	الموظفون الآخرون
٢٠٨	٧,١٨٢	١٦١	١٧٠	٢٤	١٣	٤٣٣	٢,٠٢٦	٤,٣٥٦	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بآلاف الدينار البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(د) المكافآت المؤجلة

٢٠٢٥				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٧٦٨	-	٦٨١	٥,٦٨٧,١٩٧	٨٧
٥٧٣	-	٥١٣	٧,٣٥٤,٥١٤	٦٠
(٢٢٤)	-	(١٩٦)	(٢,٥٣٨,٧٠٠)	(٢٨)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
١,١١٧	-	٩٩٨	١٠,٥٠٣,٠١١	١١٩

٢٠٢٤				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٧٦٤	-	٦٧٢	٤,١٧٩,٥٦٩	٩٢
٢٠٧	-	١٨٣	٢,٨٧٧,١٨٧	٢٤
(٢٠٤)	-	(١٧٤)	(١,٣٦٩,٥٥٩)	(٣٠)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٧٦٧	-	٦٨١	٥,٦٨٧,١٩٧	٨٦

(هـ) مكافآت نهاية الخدمة

خلال عام ٢٠٢٥، دفع البنك ٨٢,٢٨٤,٨٣٨ دينار بحريني لمكافآت نهاية خدمة.

